المؤامرة على

الشبيبة الإسلامية المغربية

خلفيات اغتيال بنجلون بالوثائق ومرافعة الدفاع

الشبيبة الاسلامية المغربية
الأمانة العامة

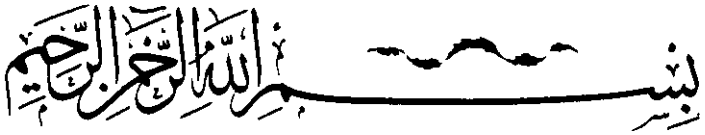

المؤامرة على

خلفيات اغتيال بنجلون بالوثائق ومرافعة الدفاع

الشبيبة الاسلامية المغربية
الأمانة العامة

توطئة

قال الله سبحانه وتعالى : (ان الذين جاءوا بالافك عصبة منكم ، لا تحسبوه شراً لكم ، بل هو خير لكم ، لكل امرىء منهم ما اكتسب من الاثم ، والذي تولى كبره منهم له عذاب عظيم . لولا اذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيراً وقالوا هذا افك مبين) النور ـ ١١ ـ ١٢ .

وقال تعالى : (قالوا يا موسى إما أن تلقى وإما أن نكون نحن الملقين ، قال ألقوا ، فلما ألقوا سحروا أعين الناس واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم ، وأوحينا الى موسى أن الق عصاك ، فإذا هي تلقف ما يأفكون ، فوقع الحق وبطل ما كانوا يعملون) الاعراف ١١٧ .

بهذه الكلمات النورانية المطمئنة ، المريحة للنفس والضمير ، نستهل مقدمتنا هذه ، مذكرين أنفسنا ـ قبل غيرنا ـ بواجب الالتزام بالعدل في حالتي الرضى والغضب ، ومع الأقارب والأباعد امتثالا لقوله سبحانه وتعالى :

ـ (ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى) المائدة ٨ .

ـ (واذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى) الأنعام ١٥٣ .

لا سيما ونحن نقدم للقراء الكرام على اختلاف مشاربهم وعقائدهم وأهدافهم ، هذه التوطئة الموجزة لمرافعة الدفاع عن حركة الشبيبة الاسلامية المغربية ، التي حاولت بعض الجهات إقحامها ظلماً وعدواناً وزوراً في جريمة قتل عمر بن جلون مدير جريدة المحرر بتاريخ ١٩٧٥/١٢/١٨ ومحاولة التخلص تحت غطائها من الحركة الاسلامية وعناصرها الأساسية وعلى رأسهم الأخ الأستاذ عبد الكريم مطيع مؤسسها ونائبه الأستاذ ابراهيم كمال ، غير ناسين الاشارة إلى أن نشرنا لهذه المرافعة لا يعني أننا نوافق صاحبها على كثير من أطروحاته الفكرية والايديولوجية أو مواقفه السياسية التي بثها خلال مرافعته ، والتي تبقى في النهاية خاصة به وحده . ولا يعنينا من مرافعته الا جانبها القانوني ودراستها الجادة والرصينة والعميقة والموضوعية والمحايدة لملفات القضية بوثائقها وظروفها وملابساتها ، مما كشف عُوار هذه الملفات وتناقضها وتهافتها ، وأفقدها كل مصداقية إثباتية ، أو حجية قانونية ، واضطر معها القضاء الى اصدار براءة الاستاذ ابراهيم كمال مبرئا ضمنياً حركة الشبيبة الاسلامية المغربية والأخ الأستاذ عبد الكريم مطيع ، رغم صدور حكم غيابي في حقه نظرا لغيابه ، ومن أجل الضغط عليه ومحاصرته ومساومته ، لأهداف أخرى نكف عن ذكرها الآن لأسباب كثيرة .

ونحن لا يمكن أن نفهم هذه القضية وملابساتها ، ولا ماذا أريد بتلفيقها ونسج خيوط مؤامراتها إلا اذا وضعناها في اطارها التاريخي أولا ، وفي اطارها الوثائقي ثانياً ، وفي اطارها السياسي ثالثاً .

الاطار التاريخي

أصبح واضحاً لدى كثير من الجماهير الاسلامية في المغرب وخارجه أن حركة الشبيبة الاسلامية هي أم البعث الاسلامي الحديث في المغرب ورائدته ، أسسها الأخ الأستاذ عبد الكريم مطيع سنة ١٩٦٩ . وقد كان تأسيسها لظروف سياسية واجتماعية واقتصادية ناتجة عن مختلف الانحرافات العقدية في ميدان نظم الحياة الفردية والأسروية والاجتماعية . وفي هياكل الدولة وعدم التزامها بتعاليم الاسلام الحنيف . كما ساعد على تأسيسها عدة عوامل :

١ ـ وعي عميق بالمرحلة التي كان الشعب المغربي يعيشها آنذاك ، وحالة اليأس الشعبي من توقع العودة الى تعاليم الاسلام الحقة لدى أجهزة الدولة ، ومن حصول الاصلاح المنشود على يد الأحزاب المعارضة اليسارية التي كانت تتبنى النضال وتحتكره ، وتعد الناس بجنات وارفات على الأرض وفي الحياة الدنيا .

٢ ـ خبرة عميقة بالعمل الحركي والنضالي والفقه الثوري تكونت لدى الأخ الاستاذ عبد الكريم مطيع ، توفرت له من صباه ، حيث فتح عينه في أسرة تناضل ضد الاستعمار الفرنسي ، وتموج بالمجادلات الفكرية والسياسية والدينية ، ووجد نفسه وهو لا يتجاوز السادسة عشرة من عمره فدائيا في صفوف حركة المقاومة والتحرير ، تحت قيادة الشهيد حمان الفطواكي ثم في صفوف المعارضة السياسية والنقابية في عهد الاستقلال ، إلى ان اقتنع بعدم مصداقية الاصلاح بواسطة المهاترات الحزبية والطائفية السياسية وقرر العمل على المساهمة في انقاذ أمته بتأسيس الشبيبة الاسلامية المغربية التي كانت نواة ومنطلقاً لأول حركة بعث إسلامي في المغرب ، أجرى الله على يدها ـ وما زال يجري ـ كل خير ورحمة ، رغم العوائق والمحن والمؤامرات .

كما ساعده على النجاح في التأسيس ثقافة راكزة مبكرة ، وخلق حميد ، أهّلاهُ للفوز باحترام كرام الفقهاء والعلماء والمثقفين والأدباء ، ممن جالسهم ، وعاشرهم ، وهو لم يتجاوز بعد سن الشباب اليافع ، وعلى رأس هؤلاء فضيلة شيخ الاسلام والمسلمين العالم الأديب ، الفقيه المجتهد علامة سوس وعلمها ، المجاهد الشيخ الحاج محمد المختار السوسي الذي كان منفياً بالدار البيضاء أيام الاستعمار الفرنسي ،

فالتقى بالآخ الاستاذ عبد الكريم مطيع وأعجب بخلقه والتزامه ، وبكتاباته الأدبية المبكرة وارتجل قصيدة في الاشادة به وحثّه على مواصلة خدمة الشعب والبذل من أجل تحريره ورفعته ، وذلك في ١٣ ذي الحجة سنة ١٣٧٤ هجرية .

وقد جاء في قصيدة الشيخ الجليل محمد المختار السوسي ما يلي :

لله درُكَ يا عبدَ الكريم لقد
أجدت فيما وَشَتْ يُمْنَاكَ في القصَصِ
ترَسُّلٌ مُسْتَلـــذٌ في بلاغتَـــه
كأنه جرعة السَلْسَالِ في الغُصَصِ
لقد وجدتَ البحارَ الزاخراتِ كما
تَشْتَهَاهُ فاسْبَح على أمواجها وَغُصِ
واستخرج الدُرَّ وانْظِمْ مِنْ فرائِده
للشعب وانهز به سوانح الفُرَصِ

ولم ينس الآخ مطيع ذكريات الشيخ المختار السوسي ، رحمه الله تعالى ، وظل وفياً لها ، عاملا

على استخراج الدر ـ كما عبّر الشيخ الجليل ـ لكنه أضاف الى درر اللغة والمعاني ، درر الشباب المسلم الرباني ، الذي باع نفسه لله ، وساهم في تأسيس الشبيبة الاسلامية المغربية نواة البعث الاسلامي الحديث وطليعته ورائدته .

٣ ـ خلو الساحة الاسلامية آنذاك ـ من أي حركة للبعث الاسلامي ، فقد كانت المساجد فارغة ، إلا من فئة قليلة جدا من الشيوخ والعجزة والمرضى والصوفية والخرافيين .

أما العناصر الحية من المجتمع ، شباباً وشابات ، رجالا ونساء ، طلبة وعمالا ، فقد كانوا متوزعين بين المقاهي والملاهي ، أو غارقين في متاعب الكدح من أجل الكسب حلالا وحراماً ، أو منخرطين في صفوف الآحزاب السياسية العلمانية يميناً ويساراً .

ولم يكن في الساحة المغربية من دعوات إلا الطرق الصوفية القديمة ، التي لا تزيد العقول إلا تكلساً ، ولا تزيد المجتمع إلا تأخراً ، ولا تزيد عقائد الناس الا انحرافاً .

وقد ساعدت هذه العوامل مجتمعة على نجاح عملية انتقاء الشباب المسلم النظيف الفطري ، وإعادة تربيته وتنظيمه وتأطيره ، بعيداً عن الانحرافات اليمينية واليسارية ، وعن الوهن والتكلس والغباء ، فتم بذلك ميلاد أول حركة اسلامية في المنطقة ، تحت رعاية عين الله التي لا تنام ، وبعيدا عن أعين الحكام والظالمين . مما أسهم الى حد بعيد في صفاء ولاء الأعضاء ، وتنور بصيرتهم ، وارتفاع مستوى نضاليتهم الاسلامية ، وجعل الحركة تصمد أمام المكايد والمؤامرات صمود الشهداء ،

وتشمخ في مواجهة المصاعب والمحن شموخ الاولياء ، تتحدى كل ذي شر ، وتهزم كل ذي صولة ، وترد كل ذي شوكة على أعقابه ، ولسان حالها يردد ما قاله نبي الله نوح عليه السلام لقومه كما ورد في القرآن الكريم : (واتل عليهم نبأ نوح اذ قال لقومه يا قوم إن كان كبر عليكم مقامي وتذكيري بايات الله فعلى الله توكلت فاجمعوا امركم وشركاءكم ثم لا يكن أمركم عليكم غمة ثم اقضوا الي ولا تنظرون) يونس ٧١ .

لكن بعد مرور ثلاث سنوات على التأسيس ، وبعد أن ضربت جذور الحركة في الأوساط الطلابية والعمالية والشعبية ، أخذ أريج الحق ينتشر ، بكيفية اخترقت حجب السرية التي لم يرد بها إلا تربية الشباب في محاضن آمنة مطمئنة ، بعيدة عن الجدل والمهاترات ، وما كان لذلك إلا أن يقع ، فالمؤمن كالأترجة طعمها طيب وريحها طيب كما قال الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ .

ومع نفاذ رائحة الاسلام وأخلاقه الى المجتمع ومؤسساته ، شعرت الأوساط السياسية الحاكمة والمعارضة على السواء ، بأن الأرض غير الأرض ، والأجواء غير الأجواء ، وعرفت بحاستها السياسية الخبيرة أن هذه الاخلاق الجديدة في المجتمع وهذا الأسلوب الطيب في الحوار ، وهذه المناقشات المهذبة التي سادت فصول الدراسة دفاعا عن العقيدة الاسلامية ، وتسفيها للنظريات الملحدة ، ماركسية وماوية ، ووجودية ، ولبرالية ... لم تنشأ في المجتمع نتيجة الصدفة والعفوية والتلقائية ، ولكنها نتيجة التخطيط الواعي ، والعمل الدؤوب الجاد . وسرعان ما اكتشفوا تبعا لذلك أن في المجتمع المغربي تيارا اسلاميا متنورا ، لا يدين بالولاء لأي نظام جاهلي ، ويسعى لتطوير مناهج عمله وفق أحدث الأساليب التنظيمية الحديثة .

وأصيبت هذه الاوساط بالهلع ، فتنادت ـ مؤسسات موالية ومعارضة ـ مصبحة أن اغدوا على المؤمنين بالتشويه والافتراء والكيد والمكر ، ورفعت شعارات تدعو لتكوين جبهة متراصة من اليمين واليسار لمواجهة هذا المارد الجديد الذي يهدد زعاماتهم ، ومعتقداتهم ومبادئهم ، كما تولت صحيفة البيان الشيوعية قيادة هذه الحملة ، وأصدرت بذلك جمعية مدرسي الفلسفة بالمغرب بيانا نشرته الصحف الشيوعية (البيان) ، والصحف الحكومية (الأنباء) . لكن هذه الحملات الظالمة لم تزد الصف الاسلامي الا تراصا ، ولم تزد الجماعة الا تماسكا ، ولم تزد موجة التيار الا ارتفاعا وانتشارا .

أما الأجهزة الحاكمة فانها بعد أن رصدت الظاهرة ، واكتشفت قيادتها ، وضعت لمواجهتها خطة مرنة .

اقتنعت اولا بأن الموجة أصيلة ، وغير ذات دوافع سياسية وليس لها أي علاقة أو دعم من الخارج ، وأنها تعبير تلقائي للمجتمع المغربي المعروف تاريخيا بتمسكه بعقيدته ، وتفانيه دوما في خدمتها والاستشهاد في سبيلها .

ولذلك حاولت أن تتعامل مع الظاهرة بدهاء وحنكة ، وسلكت الى هدفها طريقا ذا مراحل :

المرحلة الاولى : العمل على احتواء القيادة المؤسسة (الأخ الاستاذ عبد الكريم مطيع) - ثم تمييع الموجة بعد ذلك أو تحويلها عن مسارها . وكان لا بد تمهيدا لهذه الغاية من معرفة الجماعة معرفة جيدة أولا . فانتدبت لهذه المهمة المدعو « عمر بهاء الدين الأميري - وهو سوري لاجيء الى المغرب ، يعمل مستشارا في الديوان الملكي ، تحت غطاء الأستاذية بدار الحديث الحسنية . وكلفته بالتعرف على الأخ عبد الكريم مطيع ووضع دراسة عنه وعن حركته ، فلم يدخر الأميري جهدا في القيام بمأموريته ، مستغلا في ذلك كونه ذا سابقة اسلامية في صفوف الاخوان المسلمين ، ولاحقة في خدمة أجهزة الأمن والداخلية لدى حكام المنطقة العربية ، ولم يتورع عن استخدام إحدى بناته التي زعمت أنها تريد الانخراط في صف الجناح النسوي للشبيبة ، ثم ساعدت أباها على رفع التقارير المستفيضة عن الحركة بجناحيها (الرجالي ، والنسائي) .

المرحلة الثانية : وتقتضي احتواء الاخ عبد الكريم مطيع ، وقد قام الاميري اثناءها بمحاولات كثيرة في هذا الشأن ، وجمع في بيته وفي عدة أماكن اخرى كلا من الأخوين مطيع وكمال مع عديد من الشخصيات الحكومية العليا . واستخدمت لذلك كثير من العروض والاغراءات والأساليب ، رفضت كلها بطريقة لينة ، وتخلص منها بحكمة ، ودون ان تفتح مواجهة مبكرة بين الدعوة وبين هذه الأجهزة التي كانت تريد ان تركب ظهر الحركة الاسلامية وتسخرها لمصالحها الشخصية .

المرحلة الثالثة : وكانت تقتضي معاقبة الأخ مطيع وإلقاءه في السجن لفترة محدودة : يتم خلالها وفي غيابه احتواء الجماعة وتدجينها وتسخيرها . لكنهم رأوا ضرورة التمهيد لذلك باستدراج الجماعة الى القيام بعمل مسؤول ، مخل بالأمن أو بالنظام ، يكون غطاء لحملة الاعتقالات . وقد تقرر هذا بعد أن أعيت المسؤولين الحيلة في استقطاب الأخ مطيع واستدراجه للتعامل ، وتأكدوا من صدق توجهه مع الجماعة نحو الاسلام الرباني المتميز . وكانت آخر محاولة اختبار أدت الى هذه القناعة ما قام به الأميري حيث زار الأخ مطيع في بيته ، وأجرى معه الحوار الغريب التالي :

- **الأميري** : لقد عينتُ بالديوان الملكي ، ودعيتُ لمقابلة الملك ، ولكنني محرج ، لأن البروتوكول يقتضي أن أقبل يده ، وأريد أن تبدي لي رأيك في هذه المشكلة .

- **الاخ مطيع** : اعتقد ان سابقتك في الدعوة تؤهلك لحل هذا الاشكال .
- **الاميري** : ولكنني اريد رأيك .
- **الأخ مطيع** : رأيي لا يفيدك ، الأفضل ان تستفتي الشريعة ، وتتبع هديها .
- **الأميري** : الشريعة تحرم تقبيل أيدي الملوك .
- **الأخ مطيع** : فقد صار ذلك حراما بالنسبة لك ما دامت هذه قناعتك ، وإن فعلتها فأنت اثم .
- **الأميري** : ولكنهم يغضبون !

• **الأخ مطيع** : على المرء أن يقوم بفعل ما يعتقده صوابا ، والآخرون أحرار في فعل ما يرونه مناسبا لهم .

كانت هذه المحاورة هي الفيصل الذي دفعهم للقفز الى مرحلة القمع .

وقد حرص الأميري ، رغم ذلك ، على أن تبقى العلاقة الودية مستمرة مع الأخ مطيع ، ليستطيع تحقيق أغراضه .

وطيلة هذه الفترة عمل على استدراج الأخ مطيع الى المزالق والمهالك بتقديم بعض المقترحات التوريطية الملفوفة بغلاف اسلامي باهت ، بدعوى أنه مهتم بشؤون المسلمين ، ومن لم يهتم بشؤون المسلمين فليس منهم . وتوالت الاقتراحات من الأميري ، وتوالى الرفض والتملص من الأخ مطيع الذي كان يخبر أعضاء أمانة الحركة بكل التفاصيل والتطورات ويستقرىء معهم هذه العروض والتصرفات . وللتوضيح نسوق بعض هذه الاقتراحات :

١ ـ عندما صدرت أحكام الاعدام في حق شهداء الفنية العسكرية في مصر (صالح سرية ، وكارم الأناضولي رحمهم الله تعالى) ، زار عمر بهاء الدين الأميري الأخ مطيع في بيته وقد تصنع الغضب واقترح ان يقود الأخ مطيع مظاهرة احتجاج لمحاصرة السفارة المصرية في الرباط والاعتصام بها الى ان يطلق سراح الاسلاميين في مصر • ولكن الأخ مطيع استطاع التخلص من الموضوع بحكمة ، لاسيما وكان قد درس مع اخوانه الأوضاع والظروف وعرف ما وراء الاكمة ، خصوصا وأن الأجهزة المغربية كانت قد سربت الى الشارع اشاعات مفادها ان للشبيبة الاسلامية علاقة بحادث الفنية العسكرية ، وتبين لنا تكامل اقتراح الاميري مع هذه الاشاعات .

٢ ـ في صيف ١٩٧٤ زار الأميري مرة أخرى الأخ مطيع منزعجا ، وأخبره أن الملك قرر أن يطلق سراح اليساريين ، ويسمح لهم بالنشاط القانوني ، وأنه يرى أن الملك مخطىء في هذا ، وأنه يسعى الى حتفه بظلفه ، وأن هذه الخطوة منه ضارة بالاسلام والمسلمين . فسأله الاخ مطيع عن هدفه من هذه الزيارة ، فأخبره بأنه مكلف بها من قبل بعض الشخصيات العليا في الدولة ، وأنهم جميعا يقترحون على الأخ مطيع المشاركة في مظاهرات ومسيرات احتجاج ترغم الملك على الرجوع عن قراره .

ولكن الأخ مطيع أجابه بما يهدىء باله ، وحاول إقناعه بأنه لا يملك حركة منظمة تقوم بهذا الغرض أو تشارك فيه . وأن هذا العمل المقترح غير لائق من أساسه (لزيادة التفصيل عن هذا الموضوع يرجع الى المقابلة التي أجراها الأخ مطيع مع مجلة المجتمع عدد ٣٨٩ بتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٣٩٨ هـ) .

٣ ـ الا أن الحادثة التي قصمت ظهر البعير ، هي ما فهمته السلطة من موقفنا من قضية الصحراء .

ذلك ان الحركة ـ الشبيبة الاسلامية ـ لم تشارك في مسيرة ١٩٧٥ ، لأسباب كثيرة لا مجال لذكرها الان ، وليس من بينها ـ بصفة قطعية ـ موقفنا من أصل قضية الصحراء ، وقد فوجيء الأخ مطيع ليلة سفره الى الخارج للمشاركة في بعض المؤتمرات الاسلامية بمكالمة هاتفية من عمر الاميري يطلب منه بالحاح ان يرسل في اليوم الموالي الى اكادير ـ مركز التجمع الأول للمسيرة ـ وفدا من الشباب المسلم لمقابلة وزير الداخلية ، ومدير الأمن الوطني ، ومدير الديوان الملكي من أجل التحدث اليهم في موضوع هام !

وقد اعتذر الأخ مطيع عن تلبية الدعوة بعدة مبررات منها ان المشار اليهم مسؤولون كبار في الدولة ويستطيعون ان يقدموا الينا الاستدعاء مباشرة وبالطريقة الرسمية .

ومنها انه لا يعقل ان تقدم الحكومة استدعاء لمواطنيها بواسطة شخص غير مغربي ، وغير مسؤول اداري .

ومنها ان الأخ مطيع مرتبط في اليوم التالي بموعد هام خارج المغرب ، فاستشاط عمر بهاء الدين الأميري غضبا لفشل مساعيه ، وانكشاف حقيقته ، لا سيما **وقد علمنا فيما بعد انه يدعي للمسؤولين القدرة على تسيير الحركة الاسلامية وتغيير مسارها كيفما يشاء** . وكان آخر ما قاله في الهاتف للأخ مطيع :

ـ سوف تندم على أسلوبك هذا في التعامل معنا ، وعليك أن تعلم أننا لا نقبل اسلوبك المعهود الذي عبرت عنه سابقا (على المرء ان يقوم بفعل ما يعتقده صوابا ، والآخرون أحرار في فعل ما يرونه مناسبا لهم) . وستندم على ذلك كثيرا .

فاجابه الاخ مطيع : **ـ ياأستاذ ... عليك أن تعلم أن اصحاب المباديء والقناعات يتعذر زحزحتهم عن مبادئهم ومواقفهم ، وعلى كل حال فإنك لم تنس قولتي ، وقد قمت بما أراه صوابا ، وتركت لكم حرية فعل ما ترونه مناسبا لكم .**

كانت هذه المكالمة في شهر نوفمبر ١٩٧٥ وقد اقتنعت الأجهزة عقبها بصلابة الأخ مطيع ، كما أيقنت انه يحتاط من الوقوع في أي خطأ يتخذ غطاء لضرب الجماعة .

وبذلك ختمت مرحلة ، **وفتحت مرحلة الانتقام الانفعالي الأهوج . التي دشنت باغتيال الأستاذ عمر بن جلون ، في ١٨ ـ ١٢ ـ ١٩٧٥ في ظروف مأساوية غامضة ، ووجهت الأجهزة** اصابع الاتهام الى قيادة حركة الشبيبة الاسلامية (الأستاذ عبد الكريم مطيع ونائبه الاستاذ ابراهيم كمال) زاعمين انهما حرضا على الجريمة . وبلغ الحقد بهم حدا جعلهم لا يتورعون عن اعتقال والدة الأستاذ مطيع (٦٥ سنة) المريضة بالقلب ، مما استفحل معه الداء ، فأوصت وزارة الصحة بنقلها عاجلا الى فرنسا لاجراء عملية جراحية ، ولكن وزارة الداخلية رفضت اعطاءها جواز سفر . وكانت النتيجة ان استشهدت رحمها الله مساء يوم الاثنين ٨ صفر ١٣٩٨ موافق ١٦ ـ ١ ـ ١٩٧٨ . كما

اعتقلوا ابنه محمد مطيع (١٦ سنة) وعذبوه بالضرب ، والجلد والتعليق ، طيلة خمسة عشر يوما ، وبعد خروجه من السجن طردوه من الدراسة ، ومنعوه من الحصول على ابسط الوثائق الشخصية ، كشهادة السكن والاقامة وجواز السفر ، بل صادروا حتى كناش الحالة المدنية الذي بواسطته يستخرج أبناء الأستاذ عبد الكريم شهادات ميلادهم ، أما زوجته فقد ظلت تستنطق طيلة خمس سنوات بمعدل ثلاث مرات في الأسبوع على الأقل من قبل المباحث السياسية ـ الى ان استطاعت مع ابنائها الفرار الى خارج المغرب عند زوجها ـ وذلك بفضل الله سبحانه وتعالى له الحمد وهو على كل شيء قدير .

ولنستطيع تقريب صورة هول التعذيب الذي مورس ضد المسلمين في هذه المحنة نورد فقرات من رسالة أحد المعتقلين سربت الى مجلة المجتمع ونشرتها في العدد ٣٠٦ بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٧٦ دون أن نذكر اسم صاحب الرسالة خشية أن يناله الانتقام ، لاسيما وهو ما زال في دائرة نفوذ الأجهزة :

(... ... فصفعني ضابط الأمن وركلني ، وسبّ الاسلام والمسلمين .. وقال « لا حق لأحد في أن يدعو للاسلام لأن النبي قد مات . ونحن في القرن العشرين .. » وقال « لديّ جميع المعلومات إما أن تقولها وإما أن نستخرجها منك » ثم قال لأعوانه أنزلوه الى السرداب .. « وأنزلوني الى محل التعذيب ، ونزعوا ثيابي كلها ووضعوا على عيني « عصّابة » وربطوا يدي ورجلي بإحكام ، ثم شرع كل واحد منهم يقوم بما هو مكلف به ، فالمكلف بالجلد يجلد القدمين حتى اذا تعب تناول العملية آخر و آخر . والمكلف بالأنف والفم يملأهما بالماء والصابون (تايد) لكيلا أصرخ ، والمكلف بالخنق يخنق ولا يدعني أتنفس إلا بمقدار ، وادخلوا رأسي في كيس وخنقوا انفاسي داخله وعلقوني في حديدة تسمى (عملية الطيارة) وأحدهم يخزني بدبوس في دبري الى أن سالت الدماء .. وجميع أنواع التعذيب .. والله سبحانه يرى ويسمع ثم أجلسوني فلم أستطع الجلوس ولا الوقوف ، وهم يقولون (إما أن تقول كل شيء وإما أن نعيد الكرّة ، وجل الأسئلة تدور حول الأخ عبد الكريم مطيع .. وأنا أقول « حسبي الله ونعم الوكيل .. افعلوا ما شئتم » وصعدوا بي الى مكتب ضابط الأمن الوطني . وأنا في حالة سيئة .. أتقيأ لأن بطني امتلأت بالماء والصابون . واثنان من الأعوان يساعداني على السير . والقيد في اليدين وعيني منتفخة من شدة اللكم . وبعد قليل رأيت شخصا شيوعيا يدعى القرشاوي يهم بالدخول عند ضابط الشرطة وكنت قد رأيته مرارا يتردد عليه ـ فأمر الضابط باخراجي .. وساعدني أحد أعوانه على الوقوف وأنا ما زلت في حالة سيئة أتقيأ ولا أكاد أقف .. وبعد خروج القرشاوي أعادوني الى الضابط .. ثم أمرني بالتوقيع على أوراق لم يسمح لي بالاطلاع عليها . وقال « سوف تقول اننا عذبناك ولن يصدقك أحد » ...) .

مرحلة ما بعد انزال العقوبة : استطاعت الحركة ان تمتص الضربة ـ العقوبة ـ وتفتت هذه الهجمة الشرسة ، وتتجاوزها ، وتفلت من شرها . كما استطاعت ان تشن حملة إعلامية توضيحية بواسطة البيانات والمقالات الصحفية لموقفها من قضية مقتل بنجلون ، ومختلف القضايا المطروحة الأخرى ، وبذلك أدركت الأجهزة أن الخطة اشرفت على الانكشاف فأرسلت عمر بهاء الدين الأميري الى الكويت للاتصال بالأخ مطيع ومساومته على السكوت ، وايقاف الحملة الصحفية ، وافساح المجال

لتمرير الموضوع ولفلفته ، والاعتراف ببراءة الشبيبة الاسلامية من القضية لا سيما وهي بريئة منها اصلا ، ثم بين الأميري للأخ مطيع انهم اطلقوا سراح ابنه وزوجته ووالدته عربونا على حسن نيتهم . ولكن الأميري لم يرجع لأهله الا بخفي حنين .

وقد كشفت هذه المرحلة عن أبعاد المؤامرة التي حيكت خيوطها بحنكة ودهاء ، وذلك كالتالي :

• في أول يناير ١٩٧٦ ، اي بعد اغتيال عمر بنجلون ، بأسبوعين تقريبا ، صدر بيانان (بيان رقم ١ ، وبيان رقم ٢) عن تنظيم وهمي أطلق على نفسه اسم « التجمع المغربي للمنظمات الاسلامية » ووزع البيانان على الصحف ووكالات الانباء في الداخل والخارج ، وبعد البحث تأكد لنا أن الذي قام بتوزيعهما شخص سوري مقيم في اسبانيا يتردد على المغرب ، ومن أتباع الأميري ، وصهره السابق - زوج ابنته الكبرى - وان البيانين صدرا بمباركة من جهات مغربية معروفة لدينا توجه الأميري وتسيره .

أما مضمون البيانين فيسير على ثلاثة خطوط :

الأول : التهجم على شخص الملك ووزارة الداخلية والأمن باسم جميع الاسلاميين المغاربة .

الثاني : التهجم على الاتحاد الاشتراكي ، والمطالبة بتصفيته واعتقال قيادته ، لأنه - حسب رأيهم - حزب للكفار أعداء الله .

الثالث : تبني قضية اغتيال بنجلون ، والتهديد بالقيام بأعمال إرهابية أخرى في صفوف اليسار .

• ومن هذه المعالم يتبين لنا أن المقصود بالتهجم على رموز النظام هو تحييده وتبرئة ساحته من الاعمال الارهابية التي قد يكون وقع التخطيط لها ، واعطاؤه دور الحكم الذي يقمع « الارهاب » الاسلامي لحماية المواطنين منه .

• وان المقصود بالتهجم على الاتحاد الاشتراكي هو تغطية الأعمال الارهابية الأخرى المحتمل وقوعها ، ونسبتها الى الاسلاميين الهاربين والمختفين خوفا من الاعتقال والتعذيب .

• والمقصود بتبني اغتيال بنجلون هو تغطية ما يمكن ان يصدر من أحكام قاسية في حق قيادة الحركة الاسلامية المغربية (الاخ مطيع ، والاخ كمال) ، والتي أريد لها ان تقحم اقحاما في هذه القضية البعيدة عنها بعد الأرض عن السماء .

وتبعا لذلك يتم تفتيت التيار الاسلامي وتصفيته تحت طائلة الاتهام بالارهاب ، ويتم استبعاد اي تقارب او تحالف او حوار يحتمل قيامه بين المعارضة الاسلامية والمعارضة اليسارية ، لاسيما والشروط الموضوعية للحوار كانت متوفرة ، فالأخ مطيع منذ نشأته وهو في المعارضة ولم يسبق ان كان مطلقا في صف الحكومة . سواء قبل الاستقلال أو بعده . وعلاقته الشخصية مع جميع فصائل المعارضة اليمينية أو اليسارية (حزب الاستقلال - الاتحاد الاشتراكي - الاتحاد المغربي للشغل -

الاتحاد العام للشغالين .. الخ) كانت جيدة للغاية . بل انه كثيرا ما قدم مساعدات مادية ومعنوية لذوي المحن من اليساريين المتطرفين والمعتدلين ، مما لا يتسع المجال لذكره الآن ، ومما جعله حائزا على احترام أكثر المناضلين وتقديرهم .

كما لا يفوتنا ان نذكر انه قُبيل اغتيال بنجلون بشهرين تقريبا (اكتوبر ١٩٧٥) تم لقاء بينه وبين الأخ مطيع ، وتبادلا اثناءه وجهات النظر حول الايديولوجيتين الاسلامية والاشتراكية العلمية ، واتفقا على اجراء حوار علني على صفحات المحرر يفتتح بسلسلة دراسات يكتبها الأخ مطيع ويتولى بعض المناضلين الاتحاديين الرد عليه ومناقشته على صفحات نفس الجريدة . ولا شك ان خبر هذا اللقاء قد بلغ الى علم الأجهزة وأنها تخوفت من عواقبه.

ولا نحتاج الى القول بأن من خطط لهذه المؤامرة ، قد اعتمد لنجاحها على ضرورة خنق الصوت الاسلامي ، وعدم السماح له بتبيين الحقيقة وتبرئة نفسه .

لكن الله سبحانه وتعالى للكائدين بالمرصاد (انهم يكيدون كيدا واكيد كيدا ، فمهل الكافرين امهلهم رويدا) . ذلك أنه سبحانه قد اتاح للأخ عبد الكريم مطيع فرصة الاحتفاظ بحريته ، واعلان براءة الحركة الاسلامية وقيادتها وعدم تورطها في أي جريمة أو شبهة جريمة . وبذلك فقدت المؤامرة مصداقيتها .

ومن المعلوم ان من دبر هذه المؤامرة كان يرمي من ورائها الى تصفية المعارضة اليسارية بالاغتيال الصريح ، وتصفية المعارضة الاسلامية بالاغتيال المقنع بالقانون والمحاكمات الصورية .

ولذلك حاولت الأجهزة كبت الصوت الاسلامي ، وبذلت جهودا لتمرير المحاكمة في جو هادىء ، ومهدت لذلك بعدة إجراءات منها :

١ ـ استدراج دفاع الحق المدني والاتحاد الاشتراكي الى الانسحاب من المحاكمة تحت مبررات « **متعنترة** » لا تمت للحقيقة بسبب ، فقدم بذلك خدمة جلى للمجرمين الحقيقيين وساهم في التعتيم والتعمية على الحقيقة . **دون أن يحرج مع أنصاره ، أو مع أسرة بنجلون ، أو مع النظام المغربي وأجهزته .**

والأحداث الأخيرة خير شاهد على ما نشير إليه ..

فعندما برز الجناح الممثل لاتجاه بنجلون في هذا الحزب وهدد القيادة التقليدية ، وحاول كشف موالاتها للنظام وللامبريالية ، ألقي به في السجن بسعي من عبد الرحيم بوعبيد نفسه .. فهل للشبيبة الاسلامية مسؤولية في اعتقال هذا الجناح بما فيه أخو عمر بنجلون الشقيق (أحمد) ، ورفاق دربه : النقيب الاستاذ عبد الرحمن بن عمرو ، والاستاذ الشتوكي ، والنقيب الاستاذ الطيب الساسي ؟!

ولماذا لم يراع الجناح الحاكم في الاتحاد الاشتراكي ذكريات عمر بنجلون وماضيه النضالي بينهم فيحترموا ـ على الأقل ـ أخاه ولا يأمروا باعتقاله ؟

واذ فعلوا .. فلماذا لا يتراجعون ، ويشنون حملة لاطلاق سراحه .. على الأقل وفاء « لشهيدهم » !؟

٢ ـ منع الصحفيين والمحامين الاسلاميين المتطوعين من الدول العربية والاسلامية حق حضور المحاكمة أو المرافعة فيها . ومن الصحفيين الذين منعوا الحضور بل أخرجهم رجال « الأمن » من قاعة المحكمة الاستاذ عيسى الشاهين ، النائب البرلماني في الكويت ، وممثل مجلة المجتمع ، ومن المحامين الذين لم يسمح لهم بالمساهمة في الدفاع :

ـ الدكتور سيد عبد العزيز هندي ، رئيس محكمة مصر السابق رحمه الله تعالى .
ـ المستشار الدكتور شوكت التوني ، رحمه الله ـ من مصر ـ .
ـ الاستاذ مبارك المطوع من الكويت .
ـ الاستاذ جاسم التناك من الكويت .

أما في الباكستان فقد طرحت القضية برمّتها في المؤتمر العام للمحامين الذي انعقد في المنصورة ، المقر الرئيسي للجماعة الاسلامية بلاهور في الأول والثاني من شهور مايو (أيار) ١٩٧٦ .

طرحها كل من الأخ الأستاذ ميان محمد طفيل أمير الجماعة الاسلامية والأخ الاستاذ خليل الحامدي الذي ذكرت محاضر المؤتمر في حقه ما يلي :

(وبعد ذلك أخذ الأستاذ خليل الحامدي المكروفون ، ولفت أنظار الحضور الى ما يعانيه الشباب المسلم في المغرب من اضطهاد وتعذيب ، وحث المحامين على أن يتبنوا الدفاع عن الشبيبة الاسلامية المغربية) ـ المرجع : المجتمع عدد ٣٠٦ تاريخ ١٩٧٦/٦/٢٢ ـ .

أما الشيخ طفيل محمد فقد ورد في كلمته الموجهة للمؤتمر :

(... قد ذكر لكم الأخ خليل أحمد الحامدي آنفا ما يعانيه الشباب المسلم في المغرب العربي من اضطهاد وظلم على أيدي السلطات بناء على تهمة ملفقة هي تهمة اغتيال شخص . وقد ذكر الأخ كذلك أن المحامين بالمغرب رفضوا الدفاع عن الشباب المسلم أمام المحاكم بناء على الخلاف الفكري .

هذا ، ومن فضل الله علينا نحن مسلمي باكستان أنه دائما من علينا بالتوفيق لأن نَهُبَ لانتصار ومساعدة كل مسلم ابتلى بظلم وعدوان من قبل اخوانه أو من قبل اعدائه ، في أي بلد كان . وبما أن باكستان أسست على أساس الاسلام يعقد جميع مسلمي العالم آمالهم عليها ولذلك فأنا أناشد المؤتمر وجميع المحامين المسلمين في باكستان أن يتقدموا للدفاع عن الشباب المظلوم في المغرب العربي . ويشكلوا لهذا الغرض لجنة تضم المحامين البارزين . ويبرقوا الى الحكومة المغربية لتتيح لهم الدفاع عن الشباب بموجب قانون الدولة ، وتوفر لهم التسهيلات اللازمة في هذا الشأن ..) . ـ المرجع : المجتمع عدد ٣٠٦ تاريخ ١٩٧٦/٦/٢٢ ـ ..

وختمت مناقشة مؤتمر المحامين بتوجيه برقية الى القصر الملكي هذا نصها :

الملك الحسن الثاني ـ عاهل المغرب ـ الرباط

ان مؤتمر المحامين لعموم الباكستان الذي انعقد في الأول والثاني من مايو ١٩٧٦ يناشدكم باسم الاخوّة الاسلامية والانسانية الافراج عن ابراهيم كمال وزملائه من جمعية الشبيبة الاسلامية . والاتهامات التي وجهت اليهم يجب التثبت منها أمام محكمة علنية . واذا كانت لدى النيابة اتهامات جادة فاسمحوا لمحامي باكستان بقيادة المحامي خالد اسحاق أن يتولوا الدفاع عن ابراهيم كمال وزملائه .

المحامي محمود أحمد الداعي الى المؤتمر

ـ المرجع : المجتمع عدد ٣٠٦ تاريخ ١٩٧٦/٦/٢٢ ـ .

كما تم تشكيل لجنة للدفاع عن الشبيبة الاسلامية مكونة من عشرين محاميا ـ كما ذكرت مجلة المجتمع ذلك في عددها ٣٠٦ الصادر بتاريخ ٢٢ ـ يونيو ١٩٧٦ :

(أسفر مؤتمر المحامين بباكستان عن عدة لجان كان من بينها لجنة خاصة بالدفاع عن الشباب المسلم في المغرب وفيما يلي أهداف اللجنة وأسماء أعضائها :

(تناول مؤتمر المحامين أوضاع الشباب المسلم في المغرب . والمعلومات التي وصلت المؤتمر. تقول ان هناك عددا كبيرا من الشباب المسلم الذين ينتمون الى جمعية الشبيبة الاسلامية بالمغرب ألقي عليهم القبض وزج بهم في السجون والمعتقلات بتهمة اغتيال شيوعي . وعلم كذلك ان هؤلاء الشباب يعانون أنواعا من التعذيب والتنكيل في المعتقلات . وحاولوا أخيرا أن يرفعوا قضيتهم الى المحكمة المغربية ، ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك .

(وقد شكل المؤتمر لجنة من المحامين من باكستان سميت لجنة الدفاع عن الشبيبة الاسلامية المغربية ، ومن الجدير بالذكر ان الكثيرين من المحامين قدموا أنفسهم تطوعاً للقيام بمهمة الدفاع . والذين سجلوا أسماءهم في اللجنة هم كالتالي :

١ ـ السيد خالد اسحق من كبار المحامين بمحكمة الاستئناف بكراتشي .
٢ ـ السيد محمد اسماعيل المحامي بمحكمة الاستئناف بلاهور .
٣ ـ السيد عبد الحكيم كندي المحامي بالمحكمة العليا ببشاور .
٤ ـ السيد محمد سليم سيتي المحامي بمحكمة الاستئناف بلاهور .
٥ ـ السيد عباس الفاروقي من كبار المحامين بمحكمة الاستئناف بكراتشي .
٦ ـ السيد عبد العزيز المحامي بكراتشي .
٧ ـ السيد نعمت الله خان المحامي بالمحكمة العليا بكراتشي .
٨ ـ السيد مختار أحمد المحامي بكراتشي .
٩ ـ السيد غلام حيدر سجاد المحامي بلائل بور .
١٠ ـ السيد محمد اكرم رانجا المحامي بساراجودا .
١١ ـ شودرى نور الاهي المحامي بكجرات .

١٢ ـ السيد حميد حسن المحامي بالمحكمة العليا بساهيرال .
١٣ ـ شودرى غلام أحمد المحامي بخاريان .
١٤ ـ السيد المحامي خضر حياة رئيس نقابة المحامين بملتان .
١٥ ـ الشيخ محمد أكرام المحامي بساهيرال .
١٦ ـ السيد حبيب الوهاب خيري المحامي براوليندي .
١٧ ـ شودرى غلام قاهر المحامي بلاهور .
١٨ ـ السيد عباس على المحامي بالمحكمة العليا بلاهور .
١٩ ـ السيد بارك الله خان المحامي بلاهور .
٢٠ ـ السيد أحمد حسن المحامي بملتان .

ولكن الأجهزة الادارية والأمنية والقضائية أغلقت اذانها ، وأقفلت في وجه هؤلاء المحامين الحدود .. وبالتالي قاعة المحكمة .

كل ذلك لسبب واحد هو محاولة تمرير هذه المحاكمة « المؤامرة » على الشبيبة الاسلامية المغربية ، في جو هادىء ، وفي صمت كامل ، غير مغفلين أن يعززوا خطتهم تلك بإثارة الغبار في الأعين ، وذلك بدفع بعض الأغرار من الشباب صغار الهمم أو التجربة أو الأخلاق ، من الذين احتوتهم الأجهزة الى محاولة المشاغبة وشق الصف وتشويه سمعة الحركة ، كي تكون أعمالهم غطاء **لتمرير المحاكمة ، ودرءاً لأي رد فعل شعبي محتمل الوقوع وشغلا للجماعة عن التخطيط والاعداد لمواجهة المحاكمة بالأسلوب السليم ، أو مواجهة ما بعد المحاكمة بالعمل البنّاء القويم .. لكن الله سبحانه للجميع بالمرصاد ، فقد تكسرت هذه الموجات الخبيثة كلها على صخرة الايمان الصامد المتحدي ، وتحول هؤلاء المغفلون الى موظفين لدى وزارة الأوقاف ـ وعاظاً وقصاصاً ـ أو « متصوحفين » يحاولون ستر سوءاتهم بمهاجمة أعداء النظام ، معلنين البراءة من دعاة القسط والعدل كلما تخيلوا شبحاً يهددهم ، أو رأوا في المنام رؤيا تخيفهم ... ومبلغين الشرطة بكل من يكتشفون تحركه للاسلام بجدية خوفا أن يكشف أمره فيتهموا ـ زوراً ـ بمؤازرته . فالحمد لله الذي عافانا مما ابتلاهم به ، وفضلنا على كثير ممن خلق تفضيلا ...**

أما في الوقت الراهن فإننا نعيش مرحلة تاريخية جديدة كل الجدة بعد أن فشلت جميع محاولات المراحل السابقة . بما فيها محاولة تسميم الأخ الاستاذ عبد الكريم مطيع ثم محاولة اغتياله بمكة المكرمة وفي شهر محرم الحرام ١٤٠٠ هـ تحت غطاء اتهامه بالمشاركة في التخطيط لثورة الحرم الشريف التي قادها محمد عبد الله القحطاني وجهيمان بن سيف العتيبي ، كما ذكرت ذلك الصحافة العالمية وعلى رأسها مجلة « جون افريك » .

وهذه المرحلة الجديدة غايتها تصفية الحركة الاسلامية « الشبيبة الاسلامية المغربية » سياسيا وايديولوجيا وتنظيميا . وقد اتخذت لذلك عدة وسائل وأساليب ومؤامرات محلية ودولية لا يناسب المقام ذكرها في الظروف الراهنة .

الاطار الوثائقي

رغم ان مرافعة الدفاع قد اشتملت على نقد جاد وجيد وموضوعي ومحايد لجميع وثائق ملف القضية ، فإن لنا بعض الملاحظات نبديها فيما يلي :

١ ـ ضياع محضر الاستنطاق لدى الضابطة القضائية الخاص بالاستاذ ابراهيم كمال ، أمر لا يستساغ ، ولا يعقل أخذه مأخذ الجد ، لا سيما ونحن نعلم أن الشرطة القضائية تحتفظ عادة ـ وحسب الاصول الادارية المرعية ـ بنسخ من محاضرها وترسل بنسخ منها أيضا الى الادارة العامة للأمن الوطني ، وباستطاعة القضاء ان يستحضر صورا منها .

٢ ـ ضياع محضر الشرطة القضائية الخاص بالاستماع الى أحد الشهود . حكمه حكم محضر استنطاق الاستاذ ابراهيم كمال . كما اننا عجبنا لعدم ذكر اسم هذا الشاهد في اي وثيقة من وثائق القضية ، ولعدم استدعائه يوم المحاكمة للاستماع اليه ؟

٣ ـ كانت بعض الجهات قد احتوت بعض الأغرار من شباب الحركة ، تمهيدا لاتخاذهم أدوات استقطاب في حالة غياب القيادة في السجن ، ومن جملتهم (منار عثمان ، ذكير نور الدين ، السعداوي عبد الرحيم) وقد تمت دعوتهم لاجتماع في بيت كاتب الدولة في الشغل والشؤون الاجتماعية آنذاك في شهر يناير ١٩٧٦ عقب اعتقال الاستاذ ابراهيم كمال . وغياب الاستاذ عبد الكريم مطيع مهاجرا ، وحضر الجلسة كل من الدكتور عبد الكريم الخطيب ، والدكتور محمد العربي الخطابي وزير الشغل والشؤون الاجتماعية ، والدكتور المهدي بن عبود ، وعمر بهاء الدين الأميري ، وفي نهاية الجلسة أخذهم الدكتور عبد الكريم الخطيب للمبيت عنده في قصره لزيادة المدارسة والتخطيط ...

ثم عندما تصفحنا ملف القضية وجدناه قد اختار بعضهم كشهود اثبات ضد الجماعة ، ثم عاد فعدل عن ذلك مدعيا ان هؤلاء الشهود غير معروفين لدى الشرطة وغير متواجدين في العناوين المذكورة في المحاضر .

ولكن هذا المبرر الرسمي لعدم دعوتهم غير صحيح ، فالعناوين المسجلة في المحاضر صحيحة ، وأصحابها متواجدون فيها ، وأحدهم (ذكير نور الدين) يعمل حاليا في عمالة عين السبع . وقد سبق ان ارسلته الأجهزة الى السعودية والكويت للتجسس على الأخ مطيع الذي كان مقيما بمكة المكرمة جوار المسجد الحرام ، ولتحريض اجهزة الامن والداخلية في البلدين (السعودية والكويت) ضده ، وتخويفهم منه . ثم بعد عودته كوفيء على ما قدمه من خدمات بالمنصب الحالي الذي يشغله .

والسؤال المتبادر الى الذهن هو : لماذا حرصت الأجهزة على الاستشهاد بهؤلاء ، ثم تراجعت عن ذلك ؟

محضر عدم العثور على شاهدين

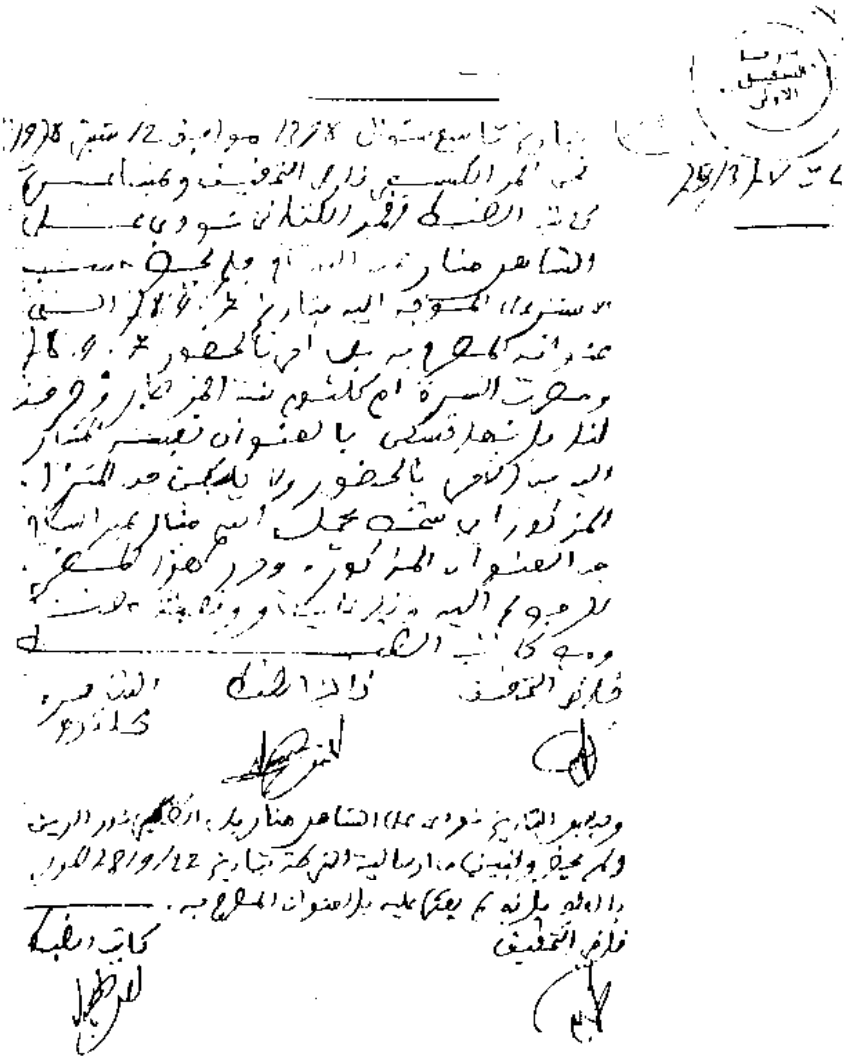

٤ ـ يحتوي ملف القضية على وثيقة مهمة رغم بساطتها مظهريا ، وهي عبارة عن ورقة ارسال لمحاضر الضابطة القضائية والحاملة لرقم ١٩٨٣ بتاريخ ١٨ ـ ١٢ ـ ١٩٧٥ ، وقد وردت فيها بالاطار الخاص بمراجع المراسلة اشارة الى (بلاغ) رقم ٣٤٠٤٤ مؤرخ بتاريخ ١٧ ـ ١٢ ـ ١٩٧٥ . ومتعلق بقضية بنجلون ، وهذا البلاغ ـ كما ورد في ورقة الارسال المختومة والموقعة بتوقيع عميد الشرطة الرئيس بالمقاطعة الثانية محمد القدميري ـ كان قبل مقتل بنجلون بيوم واحد . ولم تكشف الشرطة ولا قاضي التحقيق ولا المحاكمة عن طبيعته أو موضوعه ، كما لم يضم ملف القضية صورة له أصلية أو مستنسخة .

ونحن لا نزيد على ما ذكره المحامي تعليقا ، وإن كان التحليل الموضوعي يفتح آفاقا يصعب إغلاقها ، ويفسح للاحتمالات مجالا واسعا ... لا سيما اذا كانت هذه الاحتمالات تؤيدها القرائن وظروف الحادثة وطبيعة المستفيدين منها .

ورقة ارسال محاضر الضابطة

القضائية الموقعة من طرف

العميد القدميري محمد

DIRECTION GENERALE
de la
SURETE NATIONALE
DIRECCION GENERAL
DE LA SEGURIDAD
NACIONAL

Sureté Régionale
Seguridad Regional
de CASABLANCA

الادارة العامة
للامن الوطني

الامن الاقليمي

1883/ ب

ت.ن 16/6/40

le 18 DECEMBRE 1975
ف

Soit transmis à Mr. LE COMMISSAIRE, CHEF DU 2e DISTRI
A transmettre CASABLANCA
توجه

(1)
Soit fait retour
A devolver
يرجع الى

Réf : Message n° 34044 du 17.12.75

Le P.V de constat ci-joint relatif à un assassinat dont a été victime le 18.12.75 au Bd. CAMILLE DES-MOULINS le Sieur BENJELLOUN AOMAR.

L'OFFICIER DE POLICE JUDICIAIRE
Chef du 2e Arrondissement

(S) : SANTELLI

Dest :
S.R.P.J

Le Chef du 2ème District
Sureté Régionale
de Casablanca

توقيع المفتش

(1) Rayer la mention inutile.
(1) Rayar la mencion inutil.
Prière de retourner les pièces jointes avec la réponse.
Se ruega de devolver las piezas juntas con la respuesta

Modèle N° 37 bis

٥ ـ شن الاتحاد الاشتراكي حملة تشهيرية بالجماعة وبقيادتها وكل من ينتسب اليها من قريب او بعيد ، دون ان يفسحوا مجالا للتروي والتعقل ، أو يكبحوا جماحا للكراهية والحقد على الشبيبة الاسلامية ، التي لم ترد عليهم لحد الآن لا جبنا أو خوفا أو ضعفا ، ولكن حكمة وتبصرا ، وحرصا على الالتزام بأخلاق الاسلام ، وبعد أن هدأت العواصف ، واطمأنت النفوس ، حلت لدى الاتحاد الاشتراكي المكيافلية السياسية بدل الانفعالية العمياء ، وأخضعوا القضية برمتها للاستثمار السياسي ، واستخدمت كقميص عثمان يدمغون بها كل من يخالفهم الرأي ، ابتداء بالشبيبة الاسلامية المغربية ومن ورائها التيار الاسلامي ككل ، وانتهاء بالأستاذ محمد البصري الذي زعم القرشاوي للبوليس المغربي أن للأخ مطيع علاقة به وأنه ربما شارك في التحريض على الاغتيال ، ومقاتلي الصحراء ، والاتحاد المغربي للشغل ، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية ... الخ .. ونورد هنا نموذجا لتخبط الاتحاد الاشتراكي وتناقضه ، في الموضوع ، واستثماريته للقضية في السوق السياسي . هذا النموذج هو ما صرحوا به لجريدة السفير اللبنانية والمنشور في عددها ليوم ٦ ـ ١ ـ ١٩٨٠ مع العلم بأنه لم يصدر عنهم تكذيب لذلك حتى الآن .. :

المقال تحت عنوان : **أحداث عربية ـ المعارضة المغربية تتصاعد نقابيا وطلابيا ـ احياء ذكرى الشهيد عمر بنجلون يؤكد الاتهام للمتواطئين مع السلطة** . وقد ورد في احدى فقرات هذا المقال تحت عنوان فرعي : « ذكرى بنجلون » ما يلي :

(على الصعيد النقابي كان الاحتفال بالذكرى الرابعة لاغتيال عمر بنجلون مناسبة لتجديد وتأكيد المباديء والشعارات التي طرحها هذا الشهيد المغربي الذي يعتبر شهيد الطبقة العاملة .

وكان قد اغتيل في كانون الاول ١٩٧٥ على يد فئة لم يكشف رسميا وقضائيا عن هويتها بعد ، رغم وجود بعض المتهمين قيد التوقيف والمحاكمة في حين ان البعض الآخر لا يزال يتمتع بالحرية الكاملة .

وتقول اوساط الكونفدرالية وحزب الاتحاد الاشتراكي ان « المجرمين المسؤولين عن الجريمة معروفون لدى الجميع ، وتعتقد هذه الاوساط ان عدم الكشف عن هويتهم رسميا حتى الآن يعود الى خشية السلطات المغربية من ان يؤدي ذلك للكشف عن المتواطئين معها من الاتحاد المغربي للشغل الذين نفذوا جريمة الاغتيال » .

والمعروف ان عمر بنجلون كان عضوا في الاتحاد المغربي للشغل الذي يتزعمه المحجوب بن الصديق ونائبه محمد عبد الرزاق . وكان في الوقت ذاته عضوا في حزب « الاتحاد الوطني للقوات الشعبية » الذي يترأسه عبد الله ابراهيم . الا ان الخلافات العقائدية والسياسية في داخل « الاتحاد الوطني » حسمت في العام ١٩٧٤ باعلان اغلبية الكوادر والقواعد الحزبية ، وفي مقدمتها عمر بنجلون عن قيام « الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية » الذي يعبر للقيادة وللتعبير عن طموحات الطبقة العاملة

في المغرب . **وتجدر الاشارة الى ان عمر بنجلون لم يبق على قيد الحياة كي يشهد قيام « التنظيم النقابي البديل » والمتمثل في « الكونفدرالية الديموقراطية للشغل » التي عقدت مؤتمرها العام الاول في العام ١٩٧٩ .**

(ومن خلال العودة الى عرض **الخلافات العقائدية والسياسية التي بدأت** في مطلع الستينات داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية **والاتحاد المغربي للشغل يبرز صوت عمر بنجلون قبل غيره معارضا ومطالبا بالتغيير داخل هاتين المؤسستين ، فقد كان يشير دائما الى ضرورة محاربة الانحراف والبيروقراطية داخل الاتحاد ومنع القيادة من التعامل مع السلطة ضد الفروع النقابية والمسؤولين عنها : كما ان البيروقراطية كانت تتمثل بموقف القيادة الذي يحول دون تربية كوادر نقابية باستمرار لتجديد دماء الحركة النقابية كلما دعت الحاجة لذلك .**

(وفي عددها الصادر في منتصف كانون الاول الماضي نشرت صحيفة « الديموقراطية العمالية » الاسبوعية التي تصدر عن « الكونفدرالية الديمقراطية للشغل » **رسالة كان عمر بنجلون قد بعث بها الى المحجوب بن الصديق في العام ١٩٦٣ . وهذه الرسالة تنشر للمرة الاولى وهي تفضح كيف ان بيروقراطيي الاتحاد المغربي للشغل كانوا يسيرون العصابات لخطف وتعذيب كل من يعارضهم من القيادات النقابية ، سواء على المستوى المحلي أو على الصعيد الاقليمي . وفي رسالته شرح بنجلون عملية اختطاف وتعذيب تعرض لها شهيد الطبقة العاملة في ذلك الحين .**

(كان بنجلون آنذاك عضوا في اللجنة الادارية للفرع المحلي لمدينة الرباط « وسلا » التابع للجامعة الوطنية للبريد (نقابة عمال البريد) ، وكان عضوا في اللجنة الادارية الوطنية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية . **وكي يمنع من حضور المؤتمر العام للاتحاد المغربي للشغل في تلك السنة ، جرى اختطافه وتعذيبه طوال فترة انعقاد المؤتمر وقد كان في صحبته بعض من رفاقه .**

(ويقول في رسالته الموجهة الى المحجوب بن الصديق الذي لا يزال يشغل منصب الكاتب (السكرتير) العام للاتحاد المغربي للشغل :

(لقد كان هذا الحضور - اي مشاركة بنجلون ورفاقه في المؤتمر - غير مرغوب فيه ، خوفا من ان تطرح في المؤتمر وجهة نظر المناضلين المخلصين حول :

- الدور الطلائعي الذي يجب ان تلعبه الطبقة العاملة في حركة التحرر .

- ضرورة الديموقراطية الداخلية لتعزيز وتطوير وحدة الطبقة العاملة على اسس ثورية .

- خطر لا تسييس الطبقة العاملة ، وخطر الحاجز النفسي والسياسي الذي يحاول البعض اقامته بين الطبقة العاملة وباقي الجماهير) .

ومن هذه التصريحات يبدو واضحا ان الاتحاد الاشتراكي ونقابته يؤكدان بصفة قطعية ان الاستاذ المحجوب بن الصديق ورفاقه في الاتحاد المغربي للشغل هم المسؤولون عن جريمة اغتيال عمر بن جلون ، وأن الأجهزة الحكومية تسترت عليهم .

أحداث عربية

المعارضة المغربية تتصاعد نقابيا وطلابيا
احياء ذكرى الشهيد عمر بنجلون يؤكد الاتهام للمتواطئين مع السلطة
رئيس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب يكشف فضائح سياسة التعليم

خطر على التقليديين

فكرى بنجلون

سياسة فاشلة

قصاصة من جريدة السفير عدد ١٩٨٠/١/٦

٦ ـ اصرت الشرطة ، وقاضي التحقيق وممثل النيابة العامة ، والمحكمة من بعدهم ، ومواقف الاتحاد الاشتراكي وممثلو الحق المدني على اتهام الشبيبة الاسلامية المغربية في القضية ، معتمدين كلهم على ادعاء واحد هو أن المدعو عبد العزيز النعماني من أعضائها . وذلك رغم جميع بيانات الشبيبة بأن عضويته للحركة لا أساس لها . وكذلك عضوية جميع زملائه المورطين في القضية . ولكن مرور الزمن وتوالي الأحداث دائما لصالح الحق ضد الباطل ، فهذه الأحداث وتطوراتها تؤكد بما لا يدع مجالا للشك صحة دعوانا وبراءتنا .

وهاهي الحجج والأدلة المؤيدة لموقفنا تأتينا تلقائيا على يد أجهزة الدولة ، ومن لدن المسؤول الأول عن المتهمين (عبد العزيز النعماني) نفسه .

ونبين تفاصيل ذلك فيما يلي :

١ ـ الأدلة من الوثائق الرسمية :

احتوت ملفات ومحاضر محاكمة اعضاء الشبيبة الاسلامية المغربية في يوليو ١٩٨٤ على اعتراف صريح ورسمي بأن المدعو النعماني عبد العزيز لا ينتمي لحركة الشبيبة الاسلامية المغربية ، وانما هو من حركة أخرى هي « حركة المجاهدين المغاربة » بل ان السلطة القضائية تعتبره رئيسا لهذه المنظمة .

وبالتالي بطلت حجة الأجهزة التي اعتمدوا عليها عند محاولة نسبة الجريمة الى حركتنا ونسبة التحريض عليها الى قيادتنا .

وهكذا سجلت النيابة في ملتمسها لقضية يوليوز ١٩٨٤ ان هناك منظمة ينتمي اليها النعماني لا علاقة لها بالشبيبة الاسلامية المغربية هي « منظمة المجاهدين المغاربة » .

جاء ذلك في ملتمس النيابة المحرر بتاريخ ٢٤ ابريل ١٩٨٤ والموقع من قبل الوكيل العام للملك : المكي نوشريف ، الصفحة ١٠ :

وهو كالتالي :

(كما يستفاد من محضر الضابطة القضائية عدد ٢٥٠ المحرر بتاريخ ٢٧ ـ ٣ ـ ٨٤ انه بتاريخ ٢٢ ـ ٢ ـ ٨٤ حوالي الساعة ٦،٤٥ مساء تمكنت دورية للشرطة من توقيف المتهمين العوان محمد وحجاجي محمد حينما كانا يقومان بقطع هيكل سيارة ستروين من اجل استخراج اعداد مجلة سرية البالغ عددها ٧٧٠ عددا .

وهكذا اعترف المتهم العوان محمد بانتمائه لحركة المجاهدين في المغرب التي كان يحضر اجتماعاتها بباريس وقد تشبع بأفكارها الهادفة الى قلب نظام الحكم وانه من اجل تحقيق غاية المنظمة قدم الى المغرب قصد السهر على توزيع مجموعة من المناشير سلمت له من طرف المدعو النعماني عبد العزيز حيث تم القاء القبض عليه .

ولدى الاستماع للمتهم حجاجي محمد اعترف بانتمائه لحركة المجاهدين بالمغرب المسيرة من طرف النعماني عبد العزيز الموجود في حالة فرار مؤكدا انه كان يحضر اجتماعاتها بباريس وانه قدم الى المغرب من أجل توزيع منشورات تخريبية ببعض المساجد) .

من الصفحة ١٠ من ملتمس النيابة
الذي أعده نوشريف المكي وكيل الملك

المناشير ووضعها بالظرفة المثقفين المغاربة .

كما يستفاد من محضر الضابطة القضائية عدد 250 المحرر بتاريخ 27ـ3ـ84 انه بتاريخ 22ـ2ـ84 حوالى الساعة 6،45 مساء تمكنت دورية للشرطة من توقيف المتهمين العوان محمد وحجاجى محمد حينما كانا يقومان بقطع هيكل سيارة ستروين من اجل استخراج اعداد مجلة سرية البالغ عددها 770 عددا .

وهكذا اعترف المتهم العوان محمد بانتمائه لحركة المجاهدين فى المغرب التى كان يحضر اجتماعاتها بباريس وقد تشبع بأفكارها الهادفة الى قلب نظام الحكم وانه من اجل تحقيق غاية المنظمة قدم الى المغرب قصد السهر على توزيع مجموعة من المناشير سلمت له من طرف المدعو النعمانى عبد العزيز حيث تم القاء القبض عليه .

ولدى الاستماع للمتهم حجاجى محمد اعترف بانتمائه لحركة المجاهدين بالمغرب المسيرة من طرف النعمانى عبد العزيز الموجود فى حالة فرار مؤكدا انه كان يحضر اجتماعاتها بباريس وانه قدم الى المغرب من أجل توزيع منشورات تخريبية ببعض المساجد .

وفي الصفحتين ٢٦ ـ ٢٧ من نفس ملتمس النيابة العامة نجد ما يلي :

(٥١ ـ المتهم : حجاجي محمد :

صرح المتهم حجاجي محمد امام السيد قاضي التحقيق بان المدعو الحاج عبد الهادي الذي ينتمي لحركة « المجاهدين في المغرب » بباريس استقطبه الى جماعة بقصد المذاكرة في شؤون الدين وتضم كلا من : بولحية ، والفلاح ، والشريف ، وطارق ، وأواه ، وأبا محمد ، والزاوي ، والموريطاني ، والخطابي ، والعربي ، والشرقي ، ومروان ، ولعوان محمد ، ويجتمعون مرة أو اثنتين او ثلاث في الشهر لحضور تلك الدروس في شقة او في المسجد بباريس .

وعندما اراد المتهم الدخول الى المغرب كلفه الحاج بأن يرافق شخصين على متن سيارة ، ويدخلوا بواسطتها الى المغرب مناشير تتضمن دعوة دينية فقط دون ان يطلعه على مضمونها ، وكلفه بتوزيع جزء منها بالراشدية مسقط رأسه ، كما كلف طارق بتوزيع الباقي بالدار البيضاء بينما يتولى لعوان محمد سياقة السيارة ، ونقلهم الى الاماكن التي يقصدونها .

وبعد وصولهم الى الدار البيضاء اخرجوا السيارة الى مكان خال دلهم عليه طارق ، وبدأوا يستخرجون منها المناشير المخبأة في تجاويفها ففاجأهم رجال الامن ، والقوا القبض عليه وعلى لعوان في حين لاذ « طارق » بالفرار .

وانكر قيامه بأي عمل يهدف الى المس بالنظام أو المؤامرة ضده) .

من الصفحة ٢٦ من ملتمس النيابة
الذي أعده نوشريف المكي وكيل الملك

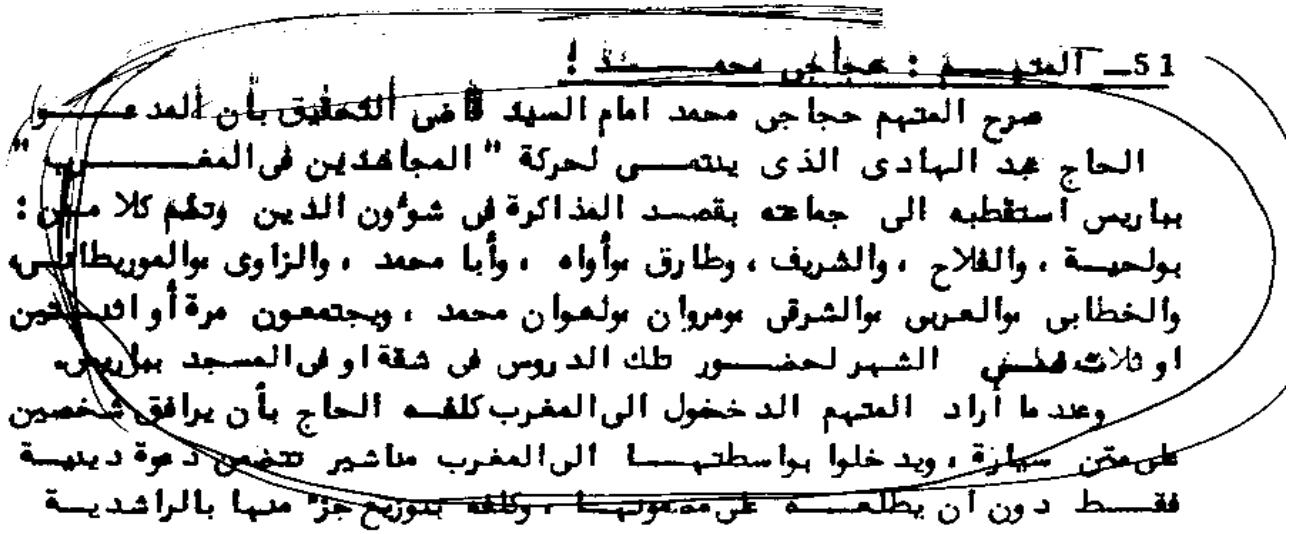
51 ـ المتهم : حجاجي محمد !
صرح المتهم حجاجي محمد امام السيد قاضي التحقيق بأن المدعو
الحاج عبد الهادي الذي ينتمي لحركة " المجاهدين في المغرب "
بباريس استقطبه الى جماعة بقصد المذاكرة في شؤون الدين وتضم كلا من :
بولحية ، والفلاح ، والشريف ، وطارق ،وأواه ، وأبا محمد ، والزاوي ،والموريطاني
والخطابي ،والعربي ،والشرقي ،ومروان ،ولعوان محمد ، ويجتمعون مرة أو اثنتين
او ثلاث في الشهر لحضور تلك الدروس في شقة او في المسجد بباريس.
وعندما أراد المتهم الدخول الى المغرب كلفه الحاج بأن يرافق شخصين
على متن سيارة ، ويدخلوا بواسطتها الى المغرب مناشير تتضمن دعوة دينية
فقط دون أن يطلعه على مضمونها ، وكلفه بتوزيع جزء منها بالراشدية

الصفحة ٢٧ من ملتمس النيابة العامة
الذي أعده نوشريف المكي وكيل الملك

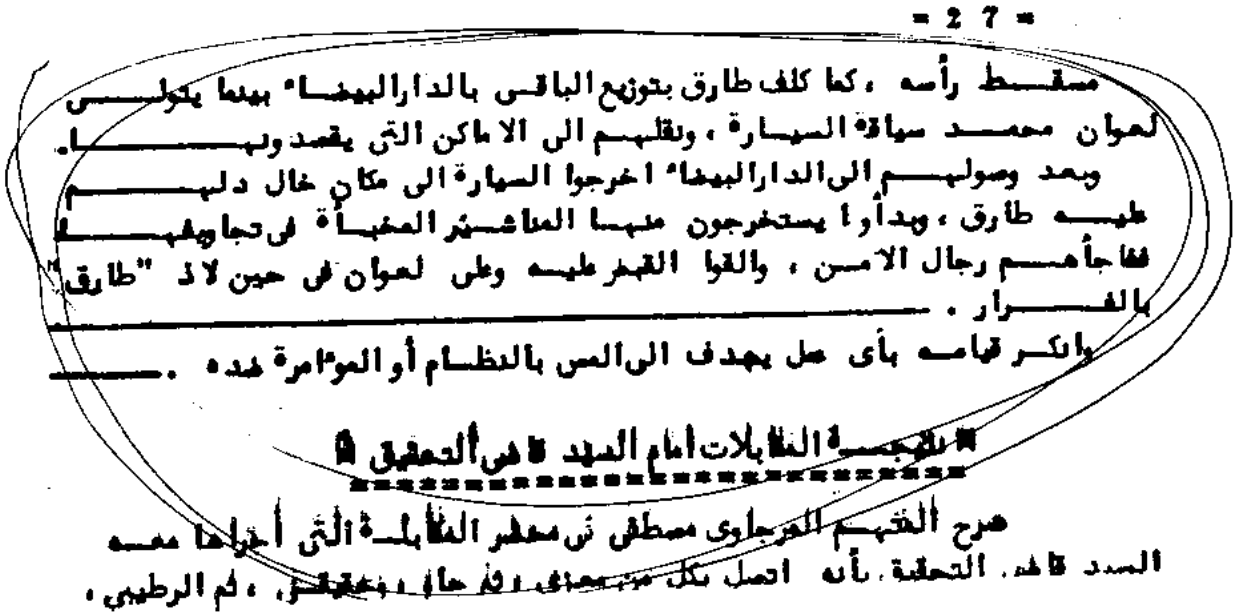

= 2 7 =

سقـــط رأسه ، كما كلف طارق بتوزيع الباقـي بالدارالبيضاء بينما يتولـــى
لعوان محمـــد سياقة السيارة ، ونقلهـم الى الاماكن التي يقصدونهـــا.
وبعد وصولهـــم الى الدارالبيضاء اخرجوا السيارة الى مكان خال دلهـــم
عليـــه طارق ، وبدأوا يستخرجون منها المناشير المخبأة في حاويتهـــا
فتاجأهـــم رجال الامـن ، والقوا القبض عليه وعلى لعوان في حين لاذ "طارق"
بالفـــرار .
وانكر قيامه بأي عمل يهدف الى المس بالنظـام أو المؤامرة ضده .

* المواجهـــة المقابلات أمام السيد قاضي التحقيق *

صرح المتهـم المرجاوي مصطفى في محضر المقابلـة التي أجراها معـه
السيد قاضي التحقيق بأنه اتصل بكل من [illegible] ، ثم الرطيبي ،

وهكذا تعترف أجهزة الدولة للشرطة ، والنيابة العامة والقضاء بان عبد العزيز النعماني لا تربطه اي علاقة بالشبيبة الاسلامية المغربية . وبالتالي لا يجوز شرعا ولا وضعا ان تنسب اليها جريمة قتل عمر بنجلون .

٣ ـ الادلة من النعماني ومجموعته انفسهم :

ذلك أن مجموعة عبد العزيز النعماني التي تسمي نفسها « حركة المجاهدين المغاربة » تمارس نشاطها الاعلامي بواسطة المناشير ، وعن طريق نشرة دورية اسمها « السرايا » .

وقد اصدرت منشورا تتبنى فيه المدعويين « لعوان والحجاجي » اللذين حوكما في يوليوز ١٩٨٤ ، وتؤكد بذلك ما ورد في وثائق المحكمة (محاضر الشرطة ، ومحاضر التحقيق الابتدائي والتفصيلي ، وملتمس النيابة العامة) .

وهذه هي صورة المنشور :

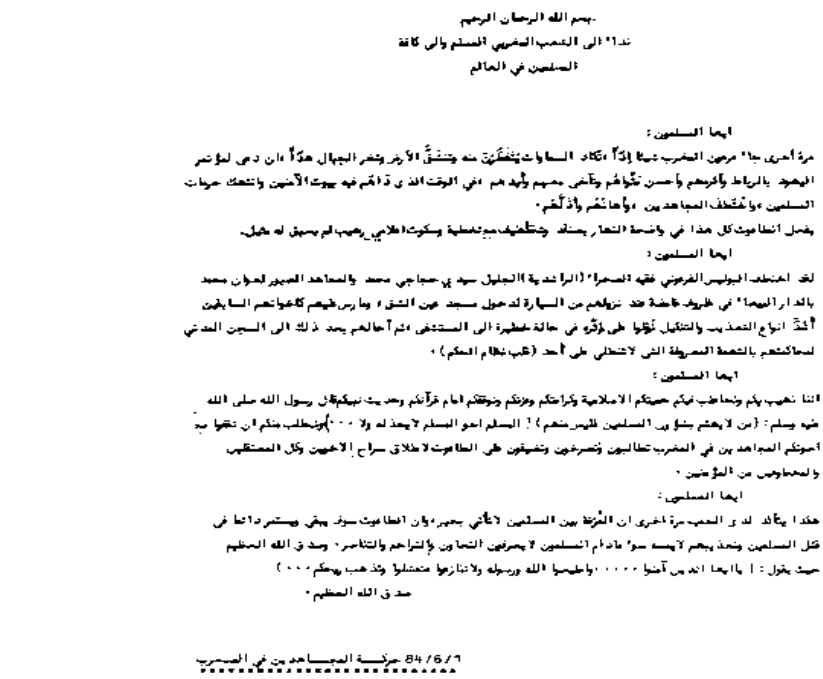

بسم الله الرحمان الرحيم
ندا٫ الى الشعب المغربي المسلم والى كافة
المسلمين في العالم

ايها المسلمون :
مرة أخرى جا٫ مرحين الضرب بيدٍ إذاً ، تكاد السماوات يتفطّرن منه وتتشقّ الأرض وتخر الجبال هدّاً ، ان دعي لمؤتمر
البهود بالرباط وأفرحهم وأحسن تحواهم وتأخى معهم وأيدهم ، في الوقت الذي ذاقكم فيه بيوت الآمنين وانتهك حرمات
المسلمين ، واختطف المجاهدين ، وأهانكم وأذلكم .
يفعل الطاغوت كل هذا في واضحة النهار يمتلك وتتكشف ميوله النفسية وسكوت الملايين يرهب الم يسبق له مثيل .
ايها المسلمون :
لقد اختطف البوليس الفرنسي فقيه الصحرا٫ (الرائد ية) الجليل سيدي حماجي محمد والمجاهد الصبور العوان محمد
بالدار البيضا٫ في ظروف غامضة عند نزولهم من السيارة لدخول مسجد عين الشق ، ومارس عليهم كافة أنواعكم السابقين
أشدّ أنواع التعذيب والتنكيل ، ثم أوقفوا على ذمة قضية خطيرة الى المستشفى ، ثم أحالهم بعد ذلك الى السجن المدني
لعاكاشتهم بالقضية الصريحة التي لا تنطلي على أحد (غلب نظام الحكم) .
ايها المسلمون :
انا نخيب ظنكم ونخاطب فيكم حميتكم الاسلامية وكرامتكم وعزتكم وتوقكم امام قرآنكم وحديث نبيكم قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : (من لا يهتم بشؤون المسلمين فليس منهم) ! السلم اخو المسلم لا يخذله ولا ...) ونطالب منكم ان تقفوا مع
أخوتكم المجاهدين في المغرب تطالبون وتصرخون وتضغطون على الطاغوت لاطلاق سراح الأخيين وكل المعتقلين
والمحاصرين من المؤمنين .
ايها المسلمون :
هذا يؤكد لكم الدرس مرة اخرى ان المعركة بين المسلمين لا تأتي بخير ، وان الطاغوت سوف يبقى يستمر دائما في
قتل المسلمين وتحدي بهم لا يهمه سوا مادام المسلمين لا يحرقون التعاون والتراحم والتناصر . وصدق الله العظيم
حيث يقول : (يا ايها الذين آمنوا ... واطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم ...)
صدق الله العظيم .

84/6/6 جريدة المجاهدين في المغرب

كما ان هذه المجموعة كفتنامشقة الاعتماد على الاستنتاج والتحليل ، فتبنت صراحة في عددها الأول والثاني المجموعة التي اتهمت باغتيال عمر بنجلون ، واكدت بذلك لنا عدة حقائق هي :

١ ـ « حركة المجاهدين المغاربة » تأسست سنة ١٩٧٠ .

٢ ـ المجموعة التي اتهمت بتنفيذ عملية اغتيال بنجلون تنتمي اليها .

٣ ـ عبد المجيد خشان المتهم بالمشاركة في تنفيذ الاغتيال من المؤسسين لهذه الحركة « المجاهدين المغاربة » سنة ١٩٧٠ .

٤ ـ المجموعة المتهمة بتنفيذ الاغتيال من أعضاء اللجنة التأسيسية .

ونورد هنا ما أوردته مجلتهم « السرايا » العدد الثاني (جوان ١٩٨٤ م موافق رمضان ١٤٠٤ هـ) تتحدث عن أول شهداء حركة المجاهدين المغاربة كما قال أصحابها :

(من شهداء الحركة)

(الشهيد عبد المجيد خشان بن عمر
(.. ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله أموات بل احياء ولكن لا تشعرون .)
(البقرة)

(ولد الشهيد بالشياظمة ناحية (الصويرة) سنة ١٩٥٥ من اسرة بسيطة الحال عرفت بالدين والاصالة ، فنشأ في مهد الرحمة ورفض الظلم ، وشب في اليتم مع باقي اخوته العشرة الاخرين ، وبرع في فن العطف على الأكباد الجائعة فكان صبارا رحيما مجاهدا سافر مع خاله الذي كفله بعد وفاة ابيه الى الدار البيضاء لطلب الرزق كعادة جميع اهل البوادي والأرياف في التهجير الى (المدينة الفاضلة) وهناك فتح الله وكان خير قد ركما كان يردد دائما حياه الله ويقول : (نويت الهجرة الى الدنيا فأبى الله إلا ان تكون الهجرة الى الآخرة) .

(انخرط الشهيد في صفوف حركة المجاهدين أواخر سنة ١٩٧٠ ، وكان ضمن الخلية التأسيسية الاولى فعرف بين اخوانه بالنحلة كُنية الى الذي لا يُعطي العسل إلا للمؤمنين والشوكة الا للظالمين ، كما عُرف باسم مدرب المجاهدين حيث له معلومات كافية في فن (الجيدو والكاراطي) وله مناقب كبيرة كالبكاء في قيام الليل وكثرة الصيام ايام الهاجرة نطلب من الله العلي القدير ان تزيد له في حسناته .

(بدأ تصاعد عمل المجاهدين يتزايد يوما بعد يوم ، فبارك الله في الغيث بحيث اينما وقع نفع ، فانزعج لذلك الطاغوت وتخوف فقرر البطش والسفك ، وجاءت سنة ١٩٧٥ فهجم ابرهة العلوي بأفياله على حرمات المؤمنين واعراضهم . فاعتقل من اعتقل وشرد من شرد وعذب من عذب ، وكان الاعتقال من نصيب شهيدنا هو ومجموعته المؤمنة) .

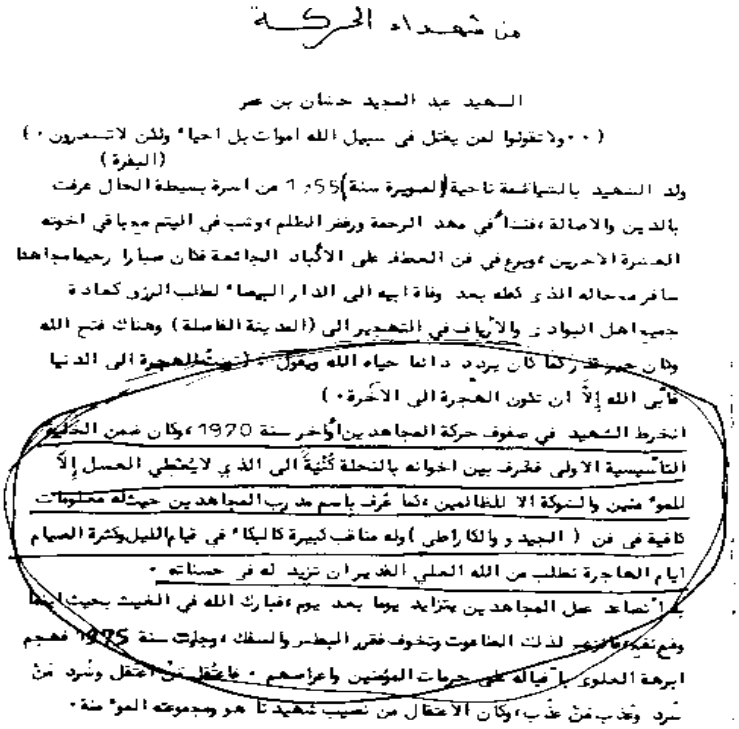
من شهداء الحركة

الشهيد عبد المجيد حسان بن عمر

(٠٠ ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله اموات بل احياء ولكن لا تشعرون ٠) (البقرة)

ولد الشهيد بالشياظمة ناحية (الصويرة سنة) 1955 من اسرة بسيطة الحال عرفت بالدين والاصالة ، فنشأ في مهد الرحمة ورفض الظلم ، وشب في اليتم مع باقي اخوته العشرة الاخرين ، وبرع في فن العطف على الأكباد الجائعة فكان صبارا رحيما مجاهدا سافر مع خاله الذي كفله بعد وفاة ابيه الى الدار البيضاء لطلب الرزق كعادة جميع اهل البوادي والأرياف في التهجير الى (المدينة الفاضلة) وهناك فتح الله وكان خير قد ركما كان يردد دائما حياه الله ويقول : (نويت الهجرة الى الدنيا فأبى الله إلا ان تكون الهجرة الى الآخرة ٠)

انخرط الشهيد في صفوف حركة المجاهدين أواخر سنة 1970 ، وكان ضمن الخلية التأسيسية الاولى فعرف بين اخوانه بالنحلة كُنية الى الذي لا يعطي العسل إلا للمؤمنين والشوكة الا للظالمين ، كما عُرف باسم مدرب المجاهدين حيث له معلومات كافية في فن (الجيدو والكاراطي) وله مناقب كبيرة كالبكاء في قيام الليل وكثرة الصيام ايام الهاجرة نطلب من الله العلي القدير ان تزيد له في حسناته ٠

بدأ تصاعد عمل المجاهدين يتزايد يوما بعد يوم ، فبارك الله في الغيث بحيث اينما وقع نفع ، فانزعج لذلك الطاغوت وتخوف فقرر البطش والسفك ، وجاءت سنة 1975 فهجم ابرهة العلوي بأفياله على حرمات المؤمنين واعراضهم ٠ فاعتقل من اعتقل وشرد من شرد وعذب من عذب ، وكان الاعتقال من نصيب شهيدنا هو ومجموعته المؤمنة ٠

صفحة من نشرة السرايا التي تصدرها
مجموعة عبد العزيز النعماني « المجاهدون المغاربة »

- ان ما أوردناه هنا ليس فيه اي مبالغة او تزيد ، لأن تنظيم عبد العزيز النعماني هذا « حركة المجاهدين المغاربة » موجود في الساحة ، وله علاقات دولية ، كما أكدت ذلك محاضر الشرطة ، والتحقيق القضائي ، والنيابة العامة . بل كما أكدت لنا ذلك مجلة الشراع التي نشرت خبرا عن حضور ممثلي هذه المجموعة للمؤتمر التأسيسي الأول لحزب « الحركة من اجل الديمقراطية » الذي يرأسه احمد بن بلة الجزائري .

٧ ـ أعلن فجأة في ادارة سجن القنيطرة عن موت المتهم « خشان عبد المجيد » ، الذي لا يتجاوز سنة الخامسة والعشرين ، والذي لم يكن يعاني من أي مرض ، وقيل في ذلك إنه كان مضرباً عن الأكل ، ولما عاد لتناول طعامه أصيب بمغص حاد توفي على أثره .. !! لذلك نتساءل : أليس لموته الفجائي هذا علاقة بالتصريح الذي أدلى به لدى الضابطة القضائية وسجل في المحضر الخاص به في الصفحة ٣ السطر ٢ ، والذي يقول فيه : (إنه مع المجموعة اختبأوا ترصدا للضحية قرب بيته بالمقاطعة الثانية للشرطة) ؟ هذا التصريح الذي لو حلل وشرح لغيّر مجرى المحاكمة من أساسها .. فهل ـ يا ترى ـ توجد جهة ما ، من مصلحتها التخلص من خشان عبد المجيد بهذه السهولة والبساطة ؟ كي يهدم الجسر المؤدي الى مركز الشرطة ، والذي يمكن أن تعبُر منه التهمة ليتلبس بها بعض المتربعين على كراسي هذا المركز البوليسي أو ذاك !

وهل ـ يا ترى ـ نكون مغرقين في الخيال اذا احتملنا ورود أنباء أخرى عن موت فجائي لبعض الشهود أو لزملاء خشان الذين ما زالوا أحياء في السجن المركزي بالقنيطرة ؟ من مثل :

١ ـ حليم عمر الذي نسب له تصريح لدى الضابطة القضائية في المحضر بأن بعض المتهمين ترصدوا الضحية مختبئين جوار مركز شرطة المقاطعة الثانية ، وانه هو نفسه ساعة التنفيذ كان متمركزا أمام نفس المركز .

من محضر الشرطة الخاص بحليم
الصفحة ٤ السطر ١٧ / ١٨

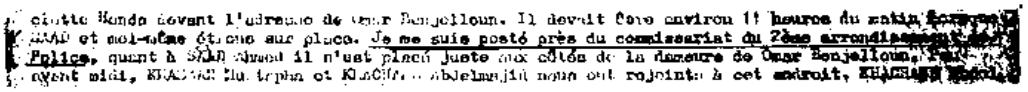

٢ ـ مستقيم ، الذي صرح للشرطة بأن عبد العزيز النعماني تُسيره شخصيات مجهولة ، رفض ذكرها لأصحابه وأن مطيع وكمال لا علم لهما بتحركاته (محضر الشرطة الخاص بمستقيم الصفحة ٢ السطر ٤٥ ـ ٤٦) .

من محضر الشرطة الخاص بمستقيم
الصفحة ٢ سطر ٤٤

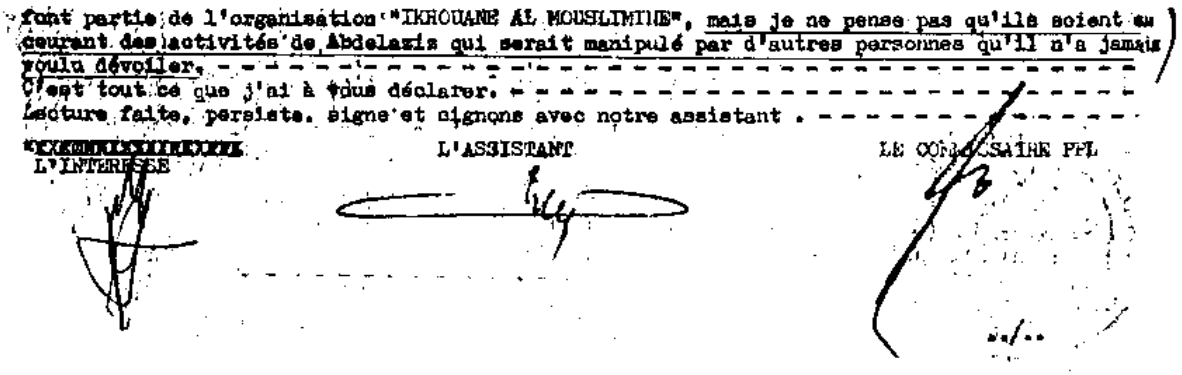

font partie de l'organisation "IKHOUANE AL MOUSLIMINE", mais je ne pense pas qu'ils soient au courant des activités de Abdelaziz qui serait manipulé par d'autres personnes qu'il n'a jamais voulu dévoiler.
C'est tout ce que j'ai à vous déclarer.
Lecture faite, persiste, signe et signons avec notre assistant .

L'INTERESSE — L'ASSISTANT — LE COMMISSAIRE PPL

٣ ـ الشاهد حفاظ علال الذي ذكر أن سعد بعدما ضرب الضحية فرّ في اتجاه مركز الشرطة ـ المقاطعة الثانية (محضر الاستماع الذي أنجزته الشرطة الخاص بحفاظ علال الصفحة ١ السطر ٢٧ ـ ٢٨) .

من محضر الشرطة الخاص بالاستماع الى الشاهد حفاظ علال
الصفحة ١ السطر ٢٧ / ٢٨

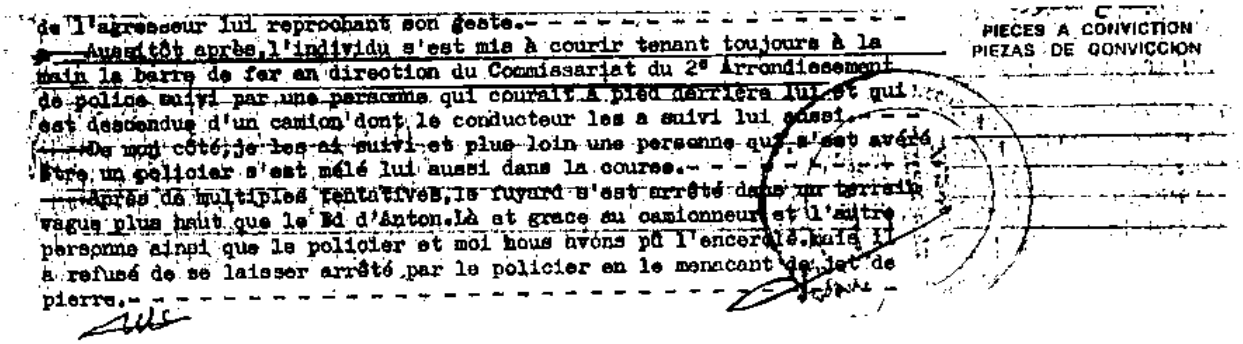

de l'agresseur lui reprochant son geste.
Aussitôt après, l'individu s'est mis à courir tenant toujours à la main la barre de fer en direction du Commissariat du 2e Arrondissement de police suivi par une personne qui courait à pied derrière lui et qui est descendue d'un camion dont le conducteur les a suivi lui aussi.
De mon côté, je les ai suivi et plus loin une personne que j'ai su être un policier s'est mêlé lui aussi dans la course.
Après de multiples tentatives, le fuyard s'est arrêté dans un terrain vague plus haut que le Bd d'Anton. Là et grace au camionneur et l'autre personne ainsi que le policier et moi nous avons pû l'encercler. Mais il a refusé de se laisser arrêté par le policier en le menaçant de jet de pierre.

PIECES A CONVICTION
PIEZAS DE CONVICCION

• ثم ما علاقة ترصد المجموعة للضحية مختبئين قرب بيت الضحية بمركز الشرطة بالمقاطعة الثانية .. (خشان) .

من محضر الشرطة الخاص بخشان عبد المجيد
الصفحة ٣ السطر ٢ / ٣

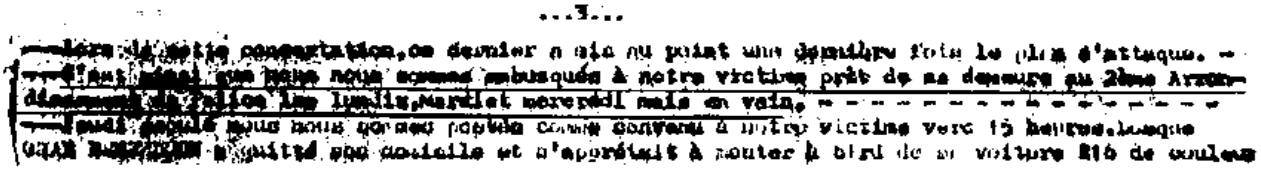

• وترصد بعضهم له مختبئين جوار نفس المركز .. (حليم) .

• والاتجاه بعد التنفيذ نحو المركز نفسه .. (حفاظ) .

• والشخصيات المجهولة التي صرح مستقيم أنها تُسير النعماني ، والذين ليسوا « مطيع وكمال » اللذين لا علم لهما بتحركاته .. ؟.

• ما علاقة هذا كله بالبلاغ المشار إليه في ورقة الارسال رقم ١٩٨٣ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/١٨ ، التي سبق ذكرها ، والموقعة من طرف العميد رئيس المقاطعة القدميري .

هذا البلاغ المتعلق بالاغتيال والوارد الى الشرطة بتاريخ ١٩٧٥/١٢/١٧ أي قبل مقتل بنجلون بيوم واحد والحامل لرقم ٣٤٠٤٤ والذي لا نعرف محتواه كما لم تعرض المحكمة نسخة منه ، ولم يحتو ملف القضية على أي صورة له ؟!

الاطار السياسي

لفهم الأرضية السياسية للقضية لا بد ان ننطلق في تحليلنا من النقط التالية :

١ ـ النظام المغربي يعتبر نفسه المرجع الوحيد للاسلام والدعوة ، ومصدر الشرعية الدينية ، وكل جهة تتحدث عن الاسلام يجب ان تكون تحت مظلته ، ومأمورة بأمره .

لذلك فلا يقبل ولن يقبل بوجود حركة اسلامية ـ سلمية أو غير سلمية ـ تخرج عن اطار وزارة الأوقاف ومؤسسات القصر الملكي .

وهذا ما استغلته الأجهزة لضرب الشبيبة الاسلامية ومحاولة تصفيتها تحت تهمة لا أساس لها « قضية بنجلون » .

٢ ـ اليسار المغربي ـ بكل فصائله ـ يعي أنه ذو قشرة شعبية رقيقة وهشة ، سرعان ما تتكسر تحت اي ضغط فوقي ، أو وعي تحتي ، وبالتالي فهو يعتبر التيار الاسلامي ذا الامكانيات الهائلة لدى الشعب المغربي خطرا حقيقيا عليه ، ولذلك رحب بضرب « الشبيبة الاسلامية المغربية » باعتبارها مؤسسة للبعث الاسلامي الحديث بالمغرب وطليعة له . واصر على توجيه الاتهام اليها برغم تأكيده في عدة مواطن على اتهام الاتحاد المغربي للشغل وأجهزة الدولة كما بينا سابقا .

٣ ـ قررت الدولة سنة ١٩٧٥ ان تحصن الجبهة الداخلية تمهيدا لحرب الصحراء ، وذلك بإضفاء نوع من الديمقراطية البرلمانية ، واعطاء بعض الحريات الشكلية للأحزاب ، كي تتماسك الجبهة الداخلية ، ويسود نوع من الاطمئنان تتفرغ معه الدولة لحربها في الجنوب .

ولكنها كانت تخشى أن يستفيد من هذا الجو تياران يعتبران من لدنها متطرفين :

أولها تيار عمر بنجلون داخل الاتحاد الاشتراكي ، هذا التيار الذي اعتقلت اخيرا رموزه بأمر من عبد الرحيم بوعبيد نفسه ...

وثانيهما : حركة الشبيبة الاسلامية المغربية طليعة البعث الاسلامي المغربي الحديث ورائدته بقيادة الاخ الاستاذ عبد الكريم مطيع .

وللحيلولة دون استفادة هذين التيارين من فترة الرخاء الديمقراطي هذه ، ينبغي ان يقصى من الملعب السياسي قائدا هذين التيارين (مطيع وبنجلون) فتشل بفقدهما حركتاهما ، وهذا ما حاولوا تنفيذه ، باغتيال بنجلون الصريح ، ومحاولة اغتيال مطيع تحت غطاء القانون ..

ولكن يمكرون ويمكر الله ، والله خير الماكرين ..

* * *

وبعد ، فقد حرصنا في هذه المقدمة التوضيحية على الايجاز والاختصار وايراد الأمثلة القليلة التي توضح معالم المؤامرة المحاكة ضد حركة الشبيبة الاسلامية ، من اجل كبت صوتها ، وتشويه سمعتها ، تمهيدا لاستئصالها وتصفيتها ، لأن عرض جميع الخيوط التآمرية والأحداث المتعلقة بها يخرج بنا الى اطار التاريخ للحركة مما لا تستوعبه هذه العجالة . وشاء الله سبحانه وتعالى ان تفشل كل هذه المؤامرات ، وتنكسر كل هذه الهجمات الشرسة ، وان ينقلب السحر على الساحر ويبوء أعداء الدعوة الاسلامية بالخذلان ، وان تواصل الشبيبة الاسلامية مسيرتها ، متجاوزة المرحلة التأسيسية ، الى مرحلة التفاعل مع الأحداث ، ومحاولة تغييرها وتوجيهها لصالح الاسلام والمسلمين . والتفاعل مع الأفكار والنظريات والعقائد ، محاولة تقويمها وتصحيحها وفق أحكام الكتاب والسنة الصحيحة ، وان تتفاعل مع الفكر الاسلامي محاولة تحريره من رواسب التراثية والفقهوية والتسلف المتكلس ، وفرز ما هو من الكتاب والسنة ، مما هو خارج اطار الكتاب والسنة ، وان تدفعه الى مرحلة جديدة كل الجدة ، يرتادها لأول مرة في هذا العصر ، هي مرحلة وضع البدائل الاسلامية المنظرة في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والفنية وغيرها . وبذلك يتخلص الفكر الاسلامي الحديث من عقلية استيراد الحلول لمشاكل العصر وهمومه ، سواء كان الاستيراد من خارج الأوطان (المعسكر الشرقي الماركسي ، او المعسكر الغربي الرأسمالي) .. أو كان الاستيراد من خارج الزمان (من تراثية عصور سابقة ، واجتهادات فقهاء لأزمان سلفت ومجتمعات درست) .

وبالتالي يتم تحرير الفكر الاسلامي من طاغوتية مرتزقة الفقهاء ، وتحكمية ديدان القراء ، وتأويلات التراثيين ، واجتهادات المتكلسين . ليبقى الكتاب والسنة الصحيحة مرجعا متجددا لكل عصر ، ومنارا يهتدى به في كل جيل .

وهذه هي الثورة الحقيقية التي نسعى لها ، ونعمل من اجلها ونبشر بها .. ولن يتم ذلك الا بتأسيس جديد لبعث اسلامي جديد ، بأسلوب جديد ، ومنهج جديد ، وعقلانية نيرة متحررة جديدة .

* * *

ولقد دلت تجربة الانبياء والمصلحين والدعاة الى القسط والعدل والتقوى من بعدهم ، ان مؤامرات الحاقدين ومناورات الخائفين من الزحف الاسلامي لن تحول مطلقا دون اتمام مسيرته ، ولن توقف ابدا ركبه الكريم ، وانما هي مجرد بلاءات واختبارات يميز بها الله الخبيث من الطيب ، ويقوي بها نفوس اوليائه ، ويجمع بها شملهم ، ويرص بها صفهم .

لن يضروكم الا أذى ـ آل عمران ـ ١١١ ـ .

ان يمسسكم قرح فقد مس القدم قرح مثله ـ آل عمران ـ ١٤٠ ـ .

ولا تهنوا ولا تحزنوا وانتم الأعلون ان كنتم مؤمنين ـ ال عمران ـ ١٣٩ ـ .

والضربة التي لا تقصم الظهر لا تزيد المرء الا قوة وصلابة ـ كما يقول المثل ـ .

لذلك ندعو الحاقدين والماكرين والخائفين والمحاربين والمرجفين الى استقراء التاريخ ، هل من مرة واحدة انتصر فيها جنود الظلام واتباع الشيطان على اولياء الرحمن ؟!

لا ندعوهم الى هذا الاستقراء والتدبر شماتة بهم ، او استفزازا لعواطفهم ، ولكن لايقاظ هممهم ، وفتح بصائرهم ، وحثهم على التوبة والاصلاح ، والانضمام الى ركب الدعوة الاسلامية ، فما نحن بأحق بالاسلام منهم ، لأن الاسلام للجميع ، يسأل عنه الجميع ، ويحاسب عليه الجميع . فإن علت رايته في الوطن ، استظل بفيئها كل الناس على السواء ،

فهيا ياخوتنا ...

هيا الى واحة الاسلام تجمعنا

مخلصين لله الدين ..

معلنين :

الصدق مع الله

والصدق مع أنفسنا

والصدق مع الناس

والصدق مع الأوطان ...

وهذا هو الطريق ...

الأمانة العامة للشبيبة
الاسلامية المغربية

نص مرافعة الدفاع التي ألقيت في قاعة محكمة الجنايات بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء يومي سابع عشر وثامن عشر سبتمبر 1980 م

حين قبلت الدفاع في هذه القضية وحين تصفحتها تأكد لي أنه ليس لي من موقف آخر سوى أن أتطوع للدفاع عن الأستاذ / كمال ، ذلك أن كل ذي غيرة على دينه ووطنه يرى في القضية محاولة الصاق تهمة من الخطورة بمكان بالدعوة الاسلامية وعقيدة هذه الأمة في شخص رجلين مسؤولين في جماعة الشبيبة الاسلامية ، التي تعتبر الجماعة الرائدة في مجال الدعوة الاسلامية في البلد ، ولا يملك أي مسلم إلا أن ينبرى لرد هذا الاتهام الملفق والذود عن سمعة الجماعة البريئة تماما من هذا الذي يراد الصاقه بها ظلماً .

وقد اختير لتوجيه الاتهام شخصان أحدهما الاستاذ / عبد الكريم مطيع رئيسها والثاني الأستاذ / ابراهيم كمال نائب رئيسها .

وسبب اختيارهما أنهما المحركان للجماعة ككل فنشاطهما ظاهر وأثرهما على الجميع كبير وسمعتهما في العالمين العربي والاسلامي فوق كل مظنة ، ولذا فهما في نظر الملفقين خطيران يجب التخلص منهما . وليكن ذلك باقحامهما في قضية وتشويه سمعتهما بها وتعريضهما لجزاء قانوني فيه القضاء عليهما لا قدر الله .

إن جماعة الشبيبة الاسلامية كما هو ثابت من دستورها ، تقوم على تربية الشباب المسلم على منهج القرآن في تقويم النفوس .

فهي جماعة تدعو الى الاسلام ، وجوهر رسالة الاسلام الخلق والاحسان ، ووسيلتها الحكمة والموعظة الحسنة .

وهي لهذا تأبى على نفسها وعلى الدعوة التي تدعو الناس اليها أن يكون القتل سبيلا لها ، لا لأن العنف يأباه كون أعضائها قدوة وكونُ تربيتهم الاسلامية تنفرهم من إتيان ما حرم الله ، وقد نهى عن قتل النفس ، ولأنه ينافي مبادئها ، بل لهذا كله ، ولأنها تتخذ من الرسول الكريم ـ صلى الله عليه وسلم ـ قدوة ، ولأنها تعلم أن المجتمع الجاهلي قد أفحش في تعذيبه وتعذيب أصحابه فلم يزد على أن أمرهم بالصبر ثم بالهجرة وكان يدعو لأعدائه بالهداية .

فنسبة القتل الى عضو في جماعة هذا شأنها أمر يدعو الى وقفه ، لأنه منها مستغرب وشاذ وبعيد عن التصديق ، ذلك أن تكوين العضو الفكري والنفسي يقوى فيه الضمير . ومن ثم يكون لديه الوازع الذي يمنعه من ارتكاب جريمة بسيطة . فما بالنا بجريمة القتل وهي من الكبائر في الاسلام .

ان الرسول صلى الله عليه وسلم هو أسوة الجماعة ، وقد ذاق ما لا يطيقه بشر من أعداء دينه . ومع هذا لم يفكر في قتل واحد منهم . ولما مكنه الله منهم بعد فتح مكة عفا عنهم .

هذا هو الأسلوب الذي تتبعه الجماعة ، فكيف اذن يسوغ عقلاً أن يقال ان مسلما يدعو للاسلام ، ويلتزم بالشبيبة الاسلامية ـ يقتل ؟ هذا أمر غير متصور الوقوع من مثله ..

هذا عن العضو العادي في الجماعة ..

فما بالنا اذا نسب هذا الأمر للقيادة ، ما بالنا اذا كان المراد الصاق التهمة به هو العقل الاسلامي والروح الاسلامي والسلوك الاسلامي لا شك أن التهمة بالنسبة له تكون أبعد تصديقا .

ولهذا استنكرت الجماعة ما وقع وتبرأت في العديد من بياناتها منه .

إن التأييد الاجماعي الذي حظيت به الجماعة من الجماعات الاسلامية في البلاد العربية والاسلامية لا يمكن إلا أن يكون معبراً عن الاحساس الشديد بأن الجماعة بريئة ولا بد أن يكون عن يقين له أساس قوي بأن الاتهام ملفق وغير صحيح البتة .

ان تطوعَ العشرات من المحامين من البلاد العربية والاسلامية للدفاع عن الجماعة والذي حال دون حضورهم عدم الاذن لهم بالمرافعة من وزارة العدل ، أمرٌ لا يمكن أن يقع الا اذا كان هناك اقتناع تام بأن الجريمة لا يمكن أن تقع من الجماعة بأية صورة من الصور ولا يمكن أن تشارك فيها على أي وجه من الوجوه .

لقد أدرك الجميع بحسهم المرهف أن الجماعة بريئة وأن أعضاءها أبرياء ، وأن التهمة المنسوبة اليهم ليست إلا مجرد محاولة فاشلة لتشويه الجماعة ، وصولا الى شل نشاطها ، بعد أن صارت وهي بعد في مقتبل العمر صاحبة الشأن بين جل الشباب المغربي المؤمن بدينه ووطنه . فرُئيَ أن يقضى عليها قبل أن يصبح هذا مستحيلا ، فكانت الفرصة جريمة القتل هذه التي يعلم الله من دبر لها ومن نفذها .

وإلا فبم تُفسّر محاربة جماعة بهذه الصورة التي تمت؟ وكيف ساغ عقلا ان تكون جماعة بكاملها مسؤولة عن جريمة وقعت ممن يُدّعى انه عضو فيها وحتى مع الفرض الجدلي المخالف للحقيقة وهو - أي الفرض - غير الحقيقة - فإن جريرة عمله تلزمه هو بالذات ، ولا تنسحب هذه المسؤولية على غيره - وذلك تبعاً لشخصية العقوبة ، ولما جاء في القرآن الكريم « ولا تزر وازرة وزر أخرى » الاسراء .

إننا نقرر أن الجماعة كانت مقصودة وكان ما حدث لها هدفاً يراد تحقيقه بأية وسيلة وأن مقتل المجنى عليه كان الفرصة التي أريد لها الا تفلت من الأيدي إلا بعد أن تستغل الى أبعد الحدود ودليلنا ما يلي :

١ ـ أن أعضاء من الجماعة ممن لا صلة لهم بالحادث من قريب أو بعيد قد نالهم أذى شديد .
٢ ـ أن من نسب اليه شيء قد أوذى ايذاءا شديدا بلغ حد فقدان السمع وكسر العظم والجروح الشديدة هذا فضلا عن الايذاء المعنوي والحرمان حتى من الحقوق الطبيعية للانسان .
٣ ـ ان نشاط الجماعة وهو ديني بحت قد حظر .
٤ ـ ان مركز الجماعة قد أغلق .
٥ ـ ان بعض أعضاء الجماعة قد طوردوا في كل مكان وفصلوا من وظائفهم وحرموا مصدر أرزاقهم .
٦ - ان أسرهم قد أوذيت وحُظر تنقلها حتى بلغ الأمر حد منع والدة الأستاذ مطيع من إجراء عملية جراحية في الخارج رغم توصية اللجنة الصحية الوزارية بذلك وكانت النتيجة أن توفيت رحمها الله دون التمتع بحق العلاج .

إذن لم يكن الأمر أمر جريمة معينة وإلا لانحصر العقاب في شخص مرتكبها أو مرتكبيها ، وهذه بديهية ولكن أن تتعدى العقوبات الصارمة كل الجماعة وأن يصادر نشاطها وأملاكها فأمر بلا أدنى شك لا يمكن أن يكون مرتكزاً على الجريمة .

ان مسلك الجماعة لم يخرج أبدا عما يوجبه عليها اسلامها وقد التزم كل أعضائها بهذا .

نخلص من هذا الى أن الجماعة بوصفها جماعة اسلامية لا يمكن تصور وقوع الفعل موضوع المحاكمة منها ، ولا يعقل أن يكون لأحد المنتسبين اليها يد فيه بأية صورة من الصور ذلك لأن الحكمة والموعظة الحسنة هما سبيلها ولأن دينها ينهاها عن القتل ، فما الدافع الذي يحدوها الى تجاوز منهجها وما الذي يعود عليها من الجريمة ؟ لا شيء أبداً .

واذا كان هذا دليلا عاما فالقضية ذاتها مملوءة بالأدلة التي تهدمها من أساسها بالنسبة لجميع المتهمين .

إن المخالفات القانونية العديدة والتجاوزات التي تصل في حد ذاتها الى جرائم يعاقب عليها القانون - المخالفات كالاعتقال دون أمر ودون مبرر والمخالفات كالضرب والتعذيب الشديد المادي

والمعنوي وتفتيش منازل أعضاء الجماعة ليلا وفي غياب الرجال ، كل هذه الأمور تهدر الدليل الذي يمكن أن يستمد من الأوراق والذي يستند اليه الاتهام .

هذا فضلا عما في أقوال كل متهم من تناقض وما بين أقوال المتهمين من تناقض وفضلا عن أنها كلها جاءت خلوا من أي دليل على المشاركة بالاتفاق أو التحريض أو المساعدة .

ونستعرض فيما يلي أقوال المتهمَيْن الرئيسيين ـ سعد ـ وخزار ـ عن أسباب قيامهما بما قاما به ، ليتضح لنا هل حرضهما أحد ما ، أم كان عملهما تلقائياً وعفوياً ..

ـ أقوال سعد أحمد حول سبب قيامه بما قام به :

يقول سعد أحمد في التحقيق الأبتدائي (ان بنجلون ملحد ينكر وجود اللّه ويسب القرآن ويظهر هذا في جريدته « المحرر ») .

ويقول في التحقيق التفصيلي : (كنت أعرف أنه يعتنق الشيوعية ويعادي الاسلام ويضمر السوء لجلالة الملك والعائلة المالكة كلها ، ويجهر بالطعن في الدين في جريدته المحرر وفي خطبه . ومن غيرتي على ديني قررت أن أذهب عند بنجلون رفقة صديقي خزار لتقديم النصح له) ويقول أيضا في نفس التحقيق (ذهبنا لتقديم النصح له ، وأمكننا أن نعبر له عن استيائنا مما يسلكه نحو الدين ونحو جلالة الملك ، فأظهر لنا غلظة وانفجر بالسباب في مقدسات الاسلام ، لحد أن قال كلمة فاحشة في حق الرسول الأعظم صلى اللّه عليه وسلم ، يتحاشى المسلم من ذكرها ، حينذاك لم أملك نفسي ...) .

ويقول أيضا في نفس التحقيق : (لم يدفعني أحد ولم يحرضني على القيام بما قمت به أحد ، وإنما كان الدافع فقط ضميري وإيماني) ، (وإن معلوماتي وأفكاري لم تزودني بها إلا مطالعاتي للكتب الاسلامية) .

ـ أقوال خزار مصطفى :

في محضر الشرطة : (اننا كنا نقرأ المحرر وفي بعض المؤتمرات الخاصة بالاتحاد الاشتراكي استهزأ عمر بن جلون بعمر بن الخطاب) (بعد هذا المؤتمر تكوّن لدينا حقد نحو عمر بنجلون الذي لم يكف عن الاستهزاء بديننا) (كان ينتقد الاسلام في جريدته المحرر) (لم أتعرف على أي شخص غير عبد العزيز يسير التنظيم) . وفي التحقيق الابتدائي يقول : (هدفنا هو تأديب عمر بنجلون لمواقفه المعادية للاسلام) . وفي التحقيق التفصيلي قال : (ان سبب ما قمت به هو انني عرفت عن عمر بنجلون أنه ملحد مذهبه الشيوعية ويسعى لتنفير الناس من الاسلام وينتقد مبادئه ، ويبيت المؤامرات على حماة الاسلام ودعاته وخاصة منهم جلالة الملك والعائلة المالكة) (عندما شرعنا في ذكر الموضوع ، وما ان سمع منا التذكير وعرف غضبنا على ما يصدر منه في جانب الدين ... حتى هاجت أعصابه ورمى الاسلام والرسول ـ ص ـ بما يندى من ذكره الجبين وبلغ به الحد أن أخذ يسب اللّه فلم أملك نفسي ...) (أؤكد لكم مرة أخرى انه لم يكن من ورائنا أحد فيما قمنا به وإنما دفعتنا غيرتنا وغضبنا للّه) (انني أحقد على الشيوعية وعلى الشيوعيين وما حدث ... جاء نتيجة الانفعال من الكلمات الكفرية التي نطق بها أمامنا) .

DE L'ISLAM de Omar BEN DJELLOUL, qui critique la religion sur son journal "EL MOHARRER"
---Une fois à Casablanca chacun de nous a réintégré son domicile paternel.----
---Peu aprés nous avons continué à nous rencontrer pour discuter toujours sur la Religion Musulmane, entre autre soit chez Hassan, garnisseur domicilié Cité Djemaa Jamila 3 soit à la mosquée Sidi Othmane soit dans la boutique de cordonnerie de Ahmed Saadane sise à la Place Serraghna à Casablanca, à l'exception de Ahmed Soukour et Hassan Menuisier probablement retenus pour des raisons professionnelles, jusqu'à dernièrement, c'est à dire il y a 4 mois environ OMAR BEN DJELLOUL a présidé un congrés à Casablanca au cours duquel il a inséré dans sa revue EL MOUHARRER QU'il se moquait éperdument de OMAR BEN LKHATTAB. Aprés celà, mes camarades étaient dans un mécontentement infini et en particulier ABDELLAZIZ.----------------
---En effet, aprés le congrés, nous avions une haine envers OMAR BEN DJELLOUL qui ne cesse d'humilier notre religion.----------------
---Nous tenions la réunion chez HASSAN où ABDELLAZIZ 2 ou 3 fois nous a montré des tracts différents parlant uniquement de la religion et sa modernisation. Ces tracts en question ne portent aucune dénomination.----------------
---Dernièrement lors de mon retour de voyage de Tétouan, j'ai appris par l'intermédiaire d'OUZOUGLA, qu'un agression a été commise contre un professeur enseignant

من محضر الشرطة الخاص بخزار
الصفحة ٢ السطور من ٣١ الى ٣٥

وقد اكتفينا في هذه الأمثلة بما نسب للمتهمين الرئيسيين في القضية ، لأن باقي المتهمين لم يبينوا في محاضر الشرطة الا أن سعدا أو عبد العزيز أخبرهم بأن القتيل ملحد يشتم الاسلام ، ثم أنكروا كلهم التهمة وتراجعوا عند قاضي التحقيق عن جميع الأقوال المنسوبة لهم في محاضر الشرطة . أما هذان - سعد وخزار - فقد ورد على لسانهما في جميع مراحل التحقيق البوليسي والقضائي ان قرارهما ذاتي والقناعة لديهما بالحاد بنجلون قناعة ذاتية وقرار التصفية كذلك قرار ذاتي منهما .

من هذه النصوص يتبين لنا أنه لم يكن هناك تحريض خارجي ولا اعداد سابق وإنما كان هناك اثارة لعواطفهما الدينية فقاما بما قاما به كرد فعل لهذه الاثارة .. وقد كانت هذه الاثارة كما يفهم من التصريحات الآنفة الذكر على ثلاثة محاور :

المحور الأول : ما ذكر المتهمان من تبييت القتيل في حياته للمؤامرات على جلالة الملك والأسرة المالكة .. وليس هذا بغريب ولا مستبعد ففي كل بلد وفي كل عصر يوجد من يحقد على الملوك والرؤساء والأمراء الى حد محاولة القتل والانقلاب ، والى جانب هؤلاء الحاقدين يوجد أناس آخرون يحبون هذا الأمير أو ذلك الملك أو الرئيس الى حد التضحية في سبيله بالروح والمهج ، والتاريخ يشهد بأمثلة كثيرة لهذا ، حتى الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام عاشوا هذا الوضع - والقياس مع الفارق - فقد حاولت يهودية أن تسمم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما وجد معه من الصحابة من فداه بالمهج ومات دفاعاً عنه ، وغزوة أحد مليئة بالنماذج الفذة من النساء والرجال الذين جعلوا من صدورهم دروعاً يصدون بها هجوم الكفار على رسول الله عليه الصلاة والسلام .

المحور الثاني : للاثارة كما ورد في تصريحات المتهمين : هو قيام القتيل في حياته بنشر الشيوعية - حسب تعبيرهما - ، وقد اعتبرا هذا العمل منه استفزازا لمشاعرهما الدينية . ولا أحد يجادل

في أن الضحية كان يعتنق الاشتراكية العلمية كما ورد في العديد من مقالاته ومقالات جريدة المحرر ، وكما هو ملتزم به رسميا في حزبه الاتحاد الاشتراكي ، وكما ورد في التقرير المذهبي للحزب في مؤتمر ١٩٧٥ م .

إن ما تبناه الاتحاد الاشتراكي من اصطلاح « الاشتراكية العلمية » ، هو نفسه مبادىء ماركس التي قال عنها رفيقه « انجلز » :(انها الاشتراكية العلمية الوحيدة في التاريخ) ـ (المرجع فردريك انجلز ـ حرب الفلاحين في المانيا ص ـ ٢٢ من الترجمة العربية) . وأما سبب تسميتها بالاشتراكية العلمية فهو لتفرقتها عن الاشتراكية الديمقراطية أو الفابية الممثلة في حزب العمال البريطاني وفي الدول الاسكندينافية .

وسبب آخر لذلك هو أنه بينما كانت نظرية (الصراع بين الأحياء وبقاء الأنسب) لدارون هي الشغل الشاغل للأوساط العلمية في اوروبا اذا بماركس يخترع نظرية (الصراع بين الطبقات) ، ولهذا سمى نظريته بالاشتراكية العلمية (المرجع الطبقة الجديدة ميلوفان دجيلاس نائب الرئيس تيتو ص ٢٠ / ١٧٢ من الترجمة) .

ومن المبادىء الرئيسية في الشيوعية التي يسمونها الاشتراكية العلمية :

١ ـ **لا إله ، والحياة مادة :**

وهو الشعار الذي أصبح مادة دستورية في الاتحاد السوفياتي فهم ينكرون ان يكون لهذا الكون إله ويعتقدون ان الأديان جميعها هي أفكار منطورة عن الخواطر والأوهام . وهذا المبدأ مما جعلهم يفرضون تدريس الالحاد في المدارس في البلاد الشيوعية (المرجع : وليم انشتين : منهاج البشرية / انطوان دومازه : عائد من الجحيم / الدكتور صلاح المنجد : التضليل الاشتراكي صفحة ١٥) . ويقول روجي كارودي الكاتب المشهور الذي ترك الحزب الشيوعي الفرنسي : (ان ما يميز الالحاد الماركسي هو أن الأديان برأيهم انعكاس لشقاء فعلي) (المرجع : ماركسية القرن العشرين صفحة ١٤٦) . ويقول انجلز في كتاب « نصوص مختارة » اختارها جان كانابا ـ صفحة ٦١ وصفحة ١٨٧ من الترجمة (ان الايمان بالله خرافة ولدها الجهل وتشخيص القوى الطبيعية) . ويمكن الرجوع الى كتاب « مواقف حاسمة في تاريخ العلم » لجيمس بونانت ترجمة أحمد زكي ص ٤٨٩ حيث يشرح كيف أن العلم في الاتحاد السوفياتي يتبنى الالحاد ويدعمه .

٢ ـ **والمبدأ الثاني من الشيوعية** او الاشتراكية العلمية هو ايمانها بصراع الطبقات حيث تثير الأحقاد بين طبقات المجتمع لينتج عن هذه الأحقاد صراعات تؤدي أخيرا الى الشيوعية (صلاح الدين المنجد : التضليل الاشتراكي ص ١٦) .

٣ ـ **والمبدأ الثالث :**

هو أن كل حوادث التاريخ من تغير الدول وتقلب أحوال الأمم كان سببه البحث عن الطعام والأحوال الاقتصادية . وبهذا ترتكس البشرية عندهم إلى أن تصبح أحط من الحيوانات حيث أن كل أهدافها الانتاج والأكل والشرب .

٤ ـ لا تعترف الشيوعية أو الاشتراكية العلمية بحق الملكية الفردية وبذلك تناقض فطرة الله التي فطر الناس عليها .. بل وحتى اتخاذ الزوجة وقيام الأسرة يعتبر كل هذا لديها هراء برجوازيا كما يقول ماركس في البيان الشيوعي . كما يقرر (انجلز) ان الأسرة هي وضع من أوضاع مجتمع لا نضج فيه (صلاح الدين المنجد : التضليل الاشتراكي ص ١٧) . هذه هي بعض المبادىء العامة للشيوعية التي هي الاشتراكية العلمية ومعناها واضح ونتيجتها التي لا شك فيها الكفر والارتداد والانسلاخ عن قيم الاسلام وفضائله وانقسام الأمة الى فئات متناحرة وأن يصبح الفرد عبدا للدولة مقابل بطاقة تموين ووقوفه يوميا في طوابير الانتظار أمام الجمعيات الاستهلاكية .

إن المفهوم الاسلامي القائم على أساس وحدانية الله مناقض تماما للمادية الماركسية وان الذين يمجدون هذه الأفكار ويسهمون في نشرها ليرتكبون اساءة عظمى بحق دينهم وامتهم ويجرحون شعور الاعتزاز بالقيم الاجتماعية والأخلاق والفضائل التي تتميز بها مجتمعاتنا الاسلامية عن سائر المجتمعات . ان ديننا العظيم يتنافى مع هذه المبادىء . وهل يمكن أن يتفق دين محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ مع أفكار ماركس وغيره ؟.

ان الاسلام يقوم على الايمان بالله وتوحيده والايمان بملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، فهل يتفق هذا مع عقيدة الشيوعية التي تنكر الغيب كله ، والتي تصادم الفطرة والعقل السليم ، والله سبحانه وتعالى قد أنزل الينا شريعة كاملة شاملة لا تدع جانبا من جوانب الحياة البشرية الا نظمته ورسمت له الأسلوب الذي لا يمكن أن يرقى اليه تفكير بشر على الاطلاق . فالنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها تمثل بناء متراصاً محكما يقوم جميعه على قاعدة « لا إله الا الله محمد رسول الله » وهاهي المجتمعات التي تؤمن بغير الاسلام تعاني من الضياع المرير والاخفاق المتتابع . وقد تحدث أرثر كوستلر وأندري جيد وغيرهما من المرتدين عن الشيوعية عن اهدار حقوق الانسان في البلاد الشيوعية بما فيه عبرة لمن اعتبر .

ان الحكومة المغربية أباحت ـ بصفتها حكومة تدين بالاسلام ـ للمسلمين أن يقرؤوا كتب دينهم وأن يعملوا بما يعتقدون وأن ينشروا عقيدتهم ويفهموا المسلمين مقتضياتها وفي نفس الوقت أباحت لغيرهم أن يقرؤوا كتب مذهبهم وأن يتدارسوها . لكن هل أباحت لأحد الطرفين أن يثير فتنة مذهبية بالاعتداء على معتقدات الناس والطعن فيها ؟.

أما محور الاثارة الثالث : الذي ورد في تصريحات المتهمين فهو ادعاؤهم بأن القتيل شتم الرسول صلى الله عليه وسلم ـ كما ورد بالتحقيق التفصيلي : فقد ذهبا اليه كما ورد في قولهما معا بناء على اتفاق سابق اقترحه الضحية عليهما ، ولما بدءا النقاش معه لم يكن منهما ما يثير نفسه ـ كما ورد في التحقيق التفصيلي ـ ، وإنما كانت الاثارة لهما منه بما ذكرا انه صدر منه في حق الرسول الأعظم ـ صلى الله عليه وسلم ـ فكان منهما ما كان ...

ونحن في هذا الصدد لا نستطيع تأييد أقوال المتهمين أو نفيها . لأننا لسنا طرفا في الموضوع ولأننا لا نعرف حقيقة ما جرى بينهم . وكل ما يمكن استخلاصه أمران :

• أحدهما يتعلق بمادية الحادثة وهو أن ادعاء المتهمين المذكور يؤكد عدم وجود أي تحريض خارجي لهما على ما نسب اليهما ..

• والثاني بالجانب الفقهي للقضية ان صح ادعاؤهما ..

ذلك أن مثل هذه الواقعة ليست غريبة على المجتمع الاسلامي . فقد ملىء التاريخ الاسلامي بأناس استفزهم شتم النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، فقتلوا الشاتم . فهذا التصرف ـ اذن ـ معروف جدا في المجتمع الاسلامي ، ولا ينبغي أن يتخذ مرقاة لالحاق الأذى بالابرياء كما لا ينبغي استغلاله واتخاذه مطية لضرب الحركات الاسلامية العاملة في المجتمع .

إن شتم النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ خليق بأن يستفز كل انسان في قلبه ذرة من ايمان .

ـ ان شتم النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وسبّ الله سبحانه والشريعة الاسلامية يعتبر من أهم ما يخرج المرء من الملّة ويوجب لعنة الله .

ـ ان سبّ الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ عند فقهاء المسلمين ـ جناية أكبر من الكفر والحرابة ..

يقول الامام ابن تيمية في كتابه (الصارم المسلول على شاتم الرسول) صفحة ٢٩٠ و ٢٩١ :

(ان النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لما دخل مكة آمن الناس الذين كانوا يقاتلونه قبل ذلك ، والذين نقضوا العهد الذي كان بينه وبينهم وخانوه ، إلا نفراً منهم : القَيْنَتانِ اللتان كانتا تغنّيان بهجائه ، وسارة مولاة بني عبد المطلب التي كانت تؤذيه بمكة ، فاذا كان قد أمر بقتل التي كانت تهجوه من النساء ، مع أن قتل المرأة لا يجوز إلا اذا قاتلت ، وهو ـ صلى الله عليه وسلم ـ قد آمن جميع أهل مكة ، من كان قد قاتل ونقض العهد من الرجال والنساء .. عُلِمَ بذلك أن الهجاء جناية زائدة على مجرد القتال والحرابة ..) .

(ومما يبين ذلك أنه ـ صلى الله عليه وسلم ـ قد كان أمر بقتل من كان يؤذيه بعد فتح مكة مثل ابن الزبعرى ، وكعب بن زهير والحويرث بن نقيد ، وابن خطل وغيرهم ـ مع أمانه لسائر أهل البلد ، وكذلك أهدر دم أبي سفيان بن الحارث ، وامتنع من ادخاله عليه ، وادخال عبد الله بن أميَّة ، لما كانا يقعان في عرضه ، وقتل ابن أبي معيط ، والنضر بن الحارث دون غيرهما من الأسرى ، وسمَّى من يبذل نفسه في قتله « ناصر الله ورسوله » وكان يندب الى قتل من يؤذيه ، ويقول « من يكفيني عدوّى ؟ » وكذلك اصحابه يسارعون الى قتل من آذاه بلسانه ...) .

(فأي دليل ـ يقول ابن تيمية ـ أوضح من هذا على أن سبَّه وهجاءه جناية زائدة على الكفر والحرابة) .

(ومما يدل على ذلك ان سابَّ النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وشاتمه يؤذيه شتمه وهجاؤه ، كما يؤذيه التعرض لدمه وماله ، قال تعالى لمّا ذكر الغيبة « أيحبُّ أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً

فكرهتموه » ، فجعل سبحانه وتعالى الغيبة التي هي كلام صحيح بمنزلة أكل لحم المغتاب ميتا ، فكيف ببهتانه ؟ وسبُّ النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لا يكون إلا بهتانا ..

ـ (ومما يوضح ، أن سابَّ النبي ـ صلى الله عليه وسلم : تتعلق به عدة حقوق : حق الله سبحانه من حيث كَفَرَ برسوله وعادى أفضل أوليائه وبارزه المحاربة ، ومن حيث طعن في كتابه ودينه ، فإن صحتهما موقوفة على صحة الرسالة .

ـ ومن حيث طعَن في ألوهيته ، فان الطعن في الرسول طعن في المرسل . وتكذيبه تكذيب لله تبارك وتعالى ، وإنكار لكلامه وأمره وخبره وكثير من صفاته .

ـ وتعلّق به حق جميع المؤمنين من هذه الأمة ومن غيرها من الأمم ، فان جميع المؤمنين مؤمنون به ، خصوصا أمته ، فإن قيام أمر دنياهم ودينهم وآخرتهم به ، بل عامة الخير الذي يصيبهم في الدنيا والآخرة بواسطته وسفارته ، فالسبُّ له أعظم من سبِّ أنفسهم وآبائهم وأبنائهم وسبِّ جميعهم .

ـ وتعلق به حق رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ من حيث خصوص نفسه ، فان الانسان تؤذيه الوقيعة في عرضه أكثر مما يؤذيه أخذ ماله ، وأكثر مما يؤذيه الضرب ، بل ربما كان عنده أعظم من الجرح ونحوه ـ فعلم بذلك أن سبَّ رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فيه من الأذى لله ولرسوله ولعباده المؤمنين ما ليس في الكفر والمحاربة) .

إن كتب الفقه والسيرة النبوية المُطهَّرة وأسباب التنزيل مليئة بالشواهد التي لا يتطرق اليها شك في كفر من استهان بالنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أو استهزأ به واليكم نماذج من هذه الشواهد :

١ ـ روى عن ابن عمر ومحمد بن كعب وزيد بن قتادة وزيد بن أسلم وقتادة أن رجلا من المنافقين في غزوة تبوك قال : « ما رأيت مثل قُرَّائنا هؤلاء أرغب بطونا ، ولا أكذب السُنا ، ولا أجبن عند اللقاء » يعني رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأصحابه من القراء ، فقال له عوف بن مالك : « كذبت ، ولكنك منافق ، لأخبِرَن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فذهب عوف الى الرسول عليه الصلاة والسلام ليخبره ، فوجد القرآن قد سبقه ، فجاء ذلك الرجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد ارتحل وركب ناقته ، فقال : « يا رسول الله ، إنَّما كُنَّا نلعب ونتحدث حديث الرَّكب نقطع به عناء الطريق » .

قال ابن عمر : « كأني أنظر اليه متعلقا بنسعة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وان الحجارة لتنكب رجليه وهو يقول : « إنما كنا نخوض ونلعب » ، فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون ؟ » ما يلتفت اليه ولا يزيده عليه .

٢ ـ قال معمر بن قتادة : « بينما النبيُّ صلى الله عليه وسلم ـ في غزوة تبوك ، ورَكْبُ المنافقين يسيرون بين يديه ، فقالوا : « أيظنُّ هذا أن يفتح قصور الروم وحصونَها ؟ » ..

فأطلعَ الله نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ على ما قالوا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : (عَليَّ بهؤلاء النَفَرِ) فدعا بهم فقال : « أقُلْتُمْ كذا وكذا ؟ » فحَلفوا ما كُنَّا إلا نخوض ونلعب ..

فهؤلاء لما تنقّصوا النبيَّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ حيث عابوه وعابوا أصحابه ، واستهانوا بهم ، أخبر الله أنهم كفروا بذلك ، وإن قالوه استهزاءً، فكيف بما هو أغلظ من ذلك . وإنما لم يأمره بقتلهم ـ إذ ذاك ـ لكون جهاد المنافقين لم يكن قد أمر به في ذلك الوقت ، بل كان مأمورا أن يدع أذاهم ، ولأنه كان له أن يعفو عمن تنقصه وآذاه ..

٣ ـ يقول الله سبحانه وتعالى : (ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعدَّ لهم عذاباً مهينا) ـ سورة الأحزاب .

فقَرَنَ أذى النبي بأذى الله ، وطاعته بطاعته ، فمن آذى النبي صلى الله عليه وسلم فقد آذى الله سبحانه وتعالى ، ومن آذى الله فهو كافر حلال الدم . ومن أطاعه فقد أطاع الله ، ومن بايعه فقد بايع الله (كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول لابن تيمية) .

واليكم الشواهد من القرآن الكريم :

« اطيعو الله والرسول » ـ « والله ورسوله أحقُّ أن يرضوه » ـ « ان الذين يبايعونك إنما يبايعون الله » ـ « يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول » ـ « ذلك بأنهم شاقُّوا الله ورسوله » .

وفي كل هذه النصوص بيان وتوضيح لتلازم حق الله وحق رسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فمن أطاع الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقد أطاع الله ، ومن آذاه فقد آذى الله سبحانه ، وقد جعل الله جزاءه اللعنة في الدنيا والآخرة ، وأعدَّ له عذابا مهينا . واللعن هو الابعاد من الرحمة . ومن طرده الله من رحمته في الدنيا والآخرة لا يكون إلا كافراً .. (الصارم المسلول على شاتم الرسول « لابن تيمية ») .

أيها السادة أعضاء المحكمة الموقرة ..

إن حوادث الدفاع عن العرض والدين ، والثورة التلقائية غيرةً لله ولرسوله كثيرة جدا ، تزخر بها صفحات وصفحات من كتب الفقه وتاريخ المجتمع الاسلامي ، من ذلك :

١ ـ ما روى اسماعيل بن جعفر عن اسرائيل عن عثمان الشحام عن عكرمة عن ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ ان أعمى كانت له أمُّ وَلدٍ تشتم النبيَّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ وتقع فيه ، فينهاها فلا تنتهي ، ويزجرها فلا تنزجر فلما كان ذات ليلة جعلت تقع في النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وتشتمه ، فأخذ المِغول ـ وهو شبيه بالسيف ـ فوضعه في بطنها واتكأ عليه فقتلها ، فلما أصبح ذُكِرَ ذلك للنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فجمع الناس فقال : (أنشد رجلا فعل ما فعل ، لي عليه حقٌّ إلاَّ قام) قال : فقام الأعمى يتخطى الناس وهو يتدلدل حتى قَعَد بين يدي النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقال : يا رسول الله ، أنا صاحبها ، كانت تشتمك وتقع فيك فأنهاها فلا تنتهي ، وأزجرها فلا تنزجر ، ولي منها ابنان مثل اللؤلؤتين وكانت رفيقة بي ، فلما كان البارحة جعلت تشتمك وتقع فيك فأخذت المِغول فوضعته في بطنها واتكأت عليه حتى قتلتها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ألا اشهدوا ان دمها هدر) رواه النسائي وأبو داود ، والحديث صحيح بهذا الاسناد ـ قال الخطابي شارح سنن أبي داود (فيه بيان

أن الساب لرسول الله صلى الله عليه وسلم مهدر الدم ، وذلك أن سبَّ الرسول ارتداد عن الدين ، ولا أعلم أحدا من المسلمين اختلف في وجوب قتله) . (شرح سنن أبى داوود - الجزء الرابع الصفحة ٥٢٨) .

٢ - ومن ذلك ما قال الواقدي : حدثنا شعبة بن محمد عن عمارة بن غزية : ان شيخا من بنى عمرو بن عوف يقال له ابو عفك ، كان يُحَرِّض على عداوة النبي صلى الله عليه وسلم . فقال سالم بن عمير : « عليَّ نذرٌ أن أقتل أبا عفك أو أموت دونه فطلب له غِرَّة حتى كانت ليلة صائفة فنام أبو عفك بالفناء في الصيف في بني عمرو بن عوف فأقبل سالم بن عمير فوضع السيف في كبده حتى خشَّ في الفراش ، وصاح عدو الله فثاب اليه أناس ممن هم على قوله فأدخلوه وقبروه ..

٣ - روى أبو اسحاق الفزارى في كتابه المشهور في السير عن سفيان الثوري عن اسماعيل بن سميع عن مالك بن عمير قال : « جاء رجلٌ الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني لقيت أبي في المشركين فسمعت منه مقالة قبيحة لك فما صبرت أن طعنته بالرمح فقتلته ، فما شقَّ ذلك عليه .

٤ ـ وروى أيضا في كتابه عن الأوزاعي عن حسان بن عطية قال : « بعث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جيشا فيهم عبد الله بن رواحة وجابر ، فلما صافُّوا المشركين ، أقبل رجل منهم يَسُبُّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقام رجل من المسلمين فقال : « أنا فلان بن فلان ، وأمي فلانة ، فسُبِّي وسُبَّ أمي وكُفَّ عن سبِّ رسول الله صلى الله عليه وسلم » - فلم يزده ذلك إلا إغراء فأعاد مثل ذلك وعاد الرجل مثل ذلك .. فقال الرجل المسلم في الثالثة : « لئن عدت لأرحلنك بسيفي » ، فعاد ، فحمل عليه الرجل فولّى مدبرا فاتّبعه الرجل حتى خرق صف المشركين فضربه بسيفه وأحاط به المشركون فقتلوه ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « أعَجِبْتُمْ من رجلٍ نَصَرَ الله ورسوله ؟ » .

وهكذا سماه الرسول - صلى الله عليه وسلم - : « رجل نصرَ الله ورسوله » .

والقصص الكثيرة لا حصر لها في التاريخ الاسلامي ، لأمثال هؤلاء الذين استفزهم سب الرسول صلى الله عليه وسلم فقتلوا الشاتم . ذلك أن المسلمين يبذلون الأموال والدماء في تعزيز الرسول - صلى الله عليه وسلم ، وتوقيره ورفع ذكره وإظهار شرفه وعلوّ قدره ، فكيف يصبرون على من سبه ؟ ثم ان السبَّ للرسول عليه الصلاة والسلام - ، أشدُّ من الكفر : فقد عفا الرسول - صلى الله عليه وسلم - عن كفار قريش بعد فتح مكة ولكنه لم يعفُ عن الذين كانوا يؤذونه بالسبِّ والشتم . كما أن دماء الأنبياء وأعراضهم أجلُّ من دماء المؤمنين وأعراضهم ، والطعن في الرسول هو طعن في المُرسِل ، والأمة التي تقع فيها مثل هذه الجريمة - وهي سبُّ الرسول - ص - ولا تتحرك لها تعتبر آثمة كلها ، لأن نصرة الرسول - ص - واجبة عليهم حياً وميتاً - وكما أن فقهاء المسلمين في مختلف الحقب وفي مختلف المذاهب قد أولوا هذه القضية وأشباهها ما تستحق من الاهتمام والبحث ، واستنبطوا لها أحكامها من الكتاب والسنة بناء على خطورة الجناية ، وما يتعلق بها من حقوق لله ولرسوله وحقوق للمؤمنين .

وقد استنتج الفقهاء أن الساب للرسول - صلى الله عليه وسلم - يُقتل من غير استتابة ، مما روى عن علي بن أبي طالب - رضى الله عنه - أنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من

سبّ نبياً قُتِل ، ومن سبَّ أصحابه جُلِدَ » رواه أبو محمد الخلال ، وأبو القاسم الآرجي ، ورواه أبو ذرّ الهروي ولفظه : « من سب نبيا فاقتلوه ومن سب أصحابي فاجلدوه .. » .

وقد استنتجوا هذا الحكم أيضا مما روى عبد اللّه بن قدامة عن أبي برزة قال : أغلظ رجل لأبي بكر الصديق فقلت : أقتله ؟ فانتهرني وقال ، ليس هذا لأحد بعد رسول اللّه ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ » رواه النَّسائي .

كما استنتجوا نفس الحكم من حديث رُوِيَ عن ابن عباس قال : « هجت امرأة من خطمة النبي صلى اللّه عليه وسلم فقال : « مَنْ لِي بها » ؟ فقال رجل من قومها : أنا يا رسول اللّه ، فنهض فقتلها ، فأخبر النبي ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ فقال (لا ينتطح فيها عنزان) .

وقال ابن تيمية في كتابه الصارم المسلول على شاتم الرسول صفحة رقم ٥١٢ : (إن سبَّ اللّه أو سبَّ رسوله كفر ظاهراً وباطناً ، سواء كان الساب يعتقد أن ذلك محرم ، أو كان مستحلا له ، أو كان ذاهلا عن اعتقاده ، هذا مذهب الفقهاء وسائر أهل السنة القائلين بأن الايمان قولٌ وعملٌ) .

وقد قال الامام أبو يعقوب اسحاق بن ابراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه ـ وهو أحد الأئمة يعدل بالشافعي وأحمد ـ : قد أجمع المسلمون أن من سبَّ اللّه أو سبَّ الرسول ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ ، أو دفع شيئا مما أنزل اللّه أو قتل نبياً من أنبياء اللّه أنه كافر بذلك وان كانَ مُقِرّاً بما أنزل اللّه .

وكذلك قال محمد بن سحنون ـ وهو أحد الأئمة من أصحاب مالك ، وزمنه قريب من هذه الطبقة : « أجمع العلماء أن شاتم النبي ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ المُنتقص له كافرٌ والوعيد جارٍ عليه بعذاب اللّه ، وحُكْمُه عند الأئمة القتل ، **ومن شكَّ في كفره وعذابه كفَرَ** » .

وقال أحمد في رواية عبد اللطيف وأبي طالب : (من شتم النبي ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ قُتِل) . وقال ابن تيمية في كتابه الصارم المسلول : (لا يجوز للأمة أن تعفو عمن سبَّ الرسول ـ ص ـ بل إن نصرة الرسول ـ ص ـ في هذا الموضوع نصرةٌ لدين اللّه) . ويقول أيضا في ص ٥٢٥ : (قد ثبت أن كلّ سبٍّ وشتمٍ يبيح الدم فهو كفرٌ) . ونحن نذكر عبارات العلماء في هذه المسألة :

قال الامام أحمد : (كل من شتم النبي عليه الصلاة والسلام أو تَنَقَّصه ـ مسلما أو كافرا ـ فعليه القتل وأرى أن يُقتل ولا يُستتاب) ، وهذا أيضا مذهب الشافعي ومالك ..

وقال القاضي عياض ، وهو من أئمة المذهب المالكي : « جميع من سبَّ النبي ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ أو عابه أو ألحق به نقصا في نفسه أو نسبه أو دينه أو خصلة من خصاله ، أو عرَّض به شبهة بشيء على طريق السب له والازراء عليه أو البغض منه والعيب له فهو سابٌّ له والحكم فيه حكم السَّاب ، يُقتل ، كذلك من لعنه أو تمنى مضرة له ، أو دعا عليه أو نسب اليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم ، أو عيَّبه في جهته العزيزة بسخف من الكلام وهُجْرٍ ومنكر من القول وزورٍ أو عيَّره بشيء مما يُجْرَى من البلاء والمحنة عليه أو غمضه ببعض العوارض البشرية الجائزة والمعهودة لديه ، وهذا كله ـ إجماعٌ من العلماء وأئمة الفتوى من لدن اصحابه » . ومذهب مالك في هذا الموضوع واضح ففي

رواية ابن القاسم ومطرف عنه ، ان من سبَّ النبي ـ ص ـ قُتل ولم يُستتب ، وقال ابن القاسم (من سبَّه أو شتمه أو عابه فإنه يقتل كالزنديق) .

وقال الامام مالك في رواية المدنيّين عنه : (من سبَّ رسول اللّه ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ أو شتمه أو عابه أو تنقصَّه قُتل مسلما كان أو كافراً ـ ولا يستتاب) .

وروى ابن وهب عن الامام مالك : أنَّ من قال : إن رداء النبي ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ وسخٌ وأراد به عيبه ، قُتل ـ) .

وروى بعض المالكية إجماع العلماء على أن من دعا على نبيّ من الأنبياء بالويل أو بشيء من المكروه أنه يقتل بلا استتابة .

وذكر القاضي عياض أجوبة جماعة من فقهاء المالكية المشاهير بالقتل بلا استتابة في قضايا متعددة تتعلق بهذا الموضوع . منها :

أنهم أفتَوْا بقتل رجل سَمِع قوماً يتذاكرون صفة رسول اللّه ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ إذ مرَّ بهم رجل قبيح الوجه واللحية ، فقال : « تريدون أن تعرفوا صفة النبي ؟ هذا الرجل المارُّ في خلقه ولحيته » .

ومنها أنهم أفتوا بقتل رجل قال : (النبي ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ أسود) ..

أيها السادة أعضاء المحكمة الموقرة ...

بعد ايراد هذه الصور المتضمنة للحكم الشرعي ، يتبين لكم أن هذه الحادثة المعروضة بين أيديكم ليست جديدة ولا غريبة على المجتمع الاسلامي أو على الفقه الاسلامي والقضاء الشرعي والجنائي ـ وان استفزاز عواطف المسلمين واستثارة غيرتهم الدينية وقع قديما ، ووقع حديثاً ، وسوف يقع ما بقى الاسلام والكفر والنفاق في حلبة الصراع في هذه الدنيا .

وقد صرح **سعد وخزار أن عاطفتهما الدينية استفزت بما ذكراه عن القتيل .. كما صرحا لكم بأنه لم يحرضهما أحد ، في التحقيق لدى الشرطة ، وفي التحقيقين القضائيين ـ الابتدائي والتفصيلي ـ . كما تبين لنا أن هذا النوع من الفعل وردود الفعل وقع مرارا وبحث فقهيا وعقديا وجنائيا .**

هذا على فرض أن هذين الشخصين قد قاما بقتل الضحية كما ورد في تصريحاتهما .. أما ونحن نشك في كونما هما القاتلان الحقيقيان رغم اعترافهما ، فان الأمر يتخذ مسارا آخر ، يقتضي حكماً اخر ، أقول هذا وكلي ثقة فيما أقول ، لأن محاضر الشرطة ومحاضر التحقيق القضائي وجميع وسائل الاثبات التي قدّمتها النيابة العامة تؤكد قولي وتدعم ما ذهبت اليه .

وسوف نستعرض فيما يلي تحليلات ومناقشات وردوداً على هذه الوسائل الاثباتية المقدمة الينا واحدة واحدة .

ونبتدىء بمحاضر الشرطة ، ثم بأقوال الشهود ومحاضر المحجوزات والتحقيق القضائي وقراري الاحالة وصك الاتهام ..

ملاحظات حول تقرير الشرطة الخاص بكمال

أ ـ الشكل :

١ ـ التقرير المقدم من قبل الشرطة الخاص بكمال هو عبارة عن تحليل لأقوال قيل أنها للأخ / كمال غير موجودة كما أن الأخ كمال لم يوقع هذا التقرير .

٢ ـ لم يبين تاريخ الاعتقال ولامكان الاعتقال ولا المبررات العادية الاثباتية التي جعلت الشرطة تحشر المتهم في هذه القضية .

٣ ـ التقرير لم يسجل فيه تاريخ القاء القبض ولا تاريخ تسليمه للسيد وكيل الملك .

٤ ـ هل للشرطة أن تقدم تحليلا تخمينا شخصيا لعميد من عمدائها الى القضاء بدل محضر استماع موقع من قبل المعني بالأمر ؟.

٥ ـ هل يعتبر هذا التقرير شهادة فيستدعى صاحبه للادلاء بشهادته أمام المحكمة بعد أداء اليمين القانونية ؟.

٦ ـ لا يمكن اعتباره في أي حال من الأحوال محضراً قضائياً كما يقضى بذلك قانون المسطرة الجنائية .. لأنه ليس محضر استماع ولأنه غير موقع من المتهم ولم يكتب بالطريقة التي تكتب بها محاضر الاستماع ولا في المطبوع الخاص بمحاضر الاستماع ولم يتضمن المعلومات التي ينبغي أن تتضمنها محاضر الاستماع عادة .. ثم أن كاتبه نفسه لم يعتبره محضراً وانما حرره على شكل مراسلة ادارية منه الى السيد قاضي التحقيق جواباً على خطاب اليه من هذا الأخير غير مؤرخ وغير مرقم ـ كما أنه لا يعتبر شهادة لأنه لم يتضمن معلومات كيفما كان نوعها حول الحادث أو حول ما يمكن أن يتصل بالحادث من قريب أو بعيد من أعمال يمكن أن تنسب للمتهم كمال وصاحبه مطيع .

ب ـ المضمون : مقدمة :

الملاحظة العامة حول التقرير أنه تقرير تحليلي خيالي ذو أحكام شخصية غير مبنية على أحداث أو وقائع موجودة .

ثم ان هذا التحليل صادر عن شخص يجهل تماما الرجلين المعنيين بالأمر وليست له بهما أي معرفة سابقة .

ثم انه غير مبني على أقوال أي شهود ذكرت أسماؤهم في التحليل ويرجع لها عند الحاجة كما يلاحظ أن هذا التقرير هو تلخيص لأقوال المسمى القرشاوى الواردة في شهادته دون زيادة أو نقصان .

ثم ان كاتب التقرير يتطاول في تحليله الى حد أن يعطي لنفسه حق الادعاء بأنه يعرف نوايا الرجلين وأهدافهما الخفية .. وهذا لا يعلمه إلا الله وحده .. وهذا لا تستطيع الملائكة نفسها معرفته .

١ ـ ورد في التقرير ان المتهم ذكر من قبل الاشخاص الثمانية المتورطين في قضية بنجلون . وهذا مخالف للحقيقة ، فخزار لم يذكره مطلقا وكذلك حليم ـ والعمري ، وأوزكلا لم يره ولم يحضر درسه ، ومستقيم يؤكد أن كمال ومطيع ليسا على علم بتحركات عبد العزيز ـ ، وسعد الذي ذكر أنه اجتمع معهما مرة ، قال : (في اجتماع ثان أمر مطيع وكمال المجموعة بعدم تنفيذ أوامر عبد العزيز وعدم الثقة فيه) ، وقال (ان عبد العزيز كان مختلفا معهما) . وصاحب البيت ـ الذي زُعِمَ أن الاجتماع وقع فيه ـ أنكر وقوع هذا الاجتماع مطلقا ، كما أن جميع المتهمين الآخرين نفوا وقوع هذا الاجتماع ببيت خزار .

٢ ـ في الفقرة المرقمة بـ (١) يذكر العميد أن للجمعية هدفا ظاهرا « ديني » وهدفا باطنا هو : (الهجوم على الشخصيات السياسية التي لا تشاركهما اتجاههما الايديولوجي) .

ـ **تساؤلات :**

من أين استقى عميد الشرطة هذا الاستنتاج أو الحكم ؟ مع أن قانون الجمعية واضح في أن لها هدفا واحدا ذا صبغة واحدة ووجه واحد ومنهاج واحد واضح رباني غير وضعي هو « الاسلام » ـ كما ورد في القانون الأساسي : (**الفصل الأول : هدفها حث المواطنين والمواطنات على الخير والفضيلة والصلاح بواسطة تطبيق منهج الله الذي هو الاسلام ـ الفصل الخامس : يمتنع على أي سلطة داخل الجمعية أن تغير قوانينها بما يجعلها تسخر جهودها لأي فكر غير اسلامي أو تربية غير اسلامية ..**) .

هل لهذا الشخص أن يثبت أي تصرف عملي أو شفوي أو معنوي ضد أي من المواطنين الذين كانوا تحت اشراف السيد مطيع بوصفه مفتشا للمعلمين والمديرين خلال ستة عشر عاما قضاها مفتشا للتعليم ؟ مع أن غالبية من كان يعمل تحت اشرافه ملتزمون سياسيا وعقديا مع هيئات وأحزاب لا تشاركه اتجاهه الاسلامي . وكذلك بالنسبة للأخ / كمال الذي كان استاذا بثانوية ٢ مارس خلال عدة سنوات ، كما ان تقارير التفتيش التي أنجزها مطيع خلال السنوات الثلاث التي سبقت الحادث (٧٢ ـ ٧٣ / و ٧٣ ـ ٧٤ / و ٧٤ ـ ٧٥ والى نهاية ١٩٧٥) .. كلها تفيد أنه لم يعط أي نقطة تفتيش دون مرتبة الامتياز لأي مدرس أو مدير من مختلف الطوائف السياسية والعقدية المخالفة له .

ـ السيد مطيع انتخب سنة ١٩٦٦ م ممثلا لهيئة التفتيش بالمغرب في اللجان الثنائية ، فلم يسجل عليه طيلة تمثيله لمفتشي التعليم بالمغرب الا دفاعه عن مصالح جميع المفتشين بدون استثناء في لجان الترقية والتأديب التي شارك فيها وهذا يفند ما ذهب اليه السيد عميد الشرطة في تحليله .

وفي نفس السنة انتخب مطيع كاتبا عاما لنقابة مفتشي التعليم مما يدل على مدى الثقة التي يكنها المفتشون له ومما يدحض وصف تقرير الشرطة لجهوده بالفشل . فمن أين للسيد العميد اثبات أن مطيع كان يخطط للهجوم على الشخصيات التي لا تشاركه مع أخيه كمال عقيدتهما ؟.

٣ ـ يقول عميد الشرطة : (أن مطيع قرر العمل لحسابه في الشبيبة بعد مناقشات عاصفة حول التوجيه الايديولوجي مع عدد من الشخصيات المؤثرة في الاتحاد الاشتراكي) فمن هم هؤلاء الشخصيات ؟ نطالب بحضورهم واستجوابهم لاطلاع المحكمة على الحقائق .

ـ يستفاد من كلام العميد أن تأسيس الجمعية كان ردّ فعل لهذه المناقشات العاصفة التي دارت بين مطيع وأعضاء الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ونسى ان الجمعية حصلت على الترخيص بأكثر من سنتين قبل تأسيس الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (أسس الاتحاد الاشتراكي في صيف ١٩٧٤ في حين أن ترخيص الجمعية في نوفمبر ١٩٧٢ ، (١٩٧٢/١١/٢) كما يدل على ذلك ايصال ايداع وثائق التأسيس لدى العمالة بالدار البيضاء وهذا الخطأ ناتج عن تبني العميد لأقوال المسمي القرشاوي دون تثبت أو تبين .

٤ ـ بعد أن شرح العميد « الأهداف الباطنة » للجمعية انتقل الى شرح الأهداف الظاهرة لها وهي حسب تعبيره (محاصرة النشاطات الخاصة بالعناصر الماوية داخل المؤسسات التعليمية) .

وبما أن ظواهر أهداف الناس والمؤسسات تؤخذ من أقوالهم وأفعالهم وتصريحاتهم المسموعة والمروية والمكتوبة ، وقد صرح مطيع وكمال في القانون التأسيسي للجمعية ـ وهو الهدف الظاهر والمعلن قانونيا والوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه ـ بأن هدف الجمعية هو نشر العقيدة الاسلامية الصحيحة وتربية الشباب على الاسلام بواسطة الندوات والمحاضرات والدروس الدينية في المساجد والأماكن العامة ـ ولم تصرح الجمعية ولا مطيع أو كمال أبدا بأن هدفهما أو هدف الجمعية هو محاصرة النشاط الماوي ، ولا يمكن أن يؤول القانون الأساسي للجمعية بهذا التأويل الخاطىء فالفرق واضح بين نشر الوعي الديني الذي هو فعل ـ ابتداء ـ نابع من ايمان واقتناع وشعور بالواجب وبين محاصرة النشاط الماوي الذي هو ـ رد فعل فقط ناشىء عن استجابة لاستثارة خارجية أو تحريض خارجي ، ونحن نرى أن مثل هذا العمل الخاص بمحاصرة النشاطات السياسية والعقائدية ليس من اختصاص الجمعيات ولا الأفراد وانما هو من اختصاص الأجهزة الرسمية التي توجه حسب سياسة الدولة ومصالحها ، مع التأكيد أن جمعية الشبيبة الاسلامية ليست من هذه الأجهزة بأي حال من الأحوال .

ـ يقول العميد بأن أعضاء الجمعية هم من الجامعات والمؤسسات التعليمية وسلك التدريس وذلك بفضل أعمال مطيع عبد الكريم واتصالاته الناجحة . ثم يقول انهما قررا مواجهة معارضيهما بالعنف بواسطة خلية أعضاؤها هم المتهمون في القضية المعنية . وبمراجعة ملفات المتهمين نلاحظ أن هذه المجموعة ليس فيها أي معلم أو استاذ أو تلميذ أو طالب في أي مرحلة من المراحل الدراسية بل هم : نجار واسكافي ولحام وصانع مقاعد السيارات ـ خياط ـ بناء ـ خضار ـ وعاطلون . فكيف يمكن الملاءمة بين اعتراف العميد بأن أعضاء الجمعية من المؤسسات التعليمية وبين محاضر نفس العميد الخاصة بهؤلاء المتهمين والتي صرح فيها بمهنهم كتابة .

٥ ـ يقول السيد العميد بأن استقطاب أعضاء الجمعية من السلك التعليمي كان بفضل أعمال مطيع واتصالاته الناجحة .. ثم يقول في الفقرة الموالية بأن كمال ومطيع تميزا بنشاط فائق داخل الشبيبة

الاسلامية أهلهما للانضمام الى الندوة العالمية للشباب الاسلامي ، وأن مطيع قد انتخب عضوا في أمانتها الدائمة .

ثم يحكم بأن هذا النشاط لم يكن إلا للتعمية على أهدافهما الحقيقية وتغطيتها .

ـ تعقيب : اعتراف العميد بنشاط مطيع وكمال ليس جديدا علينا . فشهادته بفعالية نشاطهما الاسلامي وانتاجيته جاءت على لسان كل الحركات الاسلامية والصحف الاسلامية في الداخل والخارج ولكن بأسلوب أفضل وبدون تأويل لنواياهما بل مع اضافة اقرار هذه المنظمات والمؤسسات الاسلامية بصدق نواياهما وإخلاصهما وتجردهما وبنتائج مجهوداتهما الملموسة في الدعوة الاسلامية في المغرب وخارجه .

ـ في الداخل مؤتمر الشاون وتوصيته ، مع العلم أن هذا المؤتمر مثل فيه كل الجمعيات والمنظمات الاسلامية في الداخل كما حضره ممثلون من تونس ـ والكويت ـ والمملكة العربية السعودية وغيرها .

صحيفة النور ، صحيفة النصيحة ، مجلة الايمان ، الجماعة . أي جميع الاتجاهات الفكرية داخل الحركة الاسلامية بما فيها الاتجاه السلفي والاخواني والصوفي (النصيحة ـ النور ـ الجماعة) .

ـ في الخارج : جميع الحركات الاسلامية في العالم (مصر ـ تونس ـ السعودية ـ الكويت ـ الأردن ـ اميركا ـ الباكستان ـ الهند ـ افغانستان ـ اندونيسيا ـ اوروبا بأقطارها ـ افريقيا) وكذلك جميع الحركات الطلابية الاسلامية أبرقت الى المسؤولين في موضوع الأخوين كمال ـ ومطيع .

ـ الصحف والمجلات الاسلامية الخارجية : المجتمع ـ البلاغ ـ الرأي العام الكويتية ـ الدعوة المصرية ـ الدعوة السعودية ـ الأخبار ـ الرائد ـ الغرباء ـ الحق ـ البعث الاسلامي في الهند ـ حضارة الاسلام في سوريا ـ وجريدة المدينة في السعودية .

ـ كل هذه الحركات والمنظمات والمؤسسات الصحفية في الخارج والداخل تتضامن مع الأخوين مطيع وكمال وتتألم بآلامهما وتشيد بجهودهما وتشهد باخلاصهما وتبرق البرقيات وتبعث بالرسائل الى المسؤولين في المغرب وتناشدهم انصافهما ورفع الظلم عنهما والاستفادة من جهودهما لصالح الاسلام والمسلمين اضافة الى أن عشرات المحامين الملتزمين بحركاتهم الاسلامية قد تطوعوا للدفاع عنهما (٢٠ محاميا من الباكستان ـ وثلاثة من الكويت ـ وثلاثة من مصر) ، مع العلم أن من أدلة شدة اهتمام المسلمين بهذه القضية الاسلامية ارسال جريدة المدينة وهي جريدة اسلامية تصدر بالمملكة العربية السعودية ، ومجلة المجتمع الكويتية الى المحاكمة في جلستها الأولى السابقة بمبعوثين لتغطية سير المحاكمة إعلاميا .

كل الحركات هذه يضرب السيد العميد بشهادتها على اخلاص الرجلين ويقف وحده مع القرشاوي مشككين في نواياهما متهمين لهما بأن قصدهما من هذا كله هو تعمية الأفكار والأعين عن أهدافهما الحقيقية ، دون أن يدلي لنا بأي حجة تؤكد ما ذهب اليه ..

٦ ـ يذهب السيد العميد إلى أن الندوة العالمية للشباب الاسلامي قد مولت هذه الأعمال الاجرامية رجما بالغيب كعادته في هذا التقرير وذلك بواسطة المساعدات المادية المهمة التي قدمتها لمطيع وبهذا يزداد التقرير ارتكاسا في التناقض : فماذا انفق على عملية بنجلون ؟ حسب محاضر الشرطة المحررة تحت اشراف العميد نفسه وحسب ما نسبته هذه المحاضر من تصريحات للمتهمين في القضية ، ينسب لخزار أنه اشترى السكين بـ ٤٠ درهما من ماله الخاص بينما يصرح لدى قاضي التحقيق في الاستنطاق التفصيلي أنه لم يستعمل إلا أداة حادة من أدوات الاسكافي .

ـ سعد نسبت اليه محاضر الشرطة أنه اعترف بأنه هو نفسه الفقير كان يقرض المسمى عبد العزيز النعماني من ماله الخاص في حين أن العميد يقرر أن هذا الأخير الذي كان يقترض من سعد على فقره من حين لآخر كان مسيرا من قبل مطيع وكمال وممولا منهما .. فكيف يعقل أنه يقترض باستمرار من اسكافي بسيط وهو الممول حسب رأي السيد العميد من « خزائن المملكة العربية السعودية » ؟! .

ولا يفوتنا أن نذكر بأن الشرطة نسبت الى خزار في محضره اعترافا بأن رحلة للمجموعة الى الجديدة مولت من جيوبهم الخاصة بمقدار (٤٠) درهما للواحد . وهل يستطيع العميد أن يثبت أن عملية بنجلون أنفق عليها درهم واحد . وحتى عملية المنياوي المزعومة .

٧ ـ يقرر السيد العميد أن بالمغرب شعورا عاما بين المواطنين معاديا للفكر الماركسي استفاد منه مطيع بذكاء ..

تعقيب : نحن نعلم أن الشعب المغربي مسلم بما فيه كمال ومطيع ، وإسلامه أصيل كما أنه شعب مؤمن ابتداء وهو لا يرفض الفكر الماركسي وحده وإنما يرفض جميع الأفكار والعقائد المخالفة للاسلام أو التي تحاول تمييع الاسلام ولى عنقه ليوافق الأهواء والمصالح ، وعندما نهض أخيرا لم ينهض لمقارعة الفكر الماركسي وإنما نهض للرجوع الى دينه الحق ، والى التمسك بتعاليمه والفرق بين الأمرين واضح وجلي ، نقول هذا سدا للذريعة .. لأننا نخشى يوما ما أن يزج بالشعب المغربي المسلم في السجن بتهمة معاداة الفكر الماركسي أو الاستفادة من الشعور العام المعادي للفكر الماركسي على غرار تجريم اللاسامية ..

٨ ـ حول ما ذكر من (مساعدات مادية ومعنوية من شخصيات بارزة ساندت نشاط الجمعية الخاص بالدفاع عن الاسلام) .

التعقيب : الأهداف الرسمية المعلنة للجمعية هي نشر العقيدة وتوضيحها بالاساليب الاعلامية المشروعة وليس الدفاع عنها لأن الدفاع عنها يستوجب وجود هجوم سابق أولا .. وهل هوجم الاسلام ؟ ومن هاجمه ؟ نرجو من المحكمة أن تسجل هذا السؤال وأن تطلب من السيد العميد أن يجيب عليه .. نحن نعتقد أن للبيت ربا يحميه وأن الله تكفل صراحة بحفظ الاسلام (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) . ثم أن الدفاع عن بيضة الاسلام هو واجب رئيس الدولة المسلمة وأجهزته التنفيذية السلطوية ، وهو واجب لا ينبغي التقصير فيه .

وقد بين السيد العميد بما لا يحتمل الشك والالتباس أن هناك شخصيات بارزة يهمها الدفاع عن الاسلام ساعدت نشاط الجمعية الخاص بالدفاع عن الاسلام ، وبما أن الجمعية صرحت كتابة في قانونها الاساسي قبل الحادثة (سنة ١٩٧٢) وفي بياناتها العديدة الموجودة بالملف والتي نشرتها الصحافة الوطنية والخارجية وفي تصريحات رئيسها مطيع لمجلة المجتمع وجريدة الرأي العام الكويتية أن مهمة الجمعية تعميق الوعي الاسلامي وتوضيح العقيدة لا الدفاع عن الاسلام .. وبذلك تكون مساعدات هذه الشخصيات للجمعية في غير محلها .. وبذلك أيضا تكون جمعية الشبيبة الاسلامية في موقف الحياد بين طرفين متصارعين طرف مهاجم يسميه السيد العميد (الماركسيون والماويون) وطرف مدافع سماه الشخصيات البارزة وبهذا نستخلص من قول السيد العميد أن عنصرا ثالثا في القضية قد يهمه ـ دفاعا عن الاسلام ـ أن يتخلص من الضحية .. فمن هو الطرف الثالث ؟ ثم كيف علم السيد العميد أن هذه الشخصيات يهمها الدفاع عن الاسلام لا نشر الوعي الديني ؟ والفرق واضح بين الأسلوب الدفاعي والاسلوب الاعلامي . نحن نطالب بالاجابة على هذه الأسئلة بالحاح لا سيما وقد ورد على لسان مستقيم محمد في محضر الشرطة الذي سجله السيد العميد نفسه (ان مطيع وكمال ليسا على علم بتصرفات عبد العزيز ، وأن عبد العزيز مسخر من قبل أشخاص مجهولين ليسا مطيعا وكمالا ، وقد رفض عبد العزيز أن يكشف هويتهم لأصحابه ..) .

٩ ـ على هذه التحليلات المتهاوية والمتناقضة والخيالية والمنافية للواقع والتي لا يقبلها عقل سليم والتي لم يدعمها بأي حجة أو قرينة أو شبهة قرينة يبني حكمه بأن مطيع وكمال حرضا على الاعتداء على الضحيتين .. مما يجعل حكمه هذا منهدما من أصله وأساسه لأنه بني على شفا جرف هار ..

١٠ ـ ينتقل التقرير الى الحكم على مطيع بأنه لم ينجح في حياته السياسية ليشكك في أهداف الجمعية والغرض من تأسيسها .. ولنا أن نتساءل : أي حزب سياسي أسسه مطيع ولم ينجح فيه ؟ أي نشاط سياسي قام به مطيع ولم ينجح فيه ؟ وفي أي حزب أو أي انتخابات رشح لها ولم ينجح فيها ؟ مع العلم أن مطيع غير مسجل حتى في اللوائح الانتخابية لعدم اهتمامه بالنشاط السياسي أصلا .. ولم يسبق أن أدلى بصوته في انتخابات قبل الاستقلال أو بعده ، بلدية كانت هذه الانتخابات أو قروية أو برلمانية .. فأي حياة سياسية فشل فيها مطيع وعناها السيد العميد في تقريره ؟ وما دمنا نتحدث عن النجاح والفشل الذي أشار اليهما السيد العميد فنحب التذكير بأن السيد العميد نفسه أقر بذكاء مطيع وكمال وبنجاح مساعيهما من أجل الشبيبة الاسلامية . كما نسجل نحن أيضا انهما قد حققا في حياتهما السابقة هدفين أساسيين :

أ ـ فعندما كان مطيع مقاوما تحت اشراف الشهيد حمان الفطواكي بمراكش والسيد الحبيب المحفوظي الساعد الأيمن للمرحوم حمان خلال سنتي ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ولم يكن سنه اذ ذاك يتجاوز ١٧ سنة أسهم في مقاومة الاستعمار الفرنسي وشارك مع عموم الشعب المغربي في تحقيق الاستقلال لوطنه .

ب ـ أما الهدف الثاني فهو تأسيس جمعية الشبيبة الاسلامية التي كان تأسيسها تحولا أساسيا في مجرى الحياة الفكرية والعقائدية بالمغرب والتي استطاعت بفضل الله أن تقنع أفواج الشباب المثقف في الجامعات والثانويات بضرورة العودة الى دينهم والتشبث بقيمه وأخلاقه وذلك خلال مدة وجيزة لا تتجاوز

ثلاث سنوات من حياتها ، وتحقيق هذين الهدفين يعتبر نجاحا باذن الله ـ ونفس هذا القول يسري على الأخ ابراهيم كمال الذي ساهم في حركة المقاومة للاستعمار الفرنسي حيث تعرض للانتقام من حركة الوجود الفرنسي كما ساهم في تأسيس جمعية الشبيبة الاسلامية أيضا وبهذا يتجلى لنا أن الرجلين كمال ومطيع نجحا في حياتهما وحققا أسمى أهدافهما حسب المقاييس الاسلامية التي نلتزم بها جميعا كشعب مسلم ـ أما المقياس المعتمد من طرف السيد العميد للنجاح والفشل فنحن لا نعرفه وغير متداول بيننا .

١١ ـ يختم السيد العميد تقريره بأن (مطيع هو المحور الرئيسي والوحيد الذي يمكننا من معرفة الدافع الحقيقي لهذه الأعمال الاجرامية) .

ونحب أن نسجل أولا :

ـ ان السيد العميد اعترف في هذه الفقرة صراحة وبلغة واضحة بأنه يجهل الدوافع الحقيقية (للأعمال الاجرامية المعروضة على المحكمة) .

ـ اعترف بأنه غير مقتنع بما قدمه في التقرير من تخمين للدوافع الحقيقية لتحركات كمال ومطيع .

ـ السيد العميد بهذه الفقرة هدم تقريره كله من أساسه لأنه اعتمد فيه على ما ذكر أنه تصريحات لكمال في حين قال بأن المرجع الوحيد في الموضوع هو مطيع وبذلك رفض ضمنيا أن يكون السيد كمال صالحا كمرجع لتحليلاته السابقة .

ـ يقول في تقريره أن مطيع وكمال شريكان في التأسيس والتوجيه الفكري والنشاط الخارجي والداخلي للجمعية وفي محاولة التعمية على أهدافهما الحقيقية وفي التخطيط والتحريض ثم يفرد مطيعاً بأنه وحده الذي بيده مفتاح القضية فكيف لم يستطع معرفة مفتاحها ودوافعها الحقيقية من تصريحات السيد كمال حسب زعمه ؟.

ـ بما أنه أكد أن استجواب مطيع هو وحده الكفيل بتوضيح الدوافع الحقيقية فلماذا أضاع العميد وقته بالاستماع الى كمال وتحليل أقواله التي قيل أنها صدرت منه ؟.

ـ في الفقرات السابقة يحكم بأن القضيتين (المنياوي ـ وبنجلون) قررتا وهيئتا بتحريض من كمال ومطيع وفي هذه الفقرة الأخيرة ينسب الأعمال الاجرامية لمطيع وحده فبأي الرأيين نأخذ ؟ الأول الذي يتهم الشخصين معاً ؟ أم الثاني الذي يفرد أحدهما بالاتهام دون الآخر ؟ أم تصريحات المتهمين الآخرين لدى الشرطة والتي يصرحون فيها بأن قراراتهم الخاصة بالاعتداء والقتل ذاتية لا وجود فيها لأي عنصر خارج عن مجموعتهم ـ **كما سنبين ذلك في هذه المرافعة فيما بعد** ـ ؟ .

أم تصريحات مستقيم محمد لدى الشرطة التي يقول فيها أن عبد العزيز يسخر من طرف جهات مجهولة لا علاقة لها بمطيع وكمال الذين لا علم لهما بتصرفات عبد العزيز ؟ وهكذا يتبين لنا أن التهم الموجهة الى الأخوين كمال ومطيع لم تبنَ على أساس من أدلة مادية ، أو قرائن عقلية ، أو أفعال ثابتة ، أو أقوال صحيحة . أو شهود اثبات أو تصريحات صدرت من أشخاص الفاعلين .. كما أن تقرير الشرطة نفسه لا يعتبر بالمقاييس القانونية وثيقة يعتد بها في أي مجال من المجالات .

ملاحظات حول محضر الشرطة الخاص بالمسمى سعد أحمد

١ ـ ذكر على لسانه أنه شرع في أداء الصلاة امتثالا لنصائح والدته قبل الحادث بثلاث سنوات ، وهذا دليل على أن المتهم لم يدعه أحد من الجمعية لتطبيق تعاليم الاسلام وان كان هذا يعتبر فضلا لمن قام به .

٢ ـ التعارف مع عبد العزيز كما نسب للمتهم كان بواسطة لعبهم المشترك لكرة القدم في حيهما المشترك وهذا ينفي تهمة تكليف عبد العزيز بتنظيم خلية ويدفع مقولة وجود نية من أي طرف في أن يؤسس أي تنظيم سياسي أو عقدي أو اجرامي .

٣ ـ وقع محضر الشرطة المنسوب لأحمد سعد في عدة تناقضات تفقده هو أيضا حجيته ضد صاحبه وبالتالي تفقده حجيته ضد الغير ، من هذه التناقضات :

ـ نسب لسعد قوله أن عبد العزيز حدثه في بداية شهر رمضان ١٣٩٥ هـ الذي يوافق لشهر سبتمبر ١٩٧٥ م عن أشخاص ملحدين وتساءل عن امكانية تأديبهم وعن ضرورة ايجاد مجموعة لهذا الغرض ثم جمعه بعناصر المجموعة (خزار ، أوزغلا ، خشان ، جابر ، حليم) في بيت جابر حسن يوم أحد يبدو أنه في نفس شهر رمضان (سبتمبر) على أقل تقدير وكانت الجلسة خاصة بدراسة الاسلام ثم اجتمعوا بعد ١٥ يوما ويبدو ان الاجتماع في آخر رمضان ثم عقدت بعد ذلك خمسة اجتماعات كلها لدراسة الاسلام فقط مما يبين أن هذه الاجتماعات أو اللقاءات الدينية المحضة امتدت الى قبيل مقتل الضحية بأيام معدودة فقط اذا كانت لقاءاتهم تعقد كل ١٥ يوما كما يستنتج ذلك من المدة الفاصلة بين الاجتماع الأول والثاني ، أما اذا اعتبرنا أن اللقاءات اسبوعية فتكون قد امتدت دينية محضة الى أوائل ذي القعدة ١٣٩٥ هـ / نوفمبر ١٩٧٥ م أي الى ما بعد تاريخ الاعتداء على أستاذ الفلسفة عبد الرحيم المنياوي الذي كان في ٢١ اكتوبر ١٩٧٥ وهذا التناقض يلقي بظلاله الكثيفة على جدية هذه التصريحات ويجعلها غير ذات قيمة في ميزان العقل والقانون والواقع .

٤ ـ وبعد هذه الاجتماعات التي استمرت حسب منطوق المحضر الى أوائل ذي القعدة ١٣٩٥ هـ (نوفمبر ١٩٧٥ م) ينسب لسعد أحمد أن عبد العزيز النعماني دعاهم لاجتماع في بيت خزار في شهر اغسطس ١٩٧٥ م الساعة ٢١ ليلا وحضر كمال ومطيع لهذا الاجتماع فكيف يعقل أن تعارف المجموعة كان لأول مرة بشهر رمضان (سبتمبر ١٩٧٥) وان اجتماعهم بالاخوين مطيع وكمال كان في شهر غشت ١٩٧٥ م وان اجتماعاتهم بعد رمضان (سبتمبر) استمرت مدة طويلة أقلها الى ذي القعدة (نوفمبر ١٩٧٥ م) ثم بعد ذلك اجتمعوا بمطيع وكمال في شهر غشت ١٩٧٥ فهل تغير ترتيب الشهور فصار عكسيا بعد أن كان طرديا . هذا التناقض أيضا يفقد المحضر كل حجية ضد صاحبه وضد الأخوين كمال ومطيع .

٥ ـ هناك تناقض آخر صارخ فقد جاء على لسان سعد أن المجموعة اجتمعت لأول مرة وتعرفت على بعضها في شهر رمضان (سبتمبر ١٩٧٥) وفي فقرة أخرى ينسب له أن اجتماع المجموعة كاملة

بمطيع وكمال كان في شهر غشت ١٩٧٥ فكيف نوفق بين هذه التناقضات وكيف نطمئن الى أن هذه اللقاءات أو الاجتماعات تمت فعلا .

٦ ـ من سياق المحضر المنسوب لأحمد سعد يفهم أن عبد العزيز النعماني كان رئيسا للمجموعة يدعوها للاجتماعات أو اللقاءات ويدرسها الاسلام ويمدها بالتوجيهات ولم يحتج النعماني لأي تزكية ليفرض نفسه على أصحابه ، فما الفائدة من أن يعيد كمال أو مطيع تعيينه رئيسا لهذه المجموعة وهو يسيرها قبل حضور مطيع وكمال المزعوم الى جلستهم ثم بأي صفة يعطيان لأنفسهما حق التعيين وهما لم يتعرفا على هذه المجموعة إلا في هذه الجلسة ولأول مرة كما ورد في محضر الشرطة والحالة أن عبد العزيز النعماني لم يقدمهما قادة أو مسؤولين عن المجموعة وانما قدمهما بصفتهما مسلمين ودعاة وأساتذة وناصحين كما ورد ذلك في محضر الشرطة وهذه التناقضات اذا أضيفت الى التناقضات السابقة وأضيف اليها أن خزار صاحب البيت الذي وقع فيه الاجتماع المزعوم وجميع المتهمين العشرة الآخرين لم يذكروا أن الاجتماع قد وقع قط ، بل صرحوا لدى الشرطة بما يفهم منه أنهم لم يجتمعوا قط بكمال ومطيع ولا يعرفونهم معرفة مباشرة إلا من خلال السماع في المحاضرات العامة بدور الشباب التابعة لوزارة الشبيبة والرياضة .

هذه التناقضات تجعل هذا الاجتماع المزعوم في حكم العدم وتفقد بالتالي محضر الشرطة هذا كل حجية .

٧ ـ ينسب لسعد قوله أنهم تحدثوا عن امكانية تأديب الاستاذ المنياوي في شهر نوفمبر ١٩٧٥ ثم تعرفوا عليه وعلى بيته وترصدوه عدة أيام ثم هاجموه بعد ذلك أمام ثانوية مولاي عبد الله في ٢١ اكتوبر ١٩٧٥ على الساعة ١٣ و ٤٥ دقيقة وهنا أيضا يبدو أن تعاقب الزمن قد انقلبت دورته في مركز الشرطة فصار ترتيب الشهور عكسيا بدل أن كان طرديا وصار شهر نوفمبر قبل شهر أكتوبر .

٨ ـ يلاحظ أنه نسب لسعد قوله بأنهم لم يجتمعوا بعد حادثة الاستاذ المنياوي التي كانت يوم ٢١ اكتوبر ١٩٧٥ م إلا في يوم عيد الأضحى أي ١٣ ـ ١٢ / ١٩٧٥ بمعنى أنهم لم يلتقوا إلا بعد شهر وثلاثة عشر يوما ، وهذا يناقض ما ذهب إليه من وجود تنظيم أو انتماء حركي لهذه المجموعة على فرض أن هذه الأحداث قد وقعت فعلا وأن ما نسب لسعد وزملائه المتهمين صحيح .

٩ ـ يلاحظ ان الاداة التي استعملها خزار حسب ما هو منسوب لسعد هي مرة سكين مطبخ ومرة سكين مطوى في حين أن خزار نسب له أنها مدية اشتراها من سوق القريعة بالسباتا بـ (٤٠) درهما من ماله الخاص ، فأي أداة من هذه الأدوات نفذ بها خزار عمليته ؟ وانه ليزداد التناقض اذا تذكرنا أنه في التحقيق التفصيلي لدى قاضي التحقيق يقول أنها أداة حادة من أدوات الاسكافي . هذه التناقضات تجعل محضر الشرطة الخاص بسعد أحمد فاقدا لكل حجية قانونية وتجعله بالتالي لا يليق وسيلة اثبات أو قرينة أو شبه قرينة اثبات ضد من نسب له فكيف يراد اتخاذه وسيلة اثبات ضد موكلي ؟.

١٠ ـ يلاحظ في محضر سعد غرائب أخرى لا تقل عن هذه التناقضات منها أن الشرطة سألت سعد عن شخصين لم نجد رابطا بينهما وبين القضية لحد الآن وهما المسمى دكير نور الدين ومنار عبد السلام ، فيا ترى ما هو السر في اقحامهما في مسلسل الأسئلة دون أن يكون مسلسل البحث

يقتضي ذلك ثم أن ورود اسميهما جاء ليطمئنهما ويهدىء روعهما وليؤكد براءتهما وبعدهما عن هذه القضية وعدم مشاركتهما في لقاءات المجموعة أو أعمالها ، فما السر في اقحامهما ثم في تأكيد براءتهما ؟ وما دام وقع السؤال عنهما دون داع فكان الأحرى أن تسأل الشرطة المتهم عن أي معلومات أخرى علمية أو رياضية أو فنية أو عن أي شخصية في ميدان العلم أو السياسة أو الجاسوسية أو التلفيق أو التزوير مثل هذه الأسئلة تلقى بظلالها على مستوى جدية بحث الضابطة القضائية ومحاضرها وحجية ما حررته منها .

١١ ـ لقد أثبتنا بما لا يقبل الجدل أن الجلسة التي قيل أنها عقدت بتاريخ غشت ١٩٧٥ في بيت خزار وحضرها كمال ومطيع وهمية لا أساس لها من الصحة نظرا لأن صاحب البيت نفسه (خزار مصطفى) لم يذكر أن الجلسة وقعت في بيته قط سواء بحضور كمال ومطيع أو بدون حضورهما ، ولأن باقي المتهمين العشرة نفوا وقوع هذا الاجتماع ، ولأن التصريح بهذه الجلسة وقعت فيه تناقضات كثيرة وكبيرة تهدمه ، وتجعله غير معقول أو منطقي ، ولأنه وقع في شهر لم تكن المجموعة قد تعارفت فيه بعد ببعضها ، ثم يأتي تصريحان منسوبان لسعد ليجهزا على هذا الخبر من أساسه حيث سجل في المحضر نفسه على لسان سعد أن هناك اجتماعا آخر بعد الاجتماع الأول حضره كمال ومطيع ونصحا فيه المجموعة بعدم الثقة في عبد العزيز النعماني وعدم تنفيذ أوامره وحيث سجل أيضا على لسان سعد في آخر محضر الشرطة الخاصة به تصريح بأنه مع المجموعة كانوا منسافين دون تعقل أو وعي خلف عبد العزيز الذي كان يحكم على ضحاياه بالالحاد ..

من محضر الشرطة الخاص بسعد
الصفحة ٤ السطر ١١ / ١٢

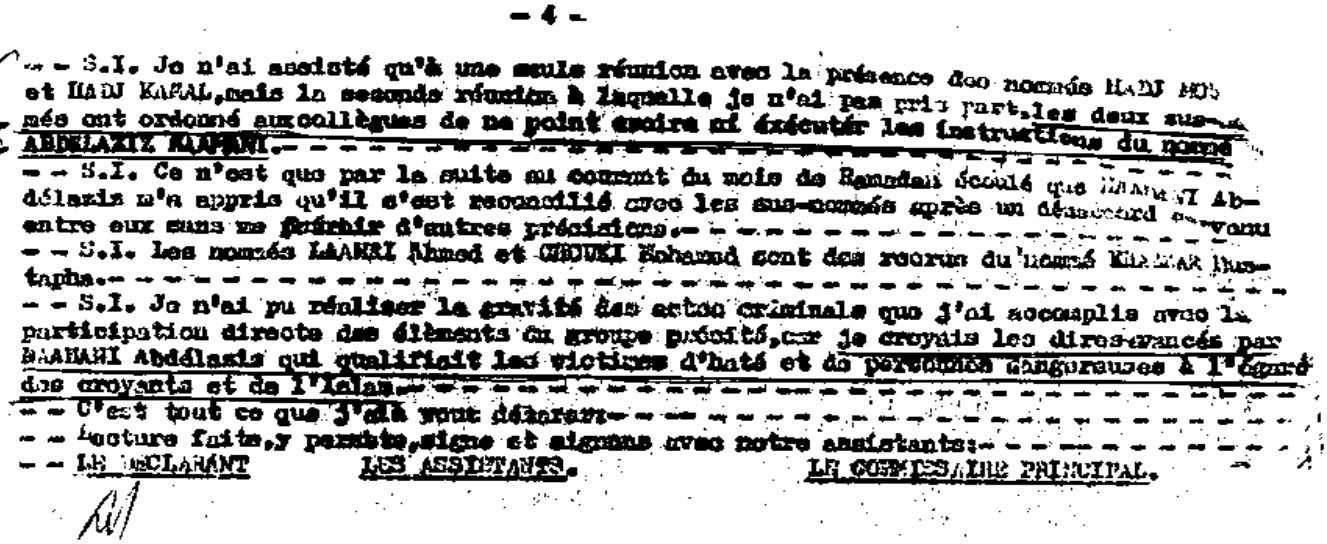

- 4 -

-- S.I. Je n'ai assisté qu'à une seule réunion avec la présence des nommés HADJ MOH et HADJ KAPAL,mais la seconde réunion à laquelle je n'ai pas pris part,les deux susnommés ont ordonné auxcollègues de ne point croire ni éxécuter les instructions du nommé ABDELAZIZ NAAMANI.-
-- S.I. Ce n'est que par la suite au courant du mois de Ramadan écoulé que HAMMOUTI Abdélaziz m'a appris qu'il s'est reconcilié avec les sus-nommés après un désaccord survenu entre eux sans me fournir d'autres précisions.-
-- S.I. Les nommés LAAMRI Ahmed et GHOUKI Mohamed sont des recrus du nommé KHEMAR Mustapha.-
-- S.I. Je n'ai pu réaliser la gravité des actes criminels que j'ai accomplis avec la participation directe des éléments du groupe précité,car je croyais les dires avancés par NAAMANI Abdélaziz qui qualifiait les victimes d'hatés et de personnes dangereuses à l'égard des croyants et de l'Islam.-
-- C'est tout ce que j'ai à vous déclarer.-
-- Lecture faite,y persiste,signe et signons avec notre assistante:-
-- LE DECLARANT LES ASSISTANTS. LE GREFFIER/LE PRINCIPAL.

١٢ ـ تناقضات أخرى تهدم محضر الشرطة الخاص بسعد منها تصريح عميد الشرطة بأن سعد اعتقل في مكان الحادث وهو يعدو ، وقبل ذلك قيل أنه كان يتظاهر بجانب سيارة الضحية باصلاح دراجته النارية ، فأين دراجته النارية ؟ لماذا لم يهرب بها ؟ أين أدوات التنفيذ ؟ لماذا لم تحجز في عين المكان ما دام صاحبها اعتقل في المكان ؟

ومنها أن أوزوغلا صرح لدى الشرطة بأن سعد زاره في بيته الساعة ١٧ ونصف من يوم الحادثة ـ الخميس ١٩٧٥/١٢/١٨ مع أن سعد كان عند الشرطة معتقلا كما هو مسجل لديها في الوثائق والمحاضر .

كل هذه التناقضات والملاحظات تجعل محضر المسمى سعد في حكم العدم وتفقده كل حجية ونحن بذلك لا نقبل به أبدا وسيلة اثبات أي شيء ضد أي أحد وفي مقدمتهم جمعية الشبيبة الاسلامية وقيادتها (مطيع وكمال) .

ملاحظات حول محضر الشرطة الخاص بالمسمى خزار مصطفى

١ ـ يلاحظ ان تعرف خزار على أعضاء المجموعة لم يكن مخططا له أو وفق تحرك مضبوط أو مقصود من قبل أي كان ، فهو يعرف ـ حسب ما نسب له في محضر الشرطة ـ « حليم » أثناء الدراسة في اعدادية مولاي اسماعيل وتعرف على أوزوغلا في مركز التكوين المهني وهذا الأخير عرفه بمستقيم محمد وكانت بينهما لقاءات للعب الورق بالمقاهي .. ثم في رمضان ٧٤ تعرفوا على سعد أحمد في مسجد قرية الجماعة كما جاء في محضر الشرطة فالتقاؤهم كان بمجرد الصدفة ولم يكن فيه نية لتنظيم أي نوع من التنظيم سواء كان سياسياً ، أو عقائدياً ، أو اجرامياً .

٢ ـ يلاحظ أن الشرطة نفسها عبرت في المحضر بأنها لقاءات RENCONTRONS وليست اجتماعات REUNION .

٣ ـ ثم انها ابتدأت في المقاهي للعب الورق .. ولما آبوا الى الالتزام بدينهم تحت تأثير الجو العام لشهر رمضان وإقبال المسلمين في هذا الموسم العظيم على دينهم تحولت لقاءاتهم الى بيوت الله المفتوحة دائما لعباد الله .. وهذا يؤكد عفوية اللقاءات .. كل هذا على افتراض أن هذه اللقاءات وقعت فعلا فكيف والمتهم ينفيها أثناء التحقيق التفصيلي نفيا مطلقا وحليم ينكرها انكارا تاما في جميع محاضر التحقيق (لدى الشرطة ولدى قاضي التحقيق) وجميع المتهمين الآخرين ينكرونها بدورهم .

وعلى هذا فهي ليست حجة يحتج بها على وجود تنظيم أو تخطيط أو انتماء حركي لأي منظمة سواء وقعت هذه اللقاءات فعلا أم لم تقع ، ثم أن هذه اللقاءات لم تكن لها أوقات معينة ولا أماكن معينة كما ورد ذلك في محضر الشرطة فقد ذكر في المحضر أنها كانت غير دورية التوقيت وأنها مرة تكون في دكان ومرة في بيت ومرة في المسجد مع العلم بأن الدراسة في المسجد والتدريس فيه خاضع لمراقبة نظارة الأوقاف وإذنها ، وهؤلاء ليس لهم اذن بذلك واستبعد أن يسمح لهم مؤذن المسجد بتنظيم حلقات دراسية في المساجد .

٤ ـ نسب في محضر الشرطة لمصطفى خزار أن حسن الكارنسور كان يجهل هدف لقاء يوم الأضحى ١٩٧٥/١٢/١٣ كما ورد أن تعارف المجموعة مع عبد العزيز كان متأخرا جدا فقد تعارفوا فيما بينهم ثم تعرفوا على عبد العزيز بعد ذلك وهذا يدل أيضا على عدم وجود نية التنظيم والتخطيط الى حدود ١٩٧٥/١٢/١٣ على الأقل ـ أي قبل مقتل الضحية بخمسة أيام .. وشيء طبيعي أن يلتقي

مجموعة من الشباب المتدين المرتبط بصداقات بريئة وبمستوى اجتماعي متشابه في بيوت الله كما أن من الطبيعي أن يلتقوا أيام عيد الأضحى كما هي عادة المسلمين في التزاور وتبادل التهاني .

٥ ـ ورد في المحضر أنهم كانوا يدرسون الاسلام في المساجد أو أثناء لقاءاتهم العادية وهذا يدل على تعطش جميع شباب الأمة المغربية الى دينهم .. والى النقص البين في مناهج التعليم لدينا مما يجعل الشباب يحاول أن يعوض هذا النقص بمجالسة العلماء والتذاكر في الله لا سيما وهذا الأمر مرغوب فيه شرعا ، ووردت في الحث عليه آيات وأحاديث نبوية كثيرة ..

ولو أن وزارة التعليم أشبعت تعطش الشباب المسلم الى دينه بوضع مناهج دراسية دينية جيدة لما لجأ أحد الى دراسة الاسلام دراسة ذاتية غير موجهة . ان الشباب المغربي متعطش للمعرفة الاسلامية ، ولكن هذه المعرفة لم توفرها لهم وزارات التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي ولم تستطع وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية أن تقدمها لهم بشكل كاف ومناسب .

٦ ـ قيل في رسالة عميد الشرطة الى قاضي التحقيق الخاصة بالأخ كمال أن سبب اعتقاله هو ذكره مع الأخ مطيع من قبل الأشخاص المتورطين في قضية الاستاذ بنجلون ولكننا نلاحظ أن خزار لم يذكر شيئا قط عن الأخوين مطيع وكمال وهذا يناقض قول السيد العميد كما أن الشخص الثاني (سعد) لم يذكرهما في المحضر المنسوب له بما يدينهما واذا كان مجرد ذكر المتهم لأي اسم يجعله في قائمة الاتهام فلماذا لم تعتقل الشرطة أشخاصاً آخرين صرح المتهمون بأنهم درسوا عليهم في المساجد من أمثال الشيخ أبي بكر الجزائري الذي ترسله المملكة السعودية الى المغرب كل سنة للوعظ والسيد الزبير التفراوتي المستشار بالمجلس الأعلى للقضاء ، بل لماذا لم يحقق مع جماعة التبليغ وخاصة المسمى البزيوي والمسمى بوشتي وهما مسؤولان فيها اعترف حليم لدى الشرطة بأنهما كانا يشرفان على توجيهه داخل جماعة التبليغ وأنه خلال خروجه مع هذه الجماعة تعرف على سعد في بعض المساجد .. ونحن نعتبر أن عدم استدعاء هؤلاء للتحقيق هو الحق . لكن هذا الحق لماذا لا تستفيد منه الشبيبة الاسلامية ومطيع وكمال أيضاً ؟.

كل هؤلاء السادة رغم تشابه المنهج والأسلوب ووحدة العقيدة فيما بينهم وبين جمعية الشبيبة الاسلامية فانهم ليسوا بأعضاء فيها .

٧ ـ الرحلة المذكورة في محضر خزار بمناسبة موسم مولاي عبد الله يلاحظ حولها أن سعد وجميع المتهمين الآخرين بدون استثناء لم يشهدوا بوقوعها قط وأن خزار لم يذكرها في التحقيقين الابتدائي والتفصيلي ، وان خزار نسب اليه ـ بمحضر الشرطة ـ أنه ذكرها على أنها رحلة عادية لمجموعة أصدقاء وليست لها أي صبغة تنظيمية . كما أنها على فرض وقوعها تتنافى مع منهج الشبيبة الاسلامية الذي لا يقر المواسم والأضرحة وما اليها من مبتدعات لا علاقة لها بالاسلام . وفي كلا الحالتين (حالة وقوع الرحلة أو عدم وقوعها) فإن ذلك لا يحتوي على أي دليل أو قرينة على وجود علاقة أو شبه علاقة مباشرة أو غير مباشرة للجمعية أو مطيع وكمال بهؤلاء الأشخاص أو بأعمالهم أو بنشاطاتهم الترفيهية او الدراسية أو العبادية ، لا سيما وقد صرح أنه لم يزرهم أحد خلالها ، لا مطيع ولا كمال . وبعد رجوعهم من المخيم ـ كما ورد في المحضر ـ نسب لخزار أنه قال : انهم لزموا بيوتهم بعد

العودة . وهذا دليل على أن لقاءاتهم لم تكن اجتماعات وإنما هي لقاءات عفوية لأصدقاء على فرض أن الرحلة قد وقعت فعلا .

٨ ـ نسب لخزار في محضر الشرطة أنهم كانوا في المخيم يطالعون المحرر والعلم وأنه من خلال مطعالتهم تكونت لديهم حساسية ضد الالحاد وضد عمر بنجلون بوصفه مديرا لجريدة المحرر التي تبشر بالاشتراكية العلمية وبهذه ـ المطالعات ـ كما يبدو من محضرْ الشرطة ـ تكونت لدى خزار ورفقائه مواقف نفسية تلقائية ضد الضحية وهذه الشهادة تدفع بما لا يدع مجالا للشك والتردد ادعاء السيد عميد الشرطة في تقريره الانشائي المقدم لقاضي التحقيق بأن كمال ومطيع قد قاما بالتحريض على قتل الضحية ويهدم بالتالي حكمه بوجود تحريض أو تخطيط . فالعميد الذي يقول بالتحريض في تقريره الخاص بكمال هو عين العميد الذي ينسب لخزار أن كتابات المحرر قامت بدور استفزازي تحريضي لخزار وصاحبه مما يفهم منه أن العملية كلها لم يسبقها تحريض من طرف ثالث غير الضحية ومن هاجمها .

٩٠ ـ هناك ملاحظات وتناقضات أخرى احتواها تقرير الشرطة الموضوع على لسان خزار تجعله فاقدا لأي حجية ضد صاحبه وبالتالي تجعله فاقدا لكل حجية ضد الغير عامة وضد كمال ومطيع خاصة وهذه الملاحظات والتناقضات منها :

أ ـ مما يشكك في صحة صدور هذه التصريحات من خزار مصطفى أنه سجل بالمحضر مرتين متتاليتين أقوالا عن عنوان دكان سعد وفيها أنه يوجد بساحة السراغنة في حين أن الدكان يوجد في سيدي معروف الأول حسب محضر الشرطة الخاص بسعد وشتان بين المكانين .. فكيف يعقل أن ينسى خزار عنوان الدكان وقد نسب له قول بأنه اجتمع فيه مع المجموعة عدة مرات .

ب ـ نسب لخزار قوله أن مؤتمر الاتحاد الاشتراكي كان قبل أربعة أشهر من الحادثة وفي نفس المحضر نسب له أن المؤتمر كان قبل خمسة عشر يوما من الحادثة والواقع أن مؤتمر الاتحاد كان قبل سنة من الحادثة .

جـ ـ نسب لخزار ان اجتماع يوم العيد (١٩٧٥/١٢/١٣) كان بمنزل سعد وفي نفس المحضر يقول خزار أنه كان بمنزل خشان .

د ـ جاء على لسان خزار أن حسن الكارنسور كان يجهل هدف اجتماع يوم العيد (١٩٧٥/١٢/١٣) عندما تناولوا عنده طعام العشاء وهذا يؤكد براءة لقاءاتهم وعفويتها .

هـ ـ قيل في التقرير المقدم من طرف الشرطة للسيد قاضي التحقيق أن الشبيبة الاسلامية في شخص مطيع وكمال مولت عملية الاغتيال في حين نجد أنه لم تضبط أموال لدى المتهمين ، وكلهم فقراء يكادون يكونون معدمين ثم ان ادوات التنفيذ التي قيل أنهم استخدموها هي قضيب حديدي وسكين ـ نسب لخزار أنه اشتراه من ماله الخاص بـ (٤٠) درهما ثم قيل في التحقيق القضائي انها مطرقة وآلة حادة من أدوات الأسكافي .. أما رحلة موسم مولاي عبد الله المزعومة فقد نسب لخزار أن كلا منهم شارك من ماله الخاص بـ (٤٠) درهما فهل يستطيع أحد أن يثبت لنا أن هذه العملية اقتضى

تنفيذها تمويلا وأن مطيع وكمال كانا وراءها بأي نوع من الدعم المالي مع العلم أن جميع محاضر الشرطة أو التحقيق لم تسجل أي تعامل مادي مباشر أو غير مباشر بين الشبيبة الاسلامية في شخص أعضائها وبين المتهمين الآخرين ، وهكذا تنتفي من أساسها تهمتا التحريض والتمويل .

١٠ ـ **يبلغ التناقض قمته عندما** يتردد على **لسان خزار** أحداث يوم واحد هو يوم الاثنين (١٩٧٥/١٢/١٥) ممايفقد محضر الشرطة الخاص به كل حجية قانونية أو منطقية أو عقلية فقد جاءت في المحضر روايتان متناقضتان تناقضا كاملا شكلا ومضمونا وعددا لتحرك هذه المجموعة المزعومة ضد الضحية : في الرواية الأولى في نفس المحضر :

انهم انقسموا مجموعتين ذهبت الأولى الى بيت الضحية وشاهدت بنجلون وهو يخرج من بيته ثم جاءت المجموعة الثانية بعد ذهابه من البيت . وفي الرواية الثانية على **لسان خزار** نفسه وفي المحضر نفسه واليوم نفسه والوقت نفسه أن المجموعة ذهبت كاملة باستثناء أزوغلا فلم يجدوا الضحية . وفي الرواية الأولى كان الانتظار الى الساعة ٢٠ وفي الثانية أن الانتظار كان الى ساعة ٢١ .

وفي الأولى غادروا المكان لاشتباههم في سيارة « رونو ١٦ المغرب ٤٩ » واقفة أمام بيت عمر بنجلون فظنوا أنها للشرطة وفي الرواية الثانية أنهم غادروا المكان بعد يأسهم من حضور عمر الى بيته .

في الرواية الأولى اتجه ثلاثة هم (خزار ـ سعد ـ خشان) رفقة بعض الى بيت الضحية وفي الثانية اتجه خزار وحده على دراجة ـ في الرواية الأولى يفهم أن المجموعة بقيت متكاملة طيلة انتظارهم للضحية ولم يفارقهم أحد ، وفي الثانية قيل على لسان خزار أن حليم فارقهم وذهب الى مكتب الضحية ، في الأولى يذكر أنهم ذهبوا جميعا الى دكان سعد عندما فشلوا في تنفيذ هدفهم ، وفي الثانية يذكر أنهم ذهبوا الى بيوتهم . أما فشلهم في تحقيق هدفهم هذا اليوم فمرة يذكر أنه كان بسبب اشتباههم في سيارة « رونو ١٦ المغرب ٤٩ » وفي كونها تابعة للشرطة . وفي فقرة أخرى يذكر أن الفشل كان بسبب تأخر (خزار وسعد وخشان) عن الحضور بعد أن حضر باقي المجموعة وشاهدوا الضحية خارجا ولم يقوموا بأي عمل ضده . وفي فقرة أخرى يذكر أن الفشل كان بسبب المسمى أوزغلا والذي لم يكن مسلحا بأي شيء والذي كان تأخره عن موعد الحضور سببا في عدم القيام بالهجوم وفي نفس اليوم أيضا ١٩٧٥/١٢/١٥ ذكر على لسان خزار أن المجموعة كاملة اجتمعت في دكان سعد وقرروا فجأة التنفيذ في نفس اليوم ، وفي الفقرة الموالية ذكر أنه عقب الاجتماع صحبه خشان وسعد الى بيت الضحية فوجدوا هناك عبد العزيز وحسن النجار وحليم وأحمد السودور ينتظرونهم وأخبروهم بأن الضحية قد غادر بيته فكيف انقسمت المجموعة فرقتين ذهبت احداهما قبل الاخرى وبقيت في انتظارها وقد كانوا جميعا في مجلس واحد ؟ وما دام بنجلون عمر قد حضر وبعين المكان أربعة من المجموعة فلماذا لم ينفذوا وأربعة كافون لقتل جمل ؟ وما هي مهمتهم من الحضور ؟ ومتى خرجوا من الجلسة وتركوا الاخرين واتجهوا الى بيت الضحية ؟.

١١ ـ من التناقضات التي تفقد المحضر حجيته ضد صاحبه وبالتالي ضد الغير كل الغير أنه جاء فيه على لسان خزار أن المجموعة افترقت يوم العيد ١٩٧٥/١٢/١٣ على موعد للقاء فيما بعد الغد (الاثنين ١٩٧٥/١٢/١٥) ومن هذا نفهم أنهم لم يجتمعوا يوم الأحد (١٩٧٥/١٢/١٤) ثم يعود

المحضر فيذكر أنهم اجتمعوا يوم الأحد ١٩٧٥/١٢/١٤ ، ولم يكن حديثهم يدور إلا على عمر بنجلون وأنهم قضوا ليلة ١٤ ، ١٥ (الأحد ـ الاثنين) عند أحمد سعد دون أن يقدم المحضر سببا لهذا التناقض .

١٢ ـ يقول المحضر أن أحمد سعد قد أمر خزار بثقب عجلة سيارة رونو ١٦ الخاصة بالضحية الواقفة قرب بيته وذلك يوم الأربعاء ١٩٧٥/١٢/١٧ مساء على الساعة ٢١ حيث كان عمر قد خرج في صباح اليوم نفسه مع زوجته ـ كما ذكر على لسان خزار ـ في السيارة الثانية التي كان يملكها كما يفهم من المحضر ـ وقد قام خزار بثقب عجلة السيارة قبيل ذهاب المجموعة ـ كما ورد في المحضر ـ وهذا العمل يعتبر عبثا لا يقوم به عاقل ولا فائدة منه للمجموعة في تحقيق هدفها ، فما الفائدة من ثقب عجلة السيارة والمجموعة تهم بمغادرة المكان لتنام عند سعد كما ورد في الفقرة الموالية ؟ وحتى لو حضر الضحية وحاول تغيير العجلة فلن يكونوا حاضرين في تلك الليلة وبذلك تكون عملية ثقب العجلة لا فائدة منها ثم أن عمر بنجلون لن يحتاج لاستخدام تلك السيارة في تلك الليلة لأنه يشتغل بالثانية . ثم أن سعد نفسه لم يذكر قط انه أمر بهذا أو أن ثقب العجلة قد وقع ، كما أن جميع المتهمين الآخرين لم يذكروا أن هذه الحادثة وقعت كما أن الشاهد السعودي عبد الله عامل محطة البنزين أكد أنه لما أصلح العجلة لم يجد بها أي أثر لضربة سكين . ثم يرتفع مستوى التناقض في الأقوال المنسوبة لخزار عن أحداث صباح اليوم الثاني ١٩٧٥/١٢/١٨ حيث يسجل على لسانه أنهم لم يجدوا سيارة الاستاذ بنجلون يوم ١٩٧٥/١٢/١٨ في مكانها بمحطة البنزين (Total) بمعنى أن خزار ثقب العجلة والسيارة في محطة البنزين فهل كانوا ينوون مهاجمته في محطة البنزين أمام عمالها ومستخدميها ؟ هذا غير معقول ؟ وكيف استطاعوا أن يثقبوا العجلة والسيارة في المحطة دون أن تحدث صوتا ودون أن ينتبه حارس المحطة ؟ ثم أن العادة جرت أن عجلة السيارة اذا ثقبت في أي محطة فان صاحب المحطة يقوم بتغييرها واصلاحها وهذا لا يساعدهم على تحقيق هدفهم لأن الضحية لن يقوم بتغيير العجلة بنفسه . ان هذه التناقضات أيضا تفقد محضر الشرطة حجيته وتجعله غير صالح لادانة من نسب اليه ، فكيف يراد اتخاذه حجة على الشبيبة الاسلامية وكمال أو مطيع ؟.

١٣ ـ نسب لخزار أنه قال ان اجتماع يوم العيد كان في بيت أحمد سعد وفي نفس الفقرة نسب له أنه قال ان الاجتماع وقع في بيت خشان فأين عقد هذا الاجتماع المزعوم وهل هذا يساعد على الاقتناع بحجية هذا المحضر ضد أحد ؟.

١٤ ـ نسب في المحضر على لسان خزار ان اللقاءات أو الاجتماعات الخاصة بهذه المجموعة توالت ثم لم يرد ذكر أي خطة اتفق عليها أو تحدثوا عنها لتنفيذ خطتهم فهل يعقل أن مجموعة تريد تنفيذ مهمة خطيرة مثل هذه تجتمع مرات ولا تتحدث مجرد حديث عن أسلوب للتنفيذ وخطة للعمل ؟ كما أنه لم يرد أي سؤال من الشرطة للمتهم عن الخطة التي يفترض أنهم اتفقوا عليها اذا كانوا حقا قد اجتمعوا وقرروا . ويؤكد هذا عفوية التنفيذ ورعونته فقد كان في وضح النهار الساعة ١٥ و ١٥ دقيقة تقريبا وفي شارع هام يغص بالمارة في هذا الوقت وفي يوم عمل وأمام المقاطعة الثانية للشرطة ـ مباشرة .

١٥ ـ مما يفقد المحضر حجيته أيضا مأخذ شكلية منها : ان المتهم مكث لدى الشرطة سبعة أيام من ١٩ الى ٢٥ ديسمبر ١٩٧٥ وأن في المحضر تصريحا بأن المتهم جرى استنطاقه عدة مرات مما

يشير الى صعوبة الحصول على تصريحات منه ثم ان المحضر لم يسجل عليه التاريخ بالضبط واكتفى بذكر الشهر فقط لا تاريخ اليوم . ثم أن المحضر يذكر أن المتهم مكسور الذراع ونسب له أنه صرح بأن سيارة مجهولة صدمته بعد اغتيال الضحية مباشرة في حين ليس هناك ما يثبت أن المتهم قد انكسر ذراعه قبل اعتقاله ؟ ولا أعتقد ان احدا تكسر ذراعه ويمتنع عن توقيع محضر كهذا .. أو أكثر من هذا . كما يلاحظ أنه لم تكن هناك أي مقابلة فيما بينهم وبين الأستاذ كمال المتهم بالتحريض لدفع كل هذه التناقضات الفاضحة ، مما يؤكد عدم حجية محضر الشرطة شكلا ومضمونا .

ملاحظات حول محضر الشرطة الخاص بالعمري أحمد

١ ـ يلاحظ أن هذا الرجل محشور في هذه القضية حشرا ولا ذنب له إلا أن الصلاة جمعته في المسجد ببعض هؤلاء المتهمين الذين لم تثبت ضدهم أي جريمة لحد الآن .

٢ ـ يلاحظ كذلك أنه لا يعرف مطيع وكمال ولا الشبيبة الاسلامية ولم يحدثه أحد من المتهمين عنها أو عن جمعيتهما كما لم يجر ذكرهما أو ذكر جمعيتهما من قبل المتهمين أثناء حضوره وهذا يؤكد براءتهما وعدم وجود أي علاقة لهما بالمتهمين .

٣ ـ ملفه خال من أي شيء ضد كمال ومطيع وجمعية الشبيبة الاسلامية وبالتالي فهو حجة لهما لا عليهما .

ملاحظات حول محضر الشرطة الخاص بمستقيم محمد

١ ـ نسب لمستقيم أنه ادعى انه تعرف على المتهم أوزوكلا سنة ٧٠ بسبب الجوار وبعد بضعة أيام من تعارفهما أي في سنة ١٩٧٠ دعاه أوزوكلا لمرافقته الى دكان سعد أحمد الذي تلقى فيه دروس دينية وهناك تعرف (أي في سنة ١٩٧٠) على خشان ـ خزار ـ حليم ـ عبد العزيز الذي كان آنذاك ـ أي سنة ١٩٧٠ طالباً في الجامعة وكانوا يدرسون إذ ذاك في ظلال القرآن ـ قبسات من الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ منبر الاسلام .

التعقيب :

يلاحظ أن هذه التصريحات المنسوبة لمستقيم متناقضة ففي سنة ١٩٧٠ لم يكن سعد أحمد يملك دكانا بسيدي معروف ولم يكن قد تعلم الخرازة ، ولم يكن آنذاك ملتزما بالصلاة والعبادة بل انه كما ورد في محضر الشرطة الخاص بسعد لم ينتقل من برشيد الى الدار البيضاء الا في شهر يونيو ١٩٧٠ واشتغل منذ ذلك الوقت في دكان زوج أخته الواقع بحي بوشنتوف زنقه ٨٥ الرقم ٤ ، اما التزامه بالصلاة فلم يكن الا في سنة ١٩٧٣ تبعا لنصائح والدته اما ارتياده للمساجد فلم يكن الا في يناير ١٩٧٥ كما ورد في محضر الشرطة .

يقول بأنه في سنة ١٩٧٠ تعرف على حليم وخشان وخزار وكان يدرس معهم الاسلام ويدعو معهم في تلك السنة إليه وهذا مخالف لما نسب لهؤلاء في تصريحاتهم لدى الشرطة فحليم حسب ما ورد في محضر الشرطة الخاص به لم يتب الى الله ويقلع عن الخمر والحشيش الا قبل سنة واحدة من اعتقاله ، ومعنى هذا أن حليم كان سنة ١٩٧٠ أبعد ما يكون عن دراسة الاسلام أو الاهتمام به أو الالتزام بتعاليمه ، ثم ان حليم نفسه نسب له في محضر الشرطة أنه لم يعرف مستقيم إلا بعد الدخول المدرسي للسنة الدراسية ٧٥ ـ ٧٦ أي بعد اكتوبر ١٩٧٥ .

ـ اما خزار الذي يدعي مستقيم أنه كان يدرس معه الاسلام سنة ١٩٧٠ فانه كما نسب له في محضر الشرطة الخاص به لم يتب ويلتزم بتعاليم الاسلام إلا في رمضان (سبتمبر ١٩٧٤) .

ـ أما معرفة خزار لمستقيم كما ورد في محضر الشرطة الخاص بخزار فلم تكن إلا سنة ١٩٧٣ حيث كانا يلعبان الورق في مقهى شعبي ولم يكونا آنذاك ملتزمين أو مهتمين بدراسة الاسلام ولم يتفقا على التوبة والانقطاع عن التدخين ولعب الورق والالتزام بالصلاة الا في رمضان سبتمبر ١٩٧٤ حسب ما نسب الى خزار من تصريحات في محضر الشرطة .

ـ وهكذا اذا تتبعنا مقارنة هذه التصريحات بما جاء على لسان جميع المتهمين نجدها مناقضة لها على طول الخط .

٢ ـ نسب لمستقيم ان اعضاء المجموعة التي تكلفت بالاعتداء على المسمى المنياوي تضم شخصا اسمه صامدي حسن وأن من اسباب قرارهم الاعتداء على المنياوي هو أنه طرد من الدراسة طالبا لا يسايره في ايديولوجيته الاشتراكية .

تعقيب :

يلاحظ أن المسمى حسن صامدي شارك في الاعتداء على المنياوي كما ورد في محضر الشرطة منسوبا الى مستقيم ومع ذلك فلا نجد لهذا الشخص وجودا بين المتهمين فهل بحثت الشرطة في أمره وتأكدت من براءته فأطلقت سراحه ؟.

ـ أما ما ورد من أسباب الاعتداء على المنياوي وكونه طرد طالبا من الدراسة يختلف معه في عقيدته فكان من حق الشرطة أن تقدم لنا هذا الطالب المطرود أو على الأقل أن تقدم ما يثبت أنها بحثت عنه ولم تجده وما يثبت أن هذه الدعوى صحيحة أو مختلقة .

٣ ـ في جلسة حضرها كل الأعضاء الذين شاركوا في الاعتداء على المنياوي وضمنهم حسن صامدي كما ورد في محضر الشرطة الخاص بمستقيم أخبرهم النعماني بأن جماعتهم قررت تصفية الاستاذ بنجلون .

تعقيب :

من مفهوم هذه الفقرة يبدو أن حسن صامدي مشارك أيضا في قضية بنلجون واذا عرفنا أنه كان من بين المعتقلين لدى الشرطة في أواخر شهر ديسمبر ١٩٧٥ مع المتهمين جاز لنا أن نتساءل لماذا

اطلق سراحه فاذا كانت تأكدت من براءته فمعنى هذا أنها تعترف بعدم صلاحية محاضرها لأن تكون حجة ضد أي كان نظراً لما فيها من تناقض يهدمها من أساسها .

٤ ـ نسب لمستقيم أنه قال (بالحاح من كل الأعضاء المذكورة أسماؤهم سابقا وهم : سعد ـ أوزوكلا ـ خزار ـ خشان ـ صامدي حسن ـ حسن جابري ، قدم لنا عبد العزيز النعماني يوما الحاج كمال والحاج مطيع وذلك خلال محاضرتين دينيتين ألقيتا من طرفهما . وكانت الجملة الفرنسية التي عبّر بها محضر الشرطة عن عملية تقديم الأخوين مطيع وكمال للمجموعة كما يلي :
ABDELAZIZ NOUS A PRESENTE UN JOUR LES NOMMES HADJ KAMAL ET HADJ MOTEI

تعقيب :

يلاحظ أن مكان وزمان المحاضرتين لم يذكرا في المحضر . كما أن لفظ "قدّم لنا" كما عبر عنها بالفرنسية NOUS A PRESENTE لا تفيد أنهم جلسوا الى مطيع وكمال أو اتصلوا بهما اتصالا مباشرا اثناء عملية التقديم أو قبلها أو بعدها وإنما يفهم منها أن المجموعة حضرت مع عبد العزيز محاضرتين وأن عبد العزيز أخبرهم باسم المحاضرين مطيع وكمال مع العلم بأن أسماءهما ليست سرا وليسا رقيبين على النعماني ليمنعاه من أن يدعي ما يشاء .

ودليلنا على أن لفظة PRESENTER لا تفيد الاتصال المباشر نأخذه من محاضر الشرطة نفسها فقد ورد في محضر الشرطة الخاص بسعد أحمد بالصفحة الثانية السطر ٣٩ أن عبد العزيز قدم لهم المسمى المنياوي (بمعنى أنه عرفهم على اسمه وأعطاهم معلومات عنه تحتمل الصواب والخطأ والصدق والكذب) .
IL NOUS PRESENTA LE NOMME MENYAOUI ABEDRRAHIM PROFESSEUR DE PHILOSOPHIE AU COLLEGE DE MOULAY ABDALLAH.

ومن غير المعقول أو المنطقي أن يفهم من لفظة PRESENTER في هذه الجملة أن يكون المنياوي ـ وهو المرشح للقتل من قبلهم ـ قد ساهم في تسهيل مهمتهم وحضر جلستهم ليتعرفوا عليه فلا يقتلوه في الشارع .

٥ ـ نسب لمستقيم أنه قال (ان عبد العزيز أخبرهم بأن مطيع وكمال من أعضاء لجنة ادارة منظمتهم ، ومن خلال محاضرتيهما بدا لمستقيم أنهما ربما ينتميان الى منظمة الاخوان المسلمين) .

تعقيب :

يلاحظ أن مستقيم لم يذكر اسم منظمتهم قط ولم يذكر أن أحدا أخبره بأنه مع زملائه ينتمون الى أي منظمة وانما لأول مرة يذكر أن عبد العزيز أخبرهم بأن كمال ومطيع ينتميان الى لجنة ادارة منظمتهم فلماذا لم تبحث الشرطة عن هذه المنظمة وعن لجنة ادارتها كاملة ما دام مطيع وكمال هما مجرد عضوين في مجموعة أعضاء لجنتها الادارية ؟.

ثم يهدم هذا الادعاء (بأنهما من أعضاء لجنة ادارة منظمتهم) بالفقرة الموالية لهذه الفقرة مباشرة والتي يقول فيها (انه من خلال محاضرتيهما يبدو أنهما ربما ينتميان الى منظمة الاخوان المسلمين) مع العلم بأن منظمة الاخوان المسلمين غير موجودة البتة بالمغرب ولم يسبق أن تقدمت أي جمعية الى السلطة الرسمية بهذا الاسم ثم أن جهل مستقيم وعبد العزيز وجميع المتهمين بالاسم الحقيقي للجمعية التي يرأسها مطيع وكمال يدل على أنهم يجهلون مطيع وكمال كذلك ولا علاقة لهم بالجمعية أو بمطيع وكمال . ثم أن تعبيره (من خلال محاضرتيهما يبدو أنهما ربما ينتميان للاخوان المسلمين) تدل على أن الرجل لا يعرف مجرد انتماء مطيع وكمال وليست له وسيلة لمعرفة انتمائهما الا محاضراتهما . اذ لو كان متصلا بهما مباشرة لأمكنه سؤالهما .

٦ ـ نسب لمستقيم أنه قال (اعتقد أن مطيع وكمال ليسا على علم بتصرفات عبد العزيز) .

تعقيب :

ما دام مستقيم يعتقد هذا ، ولم يستوضح من مطيع وكمال عنه فهذا دليل واضح آخر على أنه لم يتصل بهما اتصالا مباشرا وإلا لكان تأكد من حقيقة علاقة مطيع وكمال بمنظمتهم المزعومة .

وما دام مطيع وكمال لا يعرفان تصرفات عبد العزيز فكيف يعقل أن يكونا من أعضاء لجنة ادارة منظمتهم وكيف يعقل أن يكونا مسؤولين عن تصرفات عبد العزيز التي يجهلانها ؟ أليس هذا دليلا كافيا على براءتهما وعلى أنه لا علاقة لهما بعبد العزيز النعماني أو بمجموعته ؟ ثم هل يعقل أن شخصا يراد له أن يكون عضواً في الشبيبة الاسلامية ولا يعرف اسمها ـ بل يظل يضرب أسداسا في أخماس للتعرف على اسم الجمعية وهو مصرح به لدى الدوائر الرسمية ؟.

٧ ـ نسب لمستقيم أنه قال (يبدو أن عبد العزيز مسخر من طرف أشخاص غير كمال ومطيع ولم يرد عبد العزيز أن يكشف لأصحابه عن حقيقتهم) .

ـ هذا دليل قاطع آخر على أن عبد العزيز لا علاقة له بمطيع وكمال .
ـ كيف وصل مستقيم الى هذا الاستنتاج وهذه القناعة ؟.
ـ لماذا رفض عبد العزيز أن يكشف عن حقيقة من يسخره ؟.
ـ هل فتح البوليس تحقيقا في عدة اتجاهات غير اتجاه الشبيبة الاسلامية وتأكد من ان جميع الجهات الآخرى التي يظن أنها متورطة في هذه القضية بريئة ؟.
ـ لماذا حصرت الضابطة القضائية نفسها في اطار ضيق يوجه التهمة الى جهة واحدة ووحيدة هي الشبيبة الاسلامية ؟.
ـ هناك جهات كثيرة سياسية ونقابية واقتصادية وعقدية استفادت من مقتل بنجلون ولم تشر اليها اصابع البحث أو الاتهام في حين أن الشبيبة الاسلامية هي الخاسر الوحيد من بين جميع التكتلات داخل المغرب ومع ذلك فهي المتهم الوحيد بالرغم من أدلة براءتها .

٨ ـ كيف يعقل أن يعتبر مستقيم وصحبه من جمعية الشبيبة الاسلامية وهو مع أصحابه عاجزون عن الاتصال بمطيع وكمال وعاجزون عن معرفة شيء بسيط عن الجمعية وهو اسمها المصرح به لدى الدوائر الرسمية ؟.

وهل من المعقول أن يقوم مع أصحابه بمهمة خطيرة مثل هذه الأعمال الجنائية دون أن يعرف حتى مجرد اسم المنظمة التي يقال انه منتم اليها ويقوم بما قام به لصالحها كما تريد الشرطة أن تفهمنا ؟.

٩ ـ هل سبق أن سجل هؤلاء المتهمون في سجلات الجمعية المصادرة من قبل الشرطة ؟ هل وجدت لدى أحد منهم بطاقة الانتساب للجمعية التي تعطى لكل عضو عامل ـ أو مؤازر أو محسن كما هو منصوص عليه في قانونها الأساسي (الفصل ٦ البند ١١ ، ١٢) ؟.

فكيف يدعي أحد أنهم ينتسبون للجمعية ؟ ان هذا عين الافتراء بل انه حتى على فرض أنهم ينتمون الى جمعية الشبيبة الاسلامية وهو فرض بعيد الاحتمال وليس له أصل أبدا فان الجمعية ورئيسها مطيع ونائب رئيسها كمال لا يأمرون الناس بالقتل وانما هم ينهون عنه ولا يأمرون الناس بالمعصية .. لأنهم قاموا للنهي عن المعاصي وابعاد الناس عنها .. انهم أناس نذروا أنفسهم للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .. قال تعالى : (ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) . بل وحتى لو أَمَّرَ مطيعٌ وكمال عليهم عبد العزيز وهو فرض بعيد الاحتمال كذلك ولا أصل له أبداً .. فانه لا يجوز لهم بحال من الأحوال أن يطيعوا عبد العزيز في معصية ، اذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

جاء في الصحيحين والنسائي وأحمد عن علي رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث جيشا وأمّر عليهم رجلا فأوقد ناراً وقال : ادخولها فأرادوا أن يدخلوها وقال آخرون انما فررنا منها فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ـ فقال للذين ارادوا أن يدخلوها (لو دخلوها لم يزالوا فيها الى يوم القيامة) ، وقال للآخرين (لا طاعة في المعصية ، انما الطاعة في المعروف) .

ملاحظات حول محضر الشرطة الخاص بأوزوكلا عمر

١ ـ نسب له أنه تعرف على سعد في دكان خشان عبد المجيد بواسطة حليم في حين أن سعد يقول أنه تعرف على المجموعة وضمنها أوزوكلا بواسطة عبد العزيز في دكان حسن جابر كما ورد في محضر سعد .

٢ ـ نسب له أنه اجتمع مع المجموعة في بيت عبد العزيز خلف سينما الكواكب في حين هذا الاجتماع لم يذكره أي أحد من المتهمين الآخرين كما أنه هو نفسه لم يستطع تعيين عنوان هذا البيت .

٣ ـ ورد على لسانه أن عبد العزيز أخبره بأن تحركاتهم كلها تحت اسم (الاخوان المسلمين) وهذا مخالف بتاتا لاسم الجمعية التي ينتمي اليها مطيع وكمال والتي تسمى بالشبيبة الاسلامية ، ونحن نعتقد أن منظمة الاخوان المسلمين ليس لها وجود بالمغرب وما دام قد نسب له أنهم ـ صدقاً أو كذباً ـ ينتمون للاخوان المسلمين ، فهذا تبرئة صريحة للشبيبة الاسلامية ومطيع وكمال الذين ينتميان الى جمعية الشبيبة الاسلامية وهي غير منظمة الاخوان المسلمين .

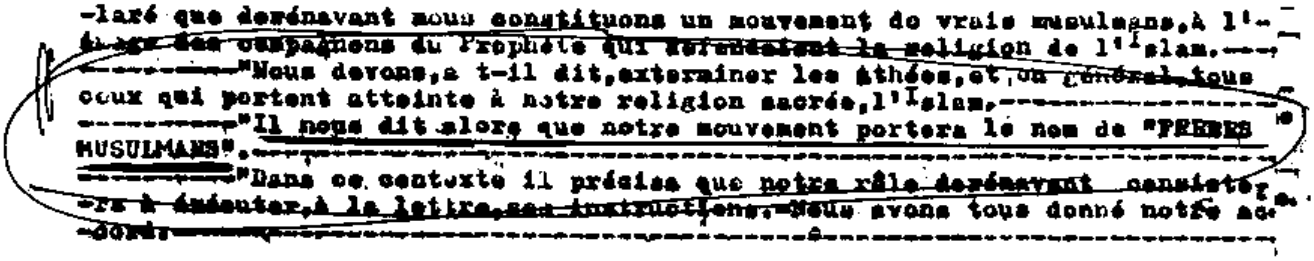
-laré que dorénavant nous constituons un mouvement de vrais musulmans,à l'image des compagnons du Prophète qui fondèrent la religion de l'Islam.
"Nous devons,a t-il dit,exterminer les athées,et en général tous ceux qui portent atteinte à notre religion sacrée,l'Islam.
"Il nous dit alors que notre mouvement portera le nom de "FRERES MUSULMANS".
"Dans ce contexte il précisa que notre rôle dorénavant consistera à exécuter,à la lettre,ses instructions.-Nous avons tous donné notre accord.

من محضر الشرطة الخاص بأوزكلا
الصفحة ٣ السطور من ٢٦ الى ٣٠

٤ ـ نسب له أن عبد العزيز أمر المجموعة ألا تكشف سر جلساتهم لاحد حتى لآبائهم وهذا يؤكد ان عبد العزيز يتصرف لحسابه الشخصي وتبين هذه السرية المطلقة نوعا من العمل مخالفا لعمل جمعية الشبيبة الاسلامية التي تعمل في واضحة النهار بعد حصولها على الترخيص القانوني سنة ١٩٧٢ .

٥ ـ ينسب لأوزوكلا انه في اجتماع يوم العيد ١٩٧٥/١٢/١٣ ببيت سعد التحق بهم عبد العزيز ومعه ثلاث شبان هم حسن النجار ـ أحمد السودور ـ ادريس الاسكافي وقدم عبد العزيز أسماءهم وأخبرهم بأنهم من أعضاء حركتهم في حين أن سعد يقول في محضره ان المجموعة كانت متعارفة من قبل كما لم يذكر أحد من المتهمين الآخرين شخصا اسمه ادريس الاسكافي ولم تجشم الشرطة نفسها مشقة اخبارنا بهوية صاحب الاسم وهل بحثت عنه أم لا ، واذا كانت قد استبعدته من التهمة فعلى أي شيء بنت قرارها ؟ لا سيما وقد تعودنا منها تحاملا شديدا ضد الشبيبة الاسلامية بحيث تنوى للتصريحات أعناقها لتحاول استخراج ما يتيح لها فرصة توريط أعضائها ، أما الأشخاص والهيئات الآخرى التي تدور حولهم الشبهات فان ملفاتهم والتصريحات التي تتعلق بهم تطوى طياً .

أما خزار فيقول أنهم اجتمعوا في بيت خشان والتحق بهم عبد العزيز ـ حسن النجار ـ أحمد السودور ولم يذكر ادريس الاسكافي .

فما هي حقيقة هذا الشخص المجهول الذي لم تهتم به الشرطة ؟.

٦ ـ نسب له أن عبد العزيز قال لهم : (ان دورهم هو التنفيذ الحرفي لكل أوامره وتوجيهاته) ولم يقل : (أوامر الجمعية وتوجيهاتها) وهذا يبين أنه لا يأتمر بأوامر أحد سواء الاخوان المسلمين أو الشبيبة الاسلامية أو غيرهما .

٧ ـ نسب له أنه قال (صرح لنا عبد العزيز بأنه قرر قتل عمر بن جلون) وهذا يدل على أن القرار لعبد العزيز وحده فلو كان من جهة أخرى لكان التعبير غير هذا .

٨ ـ ذكر أن حليم عمر هاجم المنياوي وأثناء هجومه أصاب خشان بجرح وهذا مخالف لما ذكره سعد من أن حليم عمر قام بدور الحراسة فقط ومخالف كذلك لما ذكر على لسان حليم من تصريحات من أن دوره كان تشغيل الدراجة النارية لتيسير هروب سعد ومخالف أيضا لما جاء على لسان مستقيم

من أن حليم لم يشارك في هذه العملية بتاتا وأن الذي كلف بتشغيل الدراجة النارية لتسهيل الهروب هو شخص آخر غير موجود من بين المتهمين ولم تجشم الشرطة نفسها مشقة تقديم تقرير عن سبب عدم متابعته وهو المسمى صامدي حسن .

٩ ـ نسب له أن شخص ادريس الاسكافي شارك في الجلسة التي قرر عبد العزيز أثناءها اغتيال عمر بن جلون وأن هذا الشخص تكلف بمسؤولية النقل الى مكان العملية وتيسير هروب المنفذين ومع ذلك لا نجد هذا الرجل من بين المتهمين وانما نجد افرادا آخرين لا علاقة لهم بالقضية من قريب أو من بعيد هما مطيع وكمال فهل بعد هذا من تحامل ؟.

١٠ ـ ذكر على لسانه انه في يوم الخميس ١٨ ديسمبر ١٩٧٥ دخل أوزوكلا الى بيته في الساعة ١٨ مساء فأخبره أخوه محمد بأن سعد أحمد وخزار مصطفى زاراه على الساعة ١٧ ونصف في البيت وهذا تناقض خطير أيضا اذ في الساعة ١٧ ونصف لم يكن سعد طليقا وانما كان معتقلا عند الشرطة منذ الساعة الخامسة عشرة تقريبا فكيف أمكنه أن يخرج من مركز الشرطة مع خزار ويذهبا الى بيت أوزوكلا وينصحاه بعدم زيارة بيت حسن جابر .

١١ ـ ذكر أنه في رمضان الأخير نصحهم عبد العزيز بالذهاب الى دار الشباب بدرب غلف التابعة لوزارة الشبيبة والرياضة ، بعد الافطار للاستماع الى محاضرتين تلقيان من قبل الحاج مطيع والحاج كمال اللذين يسمع بهما لأول مرة بهذه المناسبة . ولكنه لم يحضر هاتين المحاضرتين وذهب بدلا من ذلك لحضور محاضرة ألقاها أبو بكر الجزائري في المسجد المحمدي .

وهذا يدل على أن أوزوكلا عمر لم يتصل بمطيع وكمال قط وأنهما لم يجتمعا بهذه المجموعة أبدا ولا علاقة لهما بها بدليل أن أوزوكلا يسمع بهما لأول مرة .

(١) انه حتى مجرد الترابط العاطفي بين هذه المجموعة وبين كمال ومطيع غير موجود بدليل أن أوزوكلا فضل عليهما ابا بكر الجزائري الواعظ السعودي الحكومي ولم يحضر محاضرتيهما .

(٢) أن نشاط الرجلين مطيع وكمال نشاط عادي ومشروع بدليل أنه يقع في الأماكن الرسمية وبتعاون مع دور الشباب التي تشرف عليها الوزارة ، وهذا النهج مختلف تماما مع نهج عبد العزيز الذي يأمرهم بكتمان أعمالهم حتى على آبائهم .

١٢ ـ يلاحظ أن أوزوكلا اعترف في محضر الشرطة بأنه لم يسبق أن رأى مطيع وكمال أو تعرف عليهما أو اجتمع بهما أو انهما زارا المجموعة في بعض جلساتها وانما سمع بهما مرة واحدة بمناسبة محاضرتيهما المزعومتين ولم يذهب لحضورهما وهذا كاف لتبرئة ساحتهما .

تعقيب على محضر الشرطة الخاص بحليم

١ ـ نسب لحليم ما يلي : (قبل سنتين من اعتقاله كان غير ملتزم بتعاليم الاسلام وقبل سنة من اعتقاله اهتدى الى الاسلام على يد شخص أردني ثم انضم الى مجموعة من الدعاة يتنقلون من مسجد

الى مسجد من أجل الدعوة الاسلامية وتعرف أثناء هذه التظاهرة الدينية على شخصين مسؤولين في هذه الجماعة هما المسمى البزيوي والمسمى بوشته وأثناء تنقله بين المساجد معهم للصلاة والدعوة تعرف على سعد أحمد .

تعقيب :

كلامه عن توبته قبل سنة من اعتقاله فقط أي في آخر سنة ١٩٧٤ يناقض تصريح مستقيم لدى الشرطة بأنه كان يصلي مع حليم منذ سنة ١٩٧٠ .

ـ توبته كانت على يد شخص مجهول عابر وأجنبي وليس من جمعية الشبيبة الاسلامية وغير مغربي وهذا يؤكد عدم وجود علاقة له بالشبيبة الاسلامية .

ـ يصرح المتهم أنه منتم الى جماعة التبليغ التي يعرف اثنين من مسؤوليها هما البزيوي وبوشته ، وبواسطة (الخرجات) معهم والتنقل معهم الى المساجد تعرف على أحمد سعد ، وانتماؤه الى هذه الجماعة يدحض استنتاج الشرطة الخاص بانتمائه للشبيبة الاسلامية .

٢ ـ نسب له قوله (ان سعد شرح له في أول لقاء قوله تعالى : « فقاتلوا أئمة الكفر » وأوضح له ان الاسلام ثورة يجب أن يشارك فيها وبعد عدة لقاءات فردية دعاه الى تنفيذ أول عملية يوم الثلاثاء (عملية المنياوي) التي شارك فيها حسب قوله حليم ـ سعد ـ أوزوكلا ـ خشان ـ مستقيم ، وبعد هذه العملية دعاه الى العملية الثانية التي قامت بها نفس المجموعة بزيادة خزار فقط .

تعقيب :

يلاحظ أن عملهم هذا لم يسبقه اعداد ولا اجتماع ولا أي عمل يفيد تكوين خلية أو عصابة وهذا يناقض ما نسب للمتهمين الآخرين من وجود اجتماعات ودراسات ومخيمات واعداد .

ـ يلاحظ كذلك من سياق المحضر أن العمل هذا قد كان تحت مظلة جماعة التبليغ التي كان ينتمي اليها حليم وإن كنا لا نتهم هذه الجماعة لأن هذا المحضر وغيره من المحاضر التي هيأتها الشرطة لا تعتبر حجة ضد أي كان نظرا لتناقضها وتضارب معانيها . اذ لو اعتبرت حجة لحققت الشرطة أو قاضي التحقيق على الأقل مع أشخاص كثيرين وردت أسماؤهم تصريحا وتلميحا في محاضر الشرطة ولكنها أغمضت عينها عنهم وأقحمت الشبيبة الاسلامية في شخصي كمال ومطيع دون أن يرد في هذه المحاضر ما يدينهما .

ـ يلاحظ أن حليم لم يذكر من المتهمين بالاشتراك في هذه الأعمال الجنائية الا ستة أفراد هم : حليم ـ وسعد ـ وخشان ـ وأوزوكلا ـ ومستقيم ـ وخزار . وقد قاموا بأعمالهم هذه تحت رئاسة سعد ، وهذا ينافي كذلك ما نسب الى الآخرين من مشاركة : شوقي ـ أشعيب ـ أحمد ـ جابر حسن ـ كندي حسن ـ والعامري ـ صامدي حسن وادريس الاسكافي ، ويعني هذا أن حليم لا يعرف عبد العزيز ولا يعرف الاخرين وفي أبسط الأحوال يبين هذا تضاربا خطيرا بين ما نسب للمتهمين في محاضر الشرطة ، يفقد هذه المحاضر حجيتها ضد أصحابها وبالتالي ضد الغير وفي مقدمتهم موكلي الحاج كمال وصاحبه الحاج مطيع وجمعيتهما .

ـ يلاحظ أنه ذكر أن عملية المنياوي كانت يوم الثلاثاء ٧٥/١٠/٢٠ وهذا مناف لما ذكره سعد من أنها كانت يوم الأربعاء ٧٥/١٠/٢١ .

٣ ـ نسب له أن أوزوكلا وخشان كلفا بتوجيه ركلات ولكمات للمنياوي وأن سعد كلف بطعنه بخنجر وهذا مناف لما ذكره سعد وأوزوكلا ومستقيم من أن خشان هو الذي طعنه أما سكعد وأوزوكلا فضرباه .

٤ ـ نسب له أنه حمل سعد بعد العملية على الدراجة النارية الى دكانه ثم التحق بهما خشان ومستقيم وأوزوكلا فقط وأن محفظة المنياوي بقيت مع سعد ولا يعرف أين مصيرها وهذا مناقض كل التناقض لما نسب لسعد من أنه أخذه حليم على دراجته الى قنطرة شارع ٢ مارس حيث التقيا بعبد العزيز وسلماه المحفظة وكلفهما بتبليغ المجموعة موعدا ليليا في بيت حسن جابر .

٥ ـ نسب لحليم أن المجموعة التي قامت بعملية بن جلون تتكون من أربعة أشخاص فقط هم : حليم ـ سعد ـ خزار وخشان . برئاسة سعد وهذا مناقض تماما لكل ما نسب من تصريحات الى باقي المتهمين .

٦ ـ نسب لحليم أن الذي حدثه أول مرة عن بن جلون وأمرهم بقتله هو سعد وهذا مناقض لكل ما نسب لغيره من المتهمين من أن عبد العزيز هو الذي أمرهم .

٧ ـ نسب لحليم أنه تعرف على بيت بن جلون بواسطة سعد وهذا مناف لتصريحات الاخرين من أن حليم ترصّد بن جلون من المطبعة ومن مكتبه الى بيته كي يستطيع التعرف على عنوانه .

٨ ـ نسب له أن قضى ثلاثة أيام هي الاثنين والثلاثاء والأربعاء ١٥ ـ ١٦ ـ ١٧ من شهر ديسمبر ١٩٧٥ وحده في مراقبة بن جلون وترصده وتتبع حركاته من البيت الى المطبعة أو المكتب وبالعكس وأن بن جلون كان متواجدا في هذه الأماكن طيلة هذه الأيام الثلاثة ، وهذا مناقض تماما لما ورد على لسان المتهمين الاخرين الذين نسب لهم كلهم أنهم كانوا جميعا يذهبون وضمنهم حليم ـ كل يوم من هذه الأيام الثلاثة الى بيت بن جلون ويمكثون الساعات الطوال أمامه ولا يحضر ، فيعودون الى قواعد انطلاقهم بخفي حنين .

٩ ـ هناك تناقضات أخرى بين ما نسب لحليم في محضر الشرطة الخاص به وبين ما نسب لغيره من المتهمين في كثير من المواطن سواء في وصف سيارة بن جلون التي يقول عنها حليم انها بيضاء ويقول سعد انها سيارة رمادية أو في طريقة التمركز أمام بيت بن جلون أو في ذكر تحركاتهم بعد عملية بن جلون وكل هذه التناقضات تهدم محضر الشرطة الخاص بحليم وتجعله غير صالح لأن يكون حجة ضد أي كان .

١٠ ـ لا ننسى أن نشير في الأخير الى أنه لم يرد في هذا المحضر أي ذكر للشبيبة الاسلامية أو لكمال أو مطيع بل وحتى المسمى عبد العزيز الذي يراد له أن يكون حلقة وصل بين الجمعية وبين المتهمين .

١١ ـ نسب له أنه قال بأنه قام بالأعمال الجنائية المذكورة بأوامر من سعد وبدون مقابل . وهذا مناقض لما قال سعد من أن الأوامر كانت من عبد العزيز ولما ادعى عميد الشرطة في رسالته الى السيد قاضي التحقيق من أن مطيع وكمال موّلا هذه الخلية وغطيا نفقة الاعتداء على المنياوي وبن جلون بواسطة أموال الندوة العالمية للشباب الاسلامي بالرياض ، ومن الجدير بالذكر هنا أن سعد نفسه نسب له أيضا أنه لم يتلقَ أي قرش من أي شخص كان ، وكذلك جميع المتهمين الآخرين كما لم يثبت أن أي واحد من المتهمين تعامل مادياً مع الشبيبة الاسلامية أو مع مطيع وكمال الذين لا صلة لهما بهم بتاتا .

١٢ ـ نسجل في الأخير أنه نسب له تصريحات بما يلي :

ـ لم يسبق أن تعرف على مطيع وكمال ولم يسبق أن سمع بهما أو اجتمع بهما أو حضر محاضرة من محاضراتهما .

ليس له أي انتماء سياسي أو نقابي .

لم ينضم للشبيبة الاسلامية ولم يذكر أنه سمع بها أو عرف اسمها ولم يخبره أحد بأنه منضم الى أي جمعية دينية قط باستثناء نشاطه مع جماعة التبليغ تحت اشراف مسؤولين من مسؤوليها هما البزيوي وبوشته .

ملاحظاتنا حول محضر الشرطة الخاص بجابر حسن

١ ـ تأكد لنا من هذا المحضر أن المتهم لم يعرف قط جمعية الشبيبة الاسلامية ولم يسمع بها .

٢ ـ تبين لنا منه كذلك أن المتهم لم يعرف قط مطيع وكمال ولم يسمع بهما .

٣ ـ تبين لنا أنه لم يعرف شيئا عن قضية بنجلون ، أما قضية المنياوي فقد ذكرها بأسلوب مبهم وموجز جدا ولا يفيدنا مطلقاً .

تناقضات محضر الشرطة الخاص بالمتهم شوقي أحمد

١ ـ ذكر على لسان شوقي في محضر الشرطة أن الجلسات كانت تنعقد بحديقة عمومية مواجهة لمسجد حي الجماعة . ولم يذكر فيها أي منظمة أو حزب أو تجمع ، وأنها كانت جلسات بين رفاق ، ولم يعط أثناءها اسمه ولا هويته لأي واحد .

تعقيب :

هذا التصريح يؤكد أن لقاءاتهم كانت عفوية وغير منضبطة تحت أي تنظيم أو تجمع أو حزب أو هيئة .

ـ هذا التصريح يهدم تصريحات من يقول من المتهمين بأنها كانت اجتماعات وكانت بالمساكن والدكاكين .

ـ يهدم أيضا ما نسب لسعد من أن مطيع وكمال زارا المجموعة في أحد اجتماعاتها بمسكن خزار مصطفى .

٢ ـ ذكر على لسان شوقي ان هذه الجلسات كان يحضرها (شوقي ـ عبد العزيز ـ حسن ادريس ـ أحمد سعد) .

تعقيب :

ان هذا يناقض الأقوال المنسوبة لجميع المتهمين بدون استثناء سواء من يقول منهم بأن المجموعة تتكون من عشرة أفراد ، أو الذين يقولون أنها أكثر أو أقل ، يختلف معهم عددا وأشخاصا . فالعدد (خمسة) يخالف عدد ما ذكر جميع المتهمين وأشخاص الأعضاء يختلف شوقي معهم فيه أيضاً .

ـ من هو حسن الذي كان يحضر جلساتهم ومن هو ادريس ؟ ان الشرطة لم تبين لنا من هما ؟.

٣ ـ هذه الجلسات في الحديقة العمومية بدأت قبل شهر واحد فقط من مقتل الضحية أي في نوفمبر ١٩٧٥ .

ـ هذا يوضح أن الاجتماعات بدأت بعد الاعتداء على المنياوي .

ـ هذا يؤكد وهمية الادعاء بأنهم عصابة مجرمين باسم الاسلام أو غيره .

٤ ـ ذكر أنه لم يجر امامه ذكر لمنظمة أو حزب أو حركة أو أشخاص سياسيين أو موضوع سياسي ولم يعط هويته لأحد منهم ولم يطلبها أحد منه ـ كما ورد في محضر الشرطة .

تعقيب :

هذا يؤكد عدم وجود أي علاقة له ولزملائه بجمعية الشبيبة الاسلامية وبمطيع وكمال .

٥ ـ نستخلص من هذا المحضر ما يلي :

ـ ان مجموعتهم ليست تنظيما أو خلية أو عصابة وأنهم مجرد أصدقاء تعارفوا فيما بينهم وأنهم لم ينخرطوا في أي جمعية أو تنظيم سياسي أو عقائدي ..

ـ أنهم لم يسبق أن عرفوا كمال ومطيع أو سمعوا بهما أو بجمعية الشبيبة الاسلامية .

تناقضات محضر الشرطة الخاص بأشعيب

١ ـ في أول المحضر نلاحظ نقطتين أولاهما أن المتهم لم يعتقل ولم يستجوب إلا في ٣٠ نوفمبر ١٩٧٨ أي بعد مضي ثلاث سنوات على الواقعة .

وثانيهما انه نسب له في الخانة المخصصة للنشاط السياسي أنه ينتمي الى جمعية الشبيبة الاسلامية .

تعقيب :

كل المتهمين الآخرين نسب لهم في الخانة المخصصة للانتماء السياسي أنهم لا ينتمون لأي منظمة أو نقابة باستثناء أشعيب الذي اعتقل بعد الواقعة بثلاث سنوات وبعد الحملة الصحفية المركزة ضد الشبيبة الاسلامية وصار بها اسمها على كل لسان .

ـ من دله على هذه الجمعية وسجله عضوا بها اذا كان جميع المتهمين صرحوا بأن ليس لهم انتماء اليها أو لغيرها ؟.

ـ هل يعرف مركز الجمعية وهل سبق أن زاره ؟.

ـ هل أدى قيمة الانخراط ولمن ؟.

ـ هل حصل على بطاقة العضوية ومتى ؟.

ـ من استعراض المحجوزات لم نجد أن واحدا من المتهمين حجزت لديه أي بطاقة عضوية في الجمعية سواء عضوية عمل أو عضوية احسان أو عضوية شرفية . فكيف يعتبر نفسه أحدهم عضوا في الجمعية ؟.

ـ من استعراض المحجوزات لم نجد أن أحدهم حجزت لديه أي وثيقة من وثائق الجمعية أو مراسلة رسمية أو شخصية من أحد اعضائها فكيف يقبل الادعاء بهذه العضوية ؟.

ـ المتهم أشعيب أحمد لم يجر على لسانه في محضر كله أي ذكر لمطيع وكمال سلبا أو ايجابا أو أنه سمع بهما أو عرف عنهما شيئا ، فكيف يعقل أن أحدا ينتمي الى جمعية ما ولا يعرف رئيسها أو نائب رئيسها ولا يسأل عنهما ؟.

ـ في محضر الشرطة لم يذكر أنه تعرف عليهما أما في محضر التحقيق الابتدائي فقد أكد صراحة أنه لم يسبق أن عرفهما أو سمع بهما وأنه ليس عضوا في هذه الجمعية وهذا يهدم كل قيمة محتملة لمحضر الشرطة ـ هذا ويؤكد ما صرح به كل المتهمين لدى الشرطة بأنهم لا ينتمون لأي منظمة سياسية أو نقابية .

ـ لعل محرر المحضر تأثر بالدعاية العامة التي شنتها صحافة معينة ضد الشبيبة الاسلامية باعتبار أن هذا المحضر لم يحرر الا في نوفمبر ١٩٧٨ . أي بعد ثلاث سنوات كاملة من الواقعة .

٢ ـ نسب للمتهم انه في رمضان ١٩٧٤ وهو يناسب اكتوبر ١٩٧٤ تعرف على سعد ، وبعد مضي خمسة شهور من هذا التاريخ طلب منه أن يرافقه الى دار في حي السباتا فوجد بها مجموعة (خزار ـ خشان ـ حليم ـ جابر ـ كندي ـ سعد) .

وقد تم هذا الاجتماع الأول بعد خمسة شهور من التعارف أي في شهر فبراير ١٩٧٥ ثم تواعدوا في هذا الاجتماع على لقاء ثانٍ بمسكن سعد وهناك اتفقوا على قتل بنجلون ، وفي اليوم الموالي هيأوا وسائل التنفيذ ، وبعد ثلاثة أيام نفذوا عمليتهم .

تعقيب :

هذا الترتيب الزمني والتحديد الوقتي لتاريخ القتل ورد كذلك في تقرير الشرطة المرفق بمحضر أشعيب ، مما يبين تأكيد الطرفين (عميد الشرطة الممتاز رئيس المصلحة الاقليمية للشرطة القضائية ، والمتهم أشعيب) على أن هذا هو تاريخ القتل .

ـ من خلال نظرنا لهذا التحديد الوارد في الوثيقتين معا تبين لنا أن عمر بنجلون قد قتل ـ حسب منطوقهما ـ في غضون شهر فبراير ١٩٧٥ أي قبل مقتله الحقيقي بعشرة أشهر تقريباً .

٣ ـ نسب لأشعيب أنه في أول لقاء له بالمجموعة قدموا له على أنهم ينتمون جميعا للشبيبة الاسلامية . وكانت الجلسة كلها حول كتاب « الشيخ قطب » .

تعقيب :

هل حضور المرء لاجتماع أفراد قيل أنهم ينتمون الى جمعية ما يكفي لأن يصير عضوا فيها على فرض أن هذه المجموعة التي تعرف عليها أشعيب من الشبيبة الاسلامية وهو فرض لا أساس له من الصحة ، لا سيما وأعضاء هذه المجموعة أنفسهم لم يدعوا قط أنهم ينتمون اليها ؟ لماذا لم يطلب أشعيب قبل الانضمام المزعوم أي معلومات عن هذه الجمعية من سعد أو غيره ؟ سعد نفسه يقول أنه لا يعرف كمال ومطيع ولا الشبيبة الاسلامية ، فكيف ينفرد هذا التابع له (أشعيب) بصفة الانتماء الى الجمعية دون متبوعه ورئيسه المزعوم الذي هو سعد ؟.

ـ أعضاء هذه المجموعة صرحوا لدى الشرطة بأنهم لا ينتمون لأي منظمة أو جمعية أو نقابة فكيف ينوب عليهم أشعيب ويسبغ عليهم صفة لم يسبغوها على أنفسهم ؟.

٤ ـ نسب لأشعيب أنه في الاجتماع الثاني له بالمجموعة حدثهم سعد عن الأعمال المعادية للاسلام التي يقوم بها بنجلون وألحّ عليهم بقتله .. وانهم حبذوا فكرته دون مناقشة أو جدال .

تعقيب :

كيف يحدثونه أو يتحدثون أمامه عن جريمة خطيرة كهذه وهو لم يجلس معهم إلا مرة واحدة ؟.

ـ سعد نفسه نسب له أن الاجتماعات كانت تعقد برئاسة النعماني عبد العزيز فكيف يقول أشعيب أن الاجتماعات كانت برئاسة سعد ؟.

ـ يقول ان سعد ألحّ عليهم بقتل بنجلون لأعماله المعادية للاسلام وليس لأن الجمعية ومطيع وكمال أمروا بذلك أو يرضيهم أو يريحهم ذلك ، وهذا يؤكد أن القرار ذاتي صدر من سعد أو من

المجموعة دون ايحاء خارجي على فرض أن هذه المجموعة هي التي نفذت الاغتيال وأن هذه التصريحات صدرت منهم حقا ..

ـ ذكر أشعيب انهم حبذوا فكرته ..

وهذا يؤكد ان الالحاح باغتيال بنجلون فكرة شخصية لسعد وأن موافقة الآخرين عليها ذاتية لا أثر فيها لأي مؤثر خارجي .

ـ لو كان أشعيب أو أحد افراد هذه المجموعة أعضاء في الشبيبة الاسلامية لاطلعوا على قوانينها ولعلموا أن قانونها يتنافى مع هذه الأعمال تماما .

٥ ـ التفاصيل التي جاءت على لسانه حول ترصدهم للضحية وتنفيذ الاعتداء كلها مخالفة تماما لما ورد على لسان باقي المتهمين .

٦ ـ ذكر أنه لم يقم بمهمته في تهريب سعد لأن هذا الأخير صدمته سيارة بعد الاعتداء وهذا يؤكد التناقضات الواردة في جميع محاضر الشرطة . ويعتبر رواية جديدة لا سيما اذا تذكرنا ان الذي ادعى أن سيارة صدمته بعد الاعتداء هو خزار وليس سعد .

٧ ـ ذكر انهم اجتمعوا في مسجد السنة بعد العملية ، وهذا مخالف لجميع ما هو مسجل في محاضر الشرطة الأخرى .

٨ ـ ذكر أن المجموعة ذهبت بعد اجتماع مسجد السنة الى منزل جابر حسن بالسباتا وباتت كلها هناك ثم خرجوا في الصباح وذهب كل منهم الى حال سبيله دون أن يعتقلوا .. وهذا يخالف ما ادعاه المتهمون الآخرون من كون المبيت كان في (براكة) العمري التي داهمتهم الشرطة فيها واعتقلتهم .

٩ ـ ذكر على لسان المتهم أن سعد لم يعدهم بأي جزاء دنيوي وأن جزاءهم في الآخرة .

وهذا يؤكد أن فكرة تمويل هذه الأعمال غير صحيحة بتاتا .

١٠ ـ والخلاصة التي نخرج بها أن هذا المحضر لم يرد به ما يمس جمعية الشبيبة الاسلامية ولم يدع فيه أشعيب أنه عرف كمال ومطيع أو رآهما أو سمع بهما .

ملاحظات حول محضر الشرطة الخاص بخشان عبد المجيد

١ ـ ذكر على لسانه في محضر الشرطة أن خزار دعاه للانضمام (الى مجموعة من الناس يدرسون الاسلام) .

ولم يحدد صفة هذه المجموعة ولا هويتها ولا انتماءها .

٢ ـ ذكر أن الجلسات كانت مستمرة بدكان سعد الواقع بحي افريقيا ومن المعلوم أن الدكان بحي

سيدي معروف الأول وليس بحي افريقيا . ثم أن الدكان يؤمه مختلف الزبناء ولا يصلح للاجتماعات أو الدراسة بتاتا .

٣ ـ الأعضاء الذين ذكرهم خشان لا ينطبق عددهم مع ما ذكره باقي المتهمين .

٤ ـ ذكر أن عبد العزيز رئيس هذه الاجتماعات كان يبث فيهم ايديولوجية جديدة وينتقد القوانين والمؤسسات الوطنية .

ـ ما هو المقصود بالايديولوجية الجديدة ؟ مع العلم أن خشان نفسه لم يحصل على الشهادة الابتدائية مثل باقي المتهمين مما لا يجعلهم مؤهلين ثقافيا لمناقشة الايديولوجيات سواء كانت جديدة أو قديمة ، ولعل محرر المحضر يقصد ان الاسلام ايديولوجية جديدة بالمغرب ونسي أن الاسلام موجود بالمغرب منذ أربعة عشر قرنا تقريبا .

ـ كما ان انتقاد القوانين والمؤسسات الوطنية يتناقض مع ما ذكر في نفس المحضر على لسان نفس المتهم من أن الجلسات كانت لدراسة الاسلام فقط .. وهذا يعتبر حشوا جديدا يقصد به استعداء السلطة .. أو لحاجة أخرى في نفس يعقوب !.

٥ ـ ذكر على لسان المتهم أن أول اعتداء قامت به المجموعة وشارك فيه المتهم وقع على شاب لم تكلف الشرطة نفسها مشقة البحث عنه أو تقديمه كضحية ثالث في هذا الملف مع أن المتهم صرح بأنه مستعد لأن يدلهم على بيته . وهذا تنازل خطير عن حق عام لا يمكن التنازل عنه او غض البصر عليه . لأنه من أولويات مهمة رجال الأمن الوطني .. اللّهم اذا أريد من وراء هذه الرواية تضخيم دور هذه المجموعة كعصابة للمجرمين .

٦ ـ ذكر على لسانه أن (عبد العزيز حدثهم عن قتل بنجلون لأن لديه حظوظا كبيرة للفوز في الانتخابات المقبلة) .

تعقيب :

انفرد هذا المتهم بتصريحه أن سبب قتل بنجلون هو امكانية فوزه في الانتخابات المقبلة .

ـ ويلاحظ أنه لم يذكر نوعية الانتخابات هل هي برلمانية أو بلدية أو « برصوية » .

ـ من له المصلحة في ازاحة بنجلون من خوض الانتخابات ؟.

ـ من المتضرر من فوز بنجلون في الانتخابات ؟.

ـ لا يفوتنا هنا أن نبين أن جمعية الشبيبة الاسلامية ليست حزبا ولا نقابة ولا تشارك في الانتخابات بشخصيتها الاعتبارية وأن رئيس هذه الجمعية ونائبه غير مسجلين حتى في اللوائح الانتخابية كناخبين قديما أو حديثا .

ونتمنى أن يظهر في المستقبل المستفيد الحقيقي من ابعاد الضحية عن خوض الانتخابات والفوز فيها .. ووقتها تظهر الحقيقة جلية ويقتنع الكل ببراءة الشبيبة الاسلامية ومؤسسها .

٧ ـ ذكر على لسان المتهم في محضر الشرطة أن المجموعة كانت تترصد الضحية مختبئة قرب بيته في المقاطعة الثانية للشرطة .

وهذا الادعاء لا يمكن تصديقه بتاتا لكون مركز الشرطة لا يمكن أن يكون مركزا للترصد والاختباء ضد أي كان لا سيما اذا كان هذا الترصد قد دام ـ حسب ما ذكر في المحضر ـ أربعة أيام متواليات صباحا ومساء .

وهذا الادعاء اضافة الى أنه مثير للاستغراب ، فانه يفقد هذا المحضر كل موضوعية وحجية .

٨ ـ ذكر على لسانه أن عبد العزيز يتلقى هو أيضا أوامر تخصهم من طرف الحاج كمال والحاج مطيع .

ويلاحظ أنه لم يذكر نوعية هذه الأوامر . ولا كيفية تلقيها منهما . ولا كيف عرف أن عبد العزيز يتلقاها منهما .

مع العلم أنه ذكر على لسانه في صدر المحضر أن اجتماعاتهم كانت لدراسة الاسلام وليست لتلقي أوامر أي كان .

والتوجيهات التي ادعى خشان أنها صدرت لهم من عبد العزيز وردت على صيغة أنها توجيهات شخصية من عبد العزيز وليس على أنها منقولة اليهم من أي كان .

والتبريرات والأسباب التي اعتمدها المتهم لاعتداءاتهم الثلاثة المزعومة كلها وردت على أنها تبريرات ذاتية ناتجة عن قناعات وتحليلات شخصية لا علاقة لها بأي توجيه من خارج مجموعتهم .

كما لم يذكر أنه سبق أن تعرف على هذين الأخيرين (كمال ومطيع) أو تعرف على جمعية الشبيبة الاسلامية أو انخرط فيها .

بل جاء ذكرهما في نهاية المحضر بصورة اعتباطية مرتجلة وبدون مقدمات ودون أن يقتضي ذلك التسلسل المنطقي والواقعي للاستجواب .

٩ ـ ذكر على لسانه في آخر الاستجواب (ان مطيع وكمال حضرا جلسة واحدة من جلساتهم) .

تعقيب :

ـ لم يذكر مكان الاجتماع الذي حضراه .
ـ لم يذكر زمنه .
ـ لم يذكر مناسبته .

ـ جميع المتهمين ـ باستثناء سعد ـ ذكروا في محاضر الشرطة الخاصة بهم على لسانهم أنهم لم يجلسوا قط الى مطيع وكمال في جلسة خاصة . (وهذا يفند الادعاء المنسوب لخشان) .

من هذه التناقضات الواردة في صلب كل محضر من محاضر الشرطة على حدة يتبين لنا بما لا يدع مجالا للشك عدم حجية المحاضر كلها وعدم صلاحيتها لأن تعتبر وسيلة اثبات ضد أصحابها أنفسهم وبالتالي ضد الغير ، كل الغير ، وضمنهم الشبيبة الاسلامية ورئيسها ونائبه .

أيها السادة أعضاء المحكمة الموقرة :

بعد أن بيّنا هذه التناقضات الواردة في كل محضر من محاضر الشرطة على حدة ، استطرد بالمقارنة بين محتويات كل محضر وبين محتويات المحاضر الأخرى ليتبين لنا مرة أخرى ان هذه المحاضر يهدم كل منها الآخر .

(١) : مقارنة بين تصريحات المتهمين في محاضر الشرطة حول ظروف تعارفهم فيما بينهم

سعد : نسب له أنه تعرف على المجموعة بواسطة عبد العزيز النعماني في دكان حسن جابر .

خزار : نسب له أن تعرف صحبة حليم وأوزوكلا ومستقيم على سعد في قرية الجماعة .

أوزوكلا : نسب له أنه تعرف على سعد في دكان خشان عبد المجيد .

العامري : لم يذكر أنه تعرف على سعد أو عبد العزيز أبداً .

مستقيم : نسب له أن أوزوكلا دعاه الى دكان بسيدي معروف وتعرف فيه على سعد وعبد العزيز .

حليم : نسب له أنه تعرف على سعد في السباتة عندما جاء لتأدية الصلاة وأنه لا يعرف أبدا عبد العزيز .

خشان : تعرف على خزار الذي عرفه على المجموعة كاملة في دكان سعد الواقع بحي افريقيا (كما يدعي) وكانت تحت رئاسة النعماني .

شوقي : تعرف على حليم ثم على سعد وعند سعد في دكانه تعرف على عبد العزيز ثم أخذ عبد العزيز يرأس جلسات للمجموعة في حديقة عمومية أمام مسجد حي الجماعة .

أشعيب أحمد : نسب له أنه تعرف على سعد في مسجد بليوط بدرب بوشنتوف ثم بعد خمسة شهور تعرف بواسطة سعد على خزار ـ خشان ـ حليم ـ جابر ـ كندي في دار بحي السباتا دعاه اليها سعد . ولم يتعرف على عبد العزيز قط .

حسن جابر : لم يبين شيئاً .

حسن كندي :

(٢) نوع دراستهم والمساجد التي يرتادونها :

سعد : نسب له أنه يرتاد مساجد : السنة ، المحمدي ، بوشنتوف ، اليوسفي .

خزار : نسب له أن سعد كان يتلو عليهم من كتابي منهاج المسلم وجند الله في مسجد قرية الجماعة مع أن التدريس بالمساجد خاضع لضرورة الحصول على اذن من وزارة الأوقاف .

أوزوكلا : نسب له أن سعد كان يلتقي معه في دكان خشان ويشرح لهم الاسلام وقد استعملوا كتاب معالم في الطريق ومواقف حاسمة للعلماء .

العامري : نسب له أنه كان يرتاد مسجد قرية الجماعة الذي كان يلتقي فيه بصديقه خزار ، ومع ذلك لم يذكر أنه رأى (سعد) ، لا سيما وقد ذكر أنه كلما ذهب الى هذا المسجد وجد أوزوكلا وخزار وخشان وحليم وشوقي ولم يذكر أنه رأى (سعد) بينهم قط مع أنه ذكر على لسان خزار أن سعد كان يتلو على هذه المجموعة في نفس المسجد من كتابي منهاج المسلم وجند الله .

مستقيم : نسب له انه كان يحضر جلسات المجموعة في دكان سعد وكانوا يتلون من كتاب في ظلال القرآن وقبسات من الرسول ومنبر الاسلام .

حليم : نسب له أن سعد تحدث اليه عن الاسلام في مسجد السباتا ولم يتل عليهم في أي كتاب وانما شرح له في لقاء عابر قوله تعالى (فقاتلوا أئمة الكفر) .

خشان : كانوا يدرسون في صحف : المجتمع ـ الشهاب ـ كتب سيد قطب وأبى الأعلى المودودي ، تحت اشراف عبد العزيز وكانت الدراسة في دكان سعد وليست في المساجد .

شوقي : قبل شهر من الحادثة بدأت جلسات المجموعة في حديقة عمومية أمام مسجد السباتا .

أشعيب أحمد : مسجد ولد حبيبة بشارع الفداء ـ مسجد بليوط ببوشنتوف ـ وكانوا يدرسون في كتاب « الشيخ قطب » !.

حسن جابر : لم يذكر شيئاً .

حسن كندي :

(٣) تاريخ تعارفهم :

سعد : نسب له أنه تعرف على المجموعة في رمضان ١٣٩٥ هـ (وهو يوافق سبتمبر ٧٥) .

خزار : نسب له أن المجموعة وهو معها سافروا للمخيم في موسم مولاي عبد الله في شهر يولوز ١٩٧٥ صحبة سعد وعبد العزيز النعماني أي قبل سبتمبر ١٩٧٥ ، أي قبل أن تتعرف المجموعة على بعضها في سبتمبر ١٩٧٥ حسب ما نسب لسعد .

أوزوكلا : يفهم من سياق ما نسب له من أقوال أنه تعرف على سعد في أواخر سنة ١٩٧٤ أو أوائل سنة ١٩٧٥ ولم يذكر أي شيء عن مخيم مولاي عبد الله المزعوم .

العامري : لم يذكر على لسانه أنه تعرف على سعد أو عبد العزيز أو حضر مخيم مولاي عبد الله .

مستقيم : ينسب له أنه كان يجتمع مع المجموعة في دكان سعد سنة ١٩٧٠ مع أن سعد في هذه السنة لم يكن قد تعلم بعد حرفة الخرازة بل ان هذه هي السنة التي جاء فيها الى الدار البيضاء وأقام عند زوج أخته وليس له اذ ذاك دكان قط وعمله مع زوج أخته في درب بوشنتوف .

حليم : لم يجدد تاريخ تعرفه على سعد وإنما يفهم من سياق ما نسب له أن التعارف كان سنة ١٩٧٤ ولم يذكر أنه حضر مخيم مولاي عبد الله ، هذا المخيم الذي لم يتحدث عنه أحد من المتهمين سوى خزار .

خشان : تعرف على خزار قبل الحادثة بسنتين ، ثم بعد اثني عشر اسبوعا تعرف على المجموعة المذكورة (سعد ـ خزار ـ حليم ـ أوزوكلا ـ مستقيم) .

شوقي : تعرف على المجموعة وجلس معها في حديقة عمومية قبل شهر من حادثة بنجلون أي في شهر نوفمبر ١٩٧٥ .

أشعيب أحمد : تعرف على سعد في رمضان ١٩٧٤ ثم على المجموعة بعد خمسة شهور أوائل ١٩٧٥ .

حسن جابر : لم يذكر شيئاً .

حسن كندي :

(٤) الترتيب الكيفي والزمني للتعارف

سعد : في سبتمبر تعرف على عبد العزيز ثم عرفه عبد العزيز بالمجموعة كاملة في جلسة واحدة .

خزار : تعرف على حليم وأوزوكلا في مركز التكوين المهني ، ثم على مستقيم بواسطة أوزوكلا ثم على سعد في مسجد قرية الجماعة ، ثم على عبد العزيز بواسطة سعد وفي مخيم مولاي عبد الله تعرف على خشان ، حسن النجار ، أحمد السودور .

أوزوكلا : تعرف على حليم قبل ست سنوات من الحادثة أي سنة ١٩٦٩ ثم على خشان بواسطة حليم ، وفي دكان خشان تعرف على سعد ، ثم على عبد العزيز بواسطة سعد في نفس الدكان . وفي بيت عبد العزيز تعرف على حسن جابر ، ثم بواسطة حليم تعرف على خزار ثم بواسطة عبد العزيز تعرف على حسن كندي النجار وأشعيب أحمد السودور وشخص آخر هو ادريس الاسكافي .

العامري : في المسجد تعرف على خزار ثم عرفه خزار على خشان ثم على حليم وشوقي .

مستقيم : في سنة ١٩٧٠ كان يصلي مع أوزوكلا في مسجد السباتا وبعد بضعة أيام زار

صحبة أوزوكلا المسمى سعد أحمد في دكانه وعند سعد في دكانه المزعوم تعرف على خشان وخزار وحليم وعلى المدعو عبد العزيز النعماني الطالب في كلية الحقوق . ثم بعد رمضان ١٣٩٥ هـ الموافق لشهر سبتمبر ١٩٧٥م تعرف على شخص آخر يدعى حسن صامدي وعلى حسن جابر .

حليم : نسب له أنه تاب الى الله ثم بعد أربعة أشهر من توبته التقى في مسجد السباته بالمسمى سعد أحمد ثم في نفس المسجد تعرف على خشان وأوزوكلا ثم في دكان سعد تعرف على مستقيم . ثم بعد عملية المنياوي التحق بهم خزار فصار أعضاء المجموعة ستة أشخاص فقط هم : سعد ، حليم ، خشان ، أوزوكلا ، مستقيم ، خزار .

خشان : تعرف على المجموعة قبل الحادثة بسنة وتسعة شهور .

شوقي : تعرف على المجموعة قبل شهر من اغتيال بنجلون أي في نوفمبر ١٩٧٥ .

أشعيب أحمد : تعرف على سعد في مسجد بليوط ببوشنتوف في رمضان ١٩٧٤ وبقى سعد يلقنه الاسلام بصفة فردية في دكانه في جلسات مستمرة ومتوالية وبعد خمسة شهور دعاه الى بيت بحي السباتا فيه المجموعة (الخمسة : خزار - خشان - حليم - كندي - جابر) فقط .

حسن جابر : لم يذكر شيئا .

حسن كندي :

(٥) أماكن الاجتماعات وعددها وترتيبها

سعد : نسب له أن أول اجتماع للمجموعة كان بدعوة من عبد العزيز في معمل حسن جابر (درب السلطان زنقة لا موريسيير) ثم عقدت ستة اجتماعات أخرى متوالية في نفس المكان ، ثم اجتماع واحد في بيت خزار ، ثم عدة جلسات في بيت حسن جابر (جميلة ٥ زنقة ١٢٠ رقم ١١) ثم بعد عملية المنياوي اجتماع واحد في دكان سعد ثم اجتماع واحد في بيت حسن جابر وبعد عيد الأضحى اجتماع واحد في بيت سعد .

خزار : نسب له أن الدروس الدينية بدأت في مسجد قرية الجماعة باشراف سعد ثم انتقلت مرة واحدة الى دكان سعد ثم اجتماع واحد في معمل حسن جابر ثم مخيم دام ١٥ يوماً في مولاي عبد الله ثم اجتماع واحد في بيت حسن جابر بجميلة ٣ (ليس جميلة ٥ كما هو في الحقيقة) ثم اجتماع في مسجد سيدي عثمان ثم آخر في دكان سعد بساحة السراغنة (وليس سيدي معروف الأول كما هو في الواقع) . ثم آخر في مسكن سعد ثم في بيت حسن جابر مرة واحدة ثم دكان سعد مرة أخرى .

أوزوكلا : نسب له أن اجتماعا كان في دكان خشان ثم آخر في بيت عبد العزيز ثم آخر في دكان حسن جابر ثم آخر في مسكن حسن جابر ثم آخر في دكان سعد ثم آخر في بيت حسن جابر ثم آخر في بيت قرب صيدلية افريقيا بحي افريقيا .

العامري : لم ينسب له أنه حضر اجتماعا قط .
مستقيم : نسب له أنه اجتمع مع الآخرين في دكان سعد فقط .
حليم : لم ينسب له أنه اجتمع مع المجموعة للدراسة أو للتخطيط ولو مرة واحدة وانما نسب له انه التقى بفرد أو فردين من المجموعة مرة في المسجد ومرة في دكان سعد .
خشان : الاجتماعات كانت بمسكن سعد الواقع بحي افريقيا .
شوقي : الاجتماعات كانت بحديقة عمومية أمام مسجد السباتا .
أشعيب أحمد : لم تجلس المجموعة الا جلستين أولاهما بدار تقع بحي السباتا والثانية بمسكن سعد أحمد بحي افريقيا .
حسن جابر : لم يذكر شيئا .
حسن كندي :

(٦) الكتب التي ذكروا أنهم كانوا يدرسونها

سعد : لم ينسب له أنهم كانوا يدرسون في كتاب معين وانما كانت دروسهم شفوية .
خزار : منهاج المسلم ـ جند اللّه .
أوزوكلا : المعالم ـ مواقف حاسمة للعلماء .
العامري : كان يتلقى نصائح شفوية فقط من خزار .
مستقيم : الظلال ـ قبسات من الرسول ـ منبر الاسلام .
حليم : لم ينسب له أنهم كانوا يقرأون في كتاب معين أو يعقدون اجتماعات . وانما شرح سعد له مرة واحدة قوله تعالى (فقاتلوا أئمة الكفر) .
خشان : كتب سيد قطب وأبي الأعلى المودودي .
شوقي : لم يدرسوا في كتاب قط وإنما كانوا يتلقون نصائح شفوية من عبد العزيز .
أشعيب أحمد : كتاب (الشيخ قطب) .
حسن جابر : لم يذكر شيئا .
حسن كندي :

(٧) المجموعة التي نفذت عملية المنياوي

سعد : نسب له قوله ان المجموعة تكونت من : خشان ـ أوزوكلا ـ مستقيم ـ حليم ـ جابر ـ سعد باشراف عبد العزيز النعماني ، ولم يذكر المسمى صامدي حسن .
خزار : نسب له أن أوزوكلا أخبره بأن المجموعة تكونت من أربعة أشخاص فقط هم : حليم ـ خشان ـ سعد ـ أوزوكلا وليس من بينهم : صامدي وجابر حسن ومستقيم وعبد العزيز .
أوزوكلا : نسب له أنهم : حسن جابر ـ سعد ـ أوزوكلا ـ حليم ـ مستقيم ـ خشان ولم يذكر صامدي حسن وعبد العزيز .

العامري : لم يذكر شيئا عن الموضوع البتة .
مستقيم : نسب له أنهم : سعد ـ مستقيم ـ أوزوكلا ـ خشان ـ صامدي حسن ـ حسن جابر ولم يذكر وجود حليم من بينهم ولا عبد العزيز .
حليم : نسب له أنهم : سعد ـ خشان ـ أوزوكلا ـ مستقيم ـ حليم . ولم يذكر صامدي حسن ولا جابر حسن ولا عبد العزيز .
خشان : سعد ـ حليم ـ أوزوكلا ـ مستقيم ـ خشان ـ عبد العزيز من بعيد .
شوقي : لا يعلم من نفذ عملية المنياوي ولم يحضرها .
أشعيب أحمد : لم يذكر عنها شيئا ولم يشارك فيها .
حسن جابر : لم يذكر من المجموعة إلا (جابر ـ سعد ـ خزار) وآخرين لم يستطع تحديد أسمائهم .
حسن كندي :

(٨) سبب الاعتداء على المنياوي

سعد : نسب له أن السبب هو أنه ملحد ينتقد الاسلام ومبادئه بشدة .
خزار : لم يذكر السبب ولم يعلم بالأمر إلا بعد رجوعه من السفر .
أوزوكلا : ملحد يشتم الدين الاسلامي الذي يجهله تماما .
عامري : لا علم له بالموضوع .
مستقيم : السبب أن المنياوي عضو نشيط في حزب التقدم والاشتراكية وأنه طرد طالبا يعارضه في أيديولوجيته ولم يذكر اسم الطالب .
حليم : السبب أن المنياوي شتم الدين .
خشان : شيوعي ملحد .
شوقي : لم يشارك في الحادثة ولا يعلم عنها شيئا .
أشعيب أحمد : لم يذكر الحادثة هذه .
حسن جابر : لم يذكر سبب الاعتداء .
حسن كندي :

(٩) يوم تنفيذ عملية المنياوي

سعد : الاربعاء ١٩٧٥/١٠/٢١ الساعة ١٢ و ٤٥ .
خزار : لم يشارك
أوزوكلا : يوم الثلاثاء ١٩٧٥/١٠/٢٠ .
العامري : لا علم له بشيء .

مستقيم : لم يستطع تحديد التاريخ بالضبط أما حضورهم أمام الثانوية فعلى الساعة ١٤ كما نسب له .

حليم : يوم الثلاثاء .

خشان : الساعة ١٥ ولم يحدد اليوم .

شوقي : لم يذكر شيئاً .

أشعيب : لم يذكر شيئا .

حسن جابر : لم يذكر شيئا .

حسن كندي :

(١٠) طريقة الاعتداء

سعد : ضربه سعد في صدره فسقط على الارض وطعنه خشان في بطنه وضربه أوزوكلا بقدمه وجره .

خزار : لم يشارك .

أوزوكلا : طرحه سعد أرضاً وضربه أوزوكلا بقدمه على رأسه وطعنه خشان في بطنه .

العامري : لا علم له بالموضوع .

مستقيم : ضربه سعد برأسه وطعنه خشان ولم يذكر أنه سقط ولم يذكر أن أوزوكلا ضربه برجله وجره .

حليم : كلف أوزوكلا وخشان بتوجيه ركلات ولكمات الى المنياوي وكلف سعد بطعنه بخنجر .

خشان : ضربه سعد بلكمة في وجهه ثم لما سقط ضربه سعد مرة أخرى بسلاح أبيض في أعلى بطنه ثم أخذ سعد حقيبة سوداء ودحرجه خشان وحليم وأوزوكلا بضربات بالأرجل على الأرض .

أشعيب أحمد : لم يذكر شيئا .

شوقي : لم يذكر شيئا .

حسن جابر : لم يذكر شيئا .

حسن كندي :

(١١) هروب المجموعة بعد عملية المنياوي

سعد : بعد الهجوم نسب له (هربت على دراجة نارية كان يقودها حليم والتحقت بعبد العزيز الى قرب قنطرة شارع ٢ مارس وأعطيته محفظة المنياوي وكلفني بتبليغ المجموعة موعداً ليلياً في بيت حسن جابر وعدت الى معلمي **فوجدت الآخرين وبلغتهم الموعد** .

خزار : لم يشارك .

أوزوكلا : نسب له أنهم ذهبوا الى دكان سعد وهناك هنأهم عبد العزيز بنجاح العملية ثم بعد ذلك ذهبوا الى بيت حسن جابر للاجتماع .

العامري : لا يعلم شيئا .

مستقيم : بعد التنفيذ عقد اجتماع عند سعد (لم يذكر الزمان ولا المكان) لاعطاء تقرير حول العملية لعبد العزيز . وبعد هذا كان اجتماع ببيت سعد (لم يذكر الاجتماع الليلي يوم الحادثة عند حسن جابر ولا تهنئة عبد العزيز لهم) .

حليم : شغل الدراجة وأركب خلفه سعد وغادرا المكان وكانت مع سعد محفظة المنياوي ولكي يؤمنا سلامتهما من ملاحقة الآخرين أخذا يمران من أزقة كثيرة قبل دخولهما دكان سعد . ثم التحق بهما خشان ومستقيم وأوزوكلا فقط وتحدث كل منهم عن مهمته . أما المحفظة فينسب لحليم أنه قال : بقيت مع سعد ولا يعرف أين توجد لأنه لم يهتم بمعرفتها . ولم يذكر عبد العزيز قط ولا اجتماعه بهم ولا تهنئته لهم ولا لقاء قنطرة شارع ٢ مارس ولا تسليم المحفظة لأي كان ولا الاجتماع الليلي في يوم الحادثة ببيت حسن جابر .

خشان : فرّ مع صاحبه بين الأزقة .

شوقي : لم يذكر شيئا .

أشعيب : لم يذكر شيئا .

حسن جابر : لم يذكر شيئا .

حسن كندي :

(١٢) المجموعة التي كلفت باغتيال بنجلون

سعد : نسب له أنهم سبعة أشخاص هم : سعد ـ خزار ـ خشان ـ حسن كندي ـ حليم ـ أشعيب أحمد ـ أوزوكلا .

خزار : نسب له أن المجموعة هي التي ذكرها سعد باستثناء أوزوكلا أي ستة أشخاص .

أوزوكلا : نسب له أنهم : أوزوكلا ـ مستقيم ـ حليم ـ خشان ـ خزار ـ سعد ـ حسن كندي ـ أشعيب أحمد وأضاف شخصا آخر هو (ادريس الاسكافي) كما ذكر ان مستقيم قد انسحب من المجموعة قبل التنفيذ . أما أوزوكلا فيقول عن نفسه أنه لم يشارك في التنفيذ لانشغاله بالتدريس في مدرسة حرة يوم العملية ، وبذلك يكون عدد الأفراد متفقا مع العدد الذي صرح به سعد (سبعة أشخاص) ولكنه يختلف معه في أسمائهم .

العامري : لا علم له بالموضوع .

حليم : نسب له أن المجموعة المنفذة تتكون من أربعة أشخاص فقط هم : حليم ـ سعد ـ خزار ـ خشان ، ولم يذكر عبد العزيز ولا غيره من المتهمين .

خشان : خشان ـ سعد ـ حسن النجار ـ أحمد السودور ـ حليم عمر ـ خزار مصطفى وعبد العزيز (٧ أشخاص) .

شوقي ـ : لم يذكر شيئا .

أشعيب : عددهم ستة أشخاص وهم : سعد ـ خزار ـ حليم ـ كندي ـ جابر ـ أشعيب ولم يذكر باقي المتهمين .

حسن جابر : لم يذكر شيئا .

حسن كندي :

(١٣) حديثهم لأول مرة عن عمر بن جلون

سعد : نسب له أن عبد العزيز حدثهم عن الضحية عمر بن جلون لأول مرة في يوم عيد الأضحى (١٩٧٥/١٢/١٣) على الساعة ١٥ و ٣٠ دقيقة في بيت سعد أي قبل الحادثة بخمسة أيام .

خزار : حدثهم عبد العزيز أول مرة عن الضحية في شهر يوليو ٧٥ أما ثاني مرة فقبل الحادثة بخمسر عشر يوما .

أوزوكلا : حدثهم عبد العزيز عن الضحية بن جلون يوم عيد الأضحى ولكنه يتناقض مع نفسه عندما يقول أن موعد يوم ٧٥/١٢/١٣ قد ألغى مع أن هذا هو يوم العيد الحقيقي .

العامري : لا يعرف شيئا .

مستقيم : حدثهم عبد العزيز عن موضوع بن جلون قبل شهرين من يوم الاعتقال أي في أواسط شهر اكتوبر ١٩٧٥ .

حليم : نسب له أن الذي حدثهم عن بن جلون هو سعد وليس عبد العزيز وذلك في جلسة كانت برئاسة سعد وليس عبد العزيز يوم الأحد ثاني عيد الأضحى ١٩٧٥/١٢/١٤ .

خشان : لم يحدد تاريخ حديث عبد العزيز لهم عن بن جلون أول مرة ولكنه ذكر ان آخر جلسة تحدد فيها مخطط الهجوم عليه كان يوم الأحد ١٩٧٥/١٢/١٤ برئاسة عبد العزيز .

شوقي : لم يذكر شيئا .

أشعيب أحمد : حدثهم سعد في بيته عن بن جلون بعد خمسة أشهر من رمضان (اكتوبر) ١٩٧٤ أي في شهر فبراير ١٩٧٥ وقبل التنفيذ بأربعة أيام بمعنى أن بن جلون قتل في فبراير ١٩٧٥ قبل موته بعشرة أشهر !.

حسن جابر : لم يذكر شيئا .

حسن كندي :

(١٤) أسباب الاعتداء على بن جلون

سعد : أخبرهم عبد العزيز بأنه ملحد ينتقد في جريدة المحرر الاسلام والنبي ويلحد في وجود الله .

خزار : أخبرهم عبد العزيز في المخيم بالحاد عمر وكفره وبعد مؤتمر الاتحاد الاشتراكي تكّون لديهم حقد نحو بن جلون بسبب الاستهزاء بالدين وتعريضه بسيدنا عمر بن الخطاب .

أوزوكلا : أخبرهم عبد العزيز بأن بن جلون ملحد وتخوف من امكانية نجاحه في الانتخابات المقبلة .

العامري : لم يذكر شيئا .

مستقيم : أخبرهم عبد العزيز بأن بن جلون إن استطاع النجاح في الانتخابات فان تنظيمهم سيسحق .

حليم : أمرهم سعد لا عبد العزيز بتصفية بن جلون لأنه يوجه في جريدته انتقادات للعقيدة الاسلامية .

خشان : حدثهم عبد العزيز بوجوب تصفية بن جلون لكونه لديه حظوظ كبيرة للفوز في الانتخابات المقبلة .

شوقي : لم يذكر شيئا .

أشعيب : حدثهم سعد عن بن جلون وألّح عليهم بقتله لأن أعماله معادية للاسلام وأنه كان ينشر مقالات في جريدته معادية للشريعة الاسلامية .

جابر : لا شيء .

حسن كندي :

(١٥) التعرف على بيت الضحية وترصده

سعد : نسب له أن حليم ترصد الضحية من المطبعة الى البيت يوم الأحد ١٩٧٥/١٢/١٤ أي قبل أربعة ايام من الحادثة .

خزار : نسب له أن حليم ترصده من مكتبه (لا من المطبعة) الى البيت قبل خمسة عشر يوما من الحادثة .

أوزوكلا : تكلف سعد أحمد وحسن النجار بترصد عمر بن جلون ودلهما عبد العزيز على بيته .

العامري : لا يعرف شيئا .

مستقيم : عبد العزيز كلف حليم عمر وسعد بترصد بن جلون من المطبعة الى البيت .

حليم : تعرف على البيت بواسطة سعد قبل عيد الأضحى بثلاثة أيام ، وقد نسب له أنه ترصده من بيته الى المطبعة وحده مدة ثلاثة أيام متوالية .

خشان : اختبأت المجموعة كاملة للضحية قرب بيته بالمقاطعة الثانية للشرطة ثلاثة أيام .
شوقي : لم يذكر شيئا .
أشعيب أحمد : لم يترصده أحد قبل التنفيذ وانما ذهبوا جميعا للتنفيذ بالمطبعة ثم حاولوا التنفيذ بالمكتب ودلهم سعد على بيته فقتلوه هناك .
حسن جابر : لا شيء .
حسن كندي :

(١٦) يوم الاثنين ١٩٧٥/١٢/١٥م (ذهاب المجموعة الى بيت الضحية)

سعد : نسب له أن المجموعة كلها (سعد ، خزار ، خشان ، أوزوكلا ، حليم ، كندي ، أشعيب) قد ذهبوا الى بيت الضحية الساعة ١٧ .
خزار : نسب له أن ثلاثة فقط هم (سعد ، خزار ، خشان) قد ذهبوا الى بيت الضحية فوجدوا هناك عبد العزيز وحسن النجار وحليم وأحمد السودور الذين كانوا في انتظارهم وأخبروهم بخروج الضحية من بيته قبل حضورهم ولم يذكر أن أوزوكلا حضر مع احدى المجموعتين .
أوزوكلا : نسب له أن حليم وأوزوكلا وخشان ، وشخصاً اخر ليس من بين المتهمين يدعى (ادريس الاسكافي)قد توجهوا الى بيت الضحية يوم الاثنين فوجدوا هناك عبد العزيز وخزار وسعد وحسن النجار وأحمد السودور .
العامري : لم يذكر شيئا .
مستقيم : لم يذكر شيئا .
حليم : نسب له أنه كان يوم الاثنين وحده يتتبع الضحية من بيته الى المطبعة ومن المطبعة الى البيت وأن المجموعة لم تحضر الى بيت بن جلون في هذا اليوم قط .
خشان : اختبأت المجموعة كاملة للضحية قرب بيته بالمقاطعة الثانية للشرطة .
شوقي : لا شيء .
أشعيب : لم يذكر أي يوم من الأيام هذه ولا حتى الشهر ولا التاريخ ومن سياق كلامه يتضح أن بن جلون قتل قبل هذا التاريخ بعشرة أشهر .
حسن جابر : لا شيء .
حسن كندي : •

(١٧) سبب فشلهم في هذا اليوم الاثنين ١٩٧٥/١٢/١٥م

سعد : السبب : هو رجوع الضحية الى بيته باكرا .
خزار : أورد عدة أسباب متضاربة ، مرة قال : ان السبب كان مغادرة الضحية بيته قبل حضورهم ، ومرة قال ان السبب هو اشتباههم في سيارة رونو ١٦ المغرب ٤٩

كانت متوقفة قرب بيته وظنوا أنها سيارة شرطة فغادروا المكان ولم يواصلوا الانتظار ، ومرة قال ان المجموعة انتظرت بدون جدوى امام بيت الضحية ثم رجعوا الى بيوتهم قبل عودته .

أوزوكلا : سبب عدم التنفيذ أن حليم أخبرهم أن بن جلون غائب عن بيته .

العامري : لا شيء .

مستقيم : لا شيء .

حليم : لم يذكر أن المجموعة ذهبت هذا اليوم أصلا الى بيت بن جلون وإنما كان حليم وحده يتتبع الضحية على دراجة نارية طيلة اليوم من البيت الى المطبعة وبالعكس ، وقد كان بن جلون حسب ما نسب لحليم حاضرا طيلة اليوم وليس غائبا كما نسب للآخرين ، وفي المساء رجع حليم الى بيت سعد فوجد فيه المجموعة خشان ـ خزار ـ سعد ، ويلاحظ أن حليم لم يذكر في القضية كلها إلا ثلاثة أشخاص معه ، هم سعد ـ خشان ـ خزار .

خشان : لم يذكر سبب الفشل .

شوقي : لا شيء .

أشعيب أحمد : في المحاولة الأولى التي لم يبين تاريخها ، سبب الفشل هو عدم حضور بن جلون للعمل بالمطبعة صباحا ومساء .

حسن جابر : لا شيء .

حسن كندي :

(١٨) تحرك المجموعة يوم الثلاثاء ١٩٧٥/١٢/١٦م

سعد : ذهبت المجموعة الى بيت الضحية مرتين صباحا على الساعة الثامنة ومساء على الساعة ١٧ .

خزار : كان ذهابهم صباحا على الساعة العاشرة الى الساعة ١٣ وفي المساء كان على الساعة ١٨ الى ١٩ و ٣٠ دقيقة .

أوزوكلا : ذكر أن المجموعة كانت على موعد للقاء يوم الثلاثاء ١٩٧٥/١٢/١٦ الساعة ١٦ فلم يحضر أوزوكلا .

العامري : لا شيء .

مستقيم : لا شيء ، وقد انسحب يوم العيد كما نسب الى أوزوكلا .

حليم : ظل وحده يراقب تحركات بن جلون من الصباح الى الليل ، ثم رفع تقريره الى سعد ، ونام مع المجموعة (خشان ـ خزار ـ سعد) في بيت سعد ، ومعنى هذا أن المجموعة لم تذهب قط الى بيت بن جلون يوم الثلاثاء ١٩٧٥/١٢/١٦ .

خشان : اختبأت المجموعة للضحية قرب بيته بالمقاطعة الثانية للشرطة .

شوقي : لا شيء .

أشعيب : في المحاولة غير المؤرخة لم يخرج بن جلون من بيته الذي انتظروه امامه حتى الساعة ٩ صباحاً .

حسن جابر : لا شيء .

حسن كندي :

(١٩) تحرك المجموعة يوم الأربعاء ١٩٧٥/١٢/١٧م

سعد : ذهبت المجموعة يوم الأربعاء مرتين صباحا على الساعة السابعة ومساءً على الساعة ١٧ .

خزار : ذهبت المجموعة الى بيت الضحية مرتين صباحا ومساءً ، في الصباح لم ينفذوا وكان السبب هو خروج الضحية رفقة زوجته ، أما في المساء فمكثوا ينتظرونه الى الساعة ٢١ فلم يحضر .

أوزوكلا : لم يذكر شيئا في هذا اليوم .

العامري : لا شيء .

مستقيم : لا شيء .

حليم : نسب له أنه قضى اليوم وحده في مراقبة بن جلون وترصده ولم تحضر المجموعة الى بيت الضحية قط في هذا اليوم .

خشان : اختبأت المجموعة للضحية قرب بيته بالمقاطعة الثانية للشرطة .

شوقي : لا شيء .

أشعيب أحمد : لم يذكر إلا ثلاثة أيام للمحاولة فقط ، وفي اليوم الثالث نفذت العملية التي يبدو أنها كانت في شهر صفر ١٩٧٥ حسب ما نسب له .

حسن جابر : لا شيء .

حسن كندي :

(٢٠) ثقب عجلة سيارة بن جلون

سعد : لم يذكر شيئا عن قصة أمره لخزار بثقب عجلة سيارة الضحية ليلة الحادث أي يوم الأربعاء ١٩٧٥/١٢/١٧ ليلا . وبعد يأسهم من رجوع بن جلون الى بيته الساعة ٢١ .

خزار : نسب له أن سعد أمره بثقب عجلة سيارة بن جلون بالسكين أمام بيته ، ففعل وذلك يوم الأربعاء ليلا الساعة ٢١ . أما باقي المجموعة فلم يذكروا ان هذه الحادثة وقعت قط .

الشاهد : السعودي عبد الله بن محمد (عامل محطة البنزين طوطال) :

في ليلة ١٧ - ١٨ (الأربعاء - الخميس) من شهر ديسمبر ١٩٧٥ حوالي الساعة ٢٤ زارني عمر بن جلون بسيارته رونو ١٦ وطلب مني اصلاح العجلة

الأمامية اليمنى وفي الغد الساعة ٨ و ٣٠ دقيقة لما فحصت العجلة التحق بي الزبون بن جلون الذي حضر اصلاح العجلة وكان فيها ثقب واحد ولم يكن بها أي مسمار أو غيره تسبب في ثقبها ولم نعرف سبب الثقب .

(٢١) يوم الخميس ١٩٧٥/١٢/١٨ وهو يوم الحادث

سعد : لم ينسب له أن المجموعة ذهبت الى بيت الضحية في صباح هذا اليوم .

خزار : نسب له أن المجموعة ذهبت في صباح هذا اليوم على الساعة التاسعة الى بيت الضحية ثم رجعوا بعد أن لم يجدوه ثم عادوا الى بيت الضحية في مساء نفس اليوم على الساعة ١٤ .

أوزوكلا : نسب له أنه لم يحضر في هذا اليوم .

العامري : نسب له أنه لم يحضر في هذا اليوم .

مستقيم : نسب له أنه لم يحضر في هذا اليوم .

حليم : نسب له أن المجموعة (وهم أربعة فقط : حليم ـ سعد ـ خزار ـ خشان) ذهبوا الى بيت الضحية **صباح الخميس الساعة (الحادية عشرة) وبقوا هناك الى أن نفذوا عمليتهم** .

خشان : اختبأت المجموعة للضحية قرب بيته بالمقاطعة الثانية للشرطة .

شوقي : لا شيء .

أشعيب : لم يحدد يوم التنفيذ وما هو اليوم الثالث الذي وقع فيه التنفيذ ولا في أي شهر أو تاريخه .. !

حسن جابر : لا شيء .

حسن كندي :

(٢٢) طريقة التمركز أمام بيت الضحية

سعد : لم يذكر طريقة التمركز أمام بيت الضحية قبل التنفيذ .

خزار : نسب له قول (وضعنا سعد أمام شركة أسماك القريبة من منزل بن جلون ، تظاهر أحمد وسعد وأحمد السودور باصلاح دراجتهما النارية بجوار سيارة بن جلون . أما بالنسبة لي فقد مكثت بعيدا منهما بنحو خمسة عشر مترا .

أوزوكلا : لا شيء .

العامري : لا شيء .

مستقيم : لا شيء .

حليم : نسب له أن حليما وقف أمام مركز الشرطة المقاطعة الثانية ، أما خشان فقد **وقف أمام شركةأسماك ، أما خزار وسعد فقد وقفا أمام** بيت عمر بن جلون .

خشان : اختبأنا للضحية قرب مسكنه بالمقاطعة الثانية للشرطة .
شوقي : لا شيء .
أشعيب : لم يذكر كيفية التمركز أمام البيت ـ كان الانتظار أمام بيته فقط يوم التنفيذ .
حسن جابر : لا شيء .
حسن كندي :

(٢٣) الأسلحة المستخدمة

سعد : قضيب حديدي Barre de Fer لسعد .
سكين مطبخ Couteau de Cuisine لخزار سكين يطوى لخشان Couteau Pliant .
خزار : مدية Coutelas لخزار وخشان وضع لهما سعد غمدين من جلد بنى ، وقضيب حديدي Barre de Fer لسعد .
أوزوكلا : قضيب حديدي Barre de Fer لسعد وسكينان Couteaux لخزار وخشان .
العامري : لا شيء .
مستقيم : لا شيء .
حليم : قضيب حديدي Barre de Fer
لسعد ومدية Coutelas لخزار .
خشان : سعد قضيب حديدي ـ وخزار سكين .
شوقي : لا شيء .
أشعيب : **قضيب حديدي لسعد ـ سكينان احداهما لخزار والاخر لخشان .**
حسن جابر : لا شيء .
حسن كندي :

(٢٤) كيف كان وضع المجموعة أثناء التنفيذ

سعد : كان خزار وخشان بجانب سعد وكان أحمد السودور يقوم بالحراسة .
خزار : كان أحمد السودور بجانب سعد ولم يذكر شيئا عن خشان وكان خزار على بعد خمسة عشر متراً منهما .
أوزوكلا : لا شيء .
العامري : لا شيء .
مستقيم : لا شيء .
حليم : كان حليم بجانب مركز الشرطة المقاطعة الثانية ، **أما خشان فكان عند شركة أسماك** . أما سعد وخزار فكانا وحدهما بجانب بيت بن جلون .

خشان : لم يحدد الوضع .
شوقي : لا شيء .
أشعيب أحمد : لم يتحدث عنه .
حسن جابر : لا شيء .
حسن كندي :

(٢٥) التنفيـذ

سعد : نسب له أنه ضرب الضحية على رأسه بالقضيب الحديدي فسقط على ظهره وأخذ يركل سعد برجليه ثم طعنه خزار في صدره .
خزار : نسب له أن الضحية بن جلون بعد أن ضربه سعد أخذ يصيح ويستغيث وأمسك بسعد فطعنه خزار في بطنه مرتين .
أوزوكلا : لا شيء .
العامري : لا شيء .
مستقيم : لا شيء .
حليم : لم يرهم عند التنفيذ .
خشان : سعد ضربه عدة مرات بقطعة حديدية ثم أتى من بعد خزار وطعنه بطعنتين بسكين .
شوقي : لا شيء .
أشعيب أحمد : ضربه سعد بالقضيب على رأسه وخزار طعنه بسكين في بطنه حيث انهارت قواه وسقط أرضاً .
حسن جابر : لا شيء .
حسن كندي :

(٢٦) بعد التنفيـذ

سعد : نسب له على أن المجموعة كانت متفقة على أن تلتحق بعبد العزيز الذي كان بانتظارهم في مسجد السنة ، ولكنه بعد أن حاول الهروب تبعه شخص ألقى القبض عليه وعرف أن هذا الشخص موظف في الشرطة .
خزار : نسب له أن عبد العزيز كان ينتظرهم في بيت سعد وليس في مسجد السنة ، ثم لما وقعت الحادثة ، فر حاملا سكينه وعندما وصل الى ساحة ملعب سباق الدراجات صدمته سيارة ووصل حليم وأخذه على دراجته ، وفي الساعة ١٦ و ٣٠ دقيقة وصلا الى اسباته وأخذه حليم عند طبيب شعبي في حي اسباته ثم ذهبا الى بيت حليم ثم الى بيت خزار ثم الى بيت العامري (البراكة) وألقى عليهم القبض هناك .

أوزوكلا : نسب له أنه قال لما دخلت بيتي الساعة السادسة (١٨) من مساء يوم الخميس ١٩٧٥/١٢/١٨ أخبرني أخي بأن سعد وخزار زاراني في نفس المساء على الساعة ١٧ و ٣٠ دقيقة (أي بعد اعتقال سعد بساعتين ونصف ؟) وتركا له أمرا بألا يزور بيت خزار أو بيت حسن جابر مع العلم أن تقرير الشرطة يقول بأن سعد قد اعتقل ساعة وقوع الجريمة أي حوالي الساعة ١٥ مساء يوم الخميس .

العامري : لا شيء .

مستقيم : لا شيء .

حليم : نسب له أن سعد كان ملاحقا بعد وقوع الحادثة من طرف سائق شاحنة وعلم أنه قبض عليه فالتحق بخزار فوجد بقبضة يده جرحا وحمله خلفه على الدراجة النارية الى قرب مسجد السنة ثم الى طبيب شعبي بحي القريعة ، ثم ذهبا الى بيت خزار ثم الى مسجد السنة مرة اخرى ثم التقيا بخشان في شارع الفداء ثم ذهبا الى بيت حليم في اسباته ثم الى دكان أخ حليم فوجدا شوقي ثم الى مسجد اسباته فالتقيا بالعامري وأخذا منه مفتاح بيته (البراكه) . ثم ذهبا الى بيت شخص اسمه حسن ثم ذهبا الى (براكة) العامري وباتا فيها الى صباح يوم الجمعة حيث اعتقلا اثناء خروجهما لصلاة الصبح .

خشان : لم يذكر شيء .

شوقي : لا شيء .

أشعيب : كان مقرراً أن يُهَرِّب بدراجته النارية سعدا ولكن صدمته سيارة ففر راجلا وحده . ثم اجتمعوا كلهم بمسجد السنة باستثناء سعد ، ثم توجهوا جميعا الى مسكن جابر بحي اسباته ، وقضوا الليل هناك وغادروا مسكن جابر في صباح اليوم الثاني وذهب كل منهم الى حال سبيله دون أن يعتقل أي واحد منهم .

(٢٧) أعضاء هذه العصابة حسب تصريحاتهم (مع العلم أن العصابة يكون أفرادها معروفين ومحدودي العدد)

سعد : عددهم عشرة وهم : سعد ـ خشان ـ أوزوكلا ـ مستقيم ـ حليم ـ حسن جابر ـ عبد العزيز ـ خزار ـ حسن كندي ـ أحمد السدور . ولم يذكر ادريس الاسكافي وحسن صامدي والعامري وشوقي .

خزار : عددهم عشرة وهم نفس الذين ذكرهم سعد ـ كما أنه لم يذكر ادريس الاسكافي وصامدي حسن والعامري وشوقي مثلما فعل سعد .

أوزوكلا : عددهم ٩ وهم : أوزوكلا ـ حليم ـ خشان ـ سعد ـ عبد العزيز ـ مستقيم ـ خزار ـ حسن النجار ـ أحمد السدور ـ ادريس الاسكافي ، أي أنه حذف حسن جابر وشوقي والعامري ـ وأضاف شخصا اخر غير متهم هو ادريس الاسكافي .

العامري : عددهم ٤ وهم : العامري ـ خزار ـ حليم ـ خشان .

مستقيم : عددهم ٩ وهم : مستقيم ـ سعد ـ خشان ـ خزار ـ حليم ـ عبد العزيز ـ حسن جابر ـ صامدي حسن . أي أنه حذف احمد السدور ـ وحسن النجار ـ والعامري وشوقي وادريس الاسكافي وأضاف شخصا آخر هو صامدي حسن .

حليم : عددهم ٤ فقط وهم : حليم ـ سعد ـ خزار ـ خشان ولا يعرف الباقين ..

خشان : سبعة أفراد فقط وهم : خشان ـ سعد ـ أوزوكلا ـ حليم ـ مستقيم ـ خزار ـ عبد العزيز .

شوقي : عددهم خمسة هم : شوقي ـ عبد العزيز ـ حسن ـ ادريس ـ أحمد سعد .

أشعيب أحمد : عددهم ستة أفراد فقط : أشعيب ـ سعد ـ خزار ـ كندي ـ جابر ـ خشان .

حسن جابر : لم يذكر إلا اسم شخصين فقط هما سعد وخزار .. و (آخرين) لم يعرف اسماءهم .

حسن كندي :

مآخذ اضافية تجهز على محاضر الشرطة

المآخذ الاضافية التي تجهز على محاضر الشرطة :

بالاضافة الى التناقض التام الذي احتوى عليه كل محضر من محاضر الشرطة في نفسه والتناقض البادي عند مقارنة كل محضر بالمحاضر الأخرى مما يجعل هذه المحاضر في حكم العدم ويفقدها كل حجية قانونية ضد أصحابها وضد غيرهم ، فان بها ايضا مآخذ اخرى كثيرة تجهز على كل قيمة محتملة لها .

من هذه المآخذ :

١ ـ أشخاص ذكروا في هذه المحاضر ، ومع ذلك فالشرطة لم تقدم لنا أي توضيح في شأنهم : هل هؤلاء الأشخاص حقق معهم ؟ هل تبينت الشرطة في حقيقة ما نسب لهم من مشاركة ؟ لماذا لم تقدم لنا محضر استماع لهم ؟ هل كان ذلك لعدم اقتناعها بجدية التصريحات المنسوبة للمتهمين في هذه المحاضر وعدم حجيتها ؟ وفي مقدمة هؤلاء الأشخاص المسمى حسن صامدي ـ ادريس الاسكافي والشخص الغامض الذي يسمى حسن والذي قيل انه دخل (البراكه) على خزار وحليم عندما كانا مختبئين بها يوم الخمس ١٩٧٥/١٢/١٨ ليلا .

٢ ـ لم تقدم لنا الشرطة رأيها ونتيجة بحثها **في موضوع الشخصيات المجهولة التي تسير عبد العزيز النعماني والتي رفض النعماني أن يكشفها لأتباعه كما جاء على لسان مستقيم محمد في محضر الشرطة الخاص به ، بالسطر ٤٥ ـ ٤٦ من الصفحة الثانية :**

ABDELAZIZ QUI SERAIT MANIPULÉ PAR D'AUTRES PERSONNES QU'IL N'A JAMAIS VOULU DEVOILER.

ومن هذه الفقرة يتضح لنا أن **هناك شخصيات مختفية وراء هذه القضية لم تجشم الشرطة نفسها مشقة تقديم أي تقرير أو رأي عنها . فيا ترى من هي هذه الشخصيات ؟ وما هي حقيقة دورها في هذه الأعمال الاجرامية** ؟ ولماذا حصرت الشرطة نفسها في نطاق ضيق جدا من البحث والتحقيق أي في نطاق اتهام جمعية الشبيبة الاسلامية وحدها ؟ هل لأنها تأكدت بعد البحث أن هذه الشخصيات خيالية لا حقيقة لها أم لأسباب أخرى ؟

٣ ـ نلاحظ أن الشرطة لم تقم **بأي محاولة لتفسير التناقضات الخطيرة الواردة في محاضر الشرطة كاجراء مقابلة بين المتهمين وإلقاء اسئلة عليهم حول هذه التناقضات وعدم قيامها بهذه المقابلة ترك المحاضر في حالة يرثى لها من التناقض الذي أفقدها كل حجية محتملة لها .**

كيف اتخذ قرار قتل بن جلون حسب محاضر الشرطة :

أ ـ سعد :

١ ـ يقول سعد في السطر السابع من الصفحة الثانية في محضر الشرطة الخاص به : (في بداية شهر رمضان حدثني عبد العزيز عن أشخاص ملحدين أو شيوعيين ينتقدون الاسلام ولا يؤمنون بالله العظيم ، وكان ينعتهم بالخونة ، وفجأة اقترح عليّ قائلا : « ألا يجب تأديبهم تأديباً جسدياً » .

ـ والنص الفرنسي الأصلي كما يلي :

VERS LE DEBUT DE RAMADAN, IL ME PARLA D'INDIVIDUS ATHÉS OU COMMUNISTES QUI CRITIQUENT LA RELIGION MUSULMANE ET NE CROIENT MÊME PAS AU DIEU LE TOUT PUISSANT, LES QUALIFIANT DE TRAITRES, ET SUBITEMENT, ME PROPOSA S'IL NE FALLAIT PAS LEUR ADMINISTRER UNE COORRECTION PHYSIQUE.

٢ ـ جاء في نفس المحضر بالصفحة الثالثة السطر ١٢ ـ ١٣ (أمرنا عبد العزيز بالهجوم على بن جلون وتقويمه بشدة) .

والنص الفرنسي :

IL NOUS ORDONNA DE L'ATTAQUER ET LE CORRIGER SEVÈRMENT.

ب ـ خزار :

١ ـ جاء في الصفحة الثانية السطر ٤٣ ـ ٤٤ ـ ٤٥ من محضر الشرطة الخاص بخزار :

ـ (اثناء الاجتماع الذي ترأسه عبد العزيز وحضره : أوزوكلا ـ مستقيم ـ سعد ـ أحمد السودور ـ حسن النجار ـ خشان حليم ـ وأنا خزار ـ قررنا تصفية عمر بن جلون) .

والنص الفرنسي كما يلي :

LORS D'UNE REUNION PRESIDEE PAR ABDELAZIZ LAQUELLE ASSISTEE D'OUZOUGLA, MOUSTAKIM, AHMED SAAD, AHMED SOUDEUR, HASSAN MEUNUISIER, KHACHAN, ET MOI, NOUS AVONS DECIDE D'ELIMINER OMAR BENDJALLOUN.

٢ ـ جاء في الصفحة الثانية السطر ٣٥ ـ ٣٦ من نفس المحضر (بعد هذا المؤتمر تكون لدينا حقد تجاه عمر بن جلون الذي لا يكف عن الاستهانة بديننا) .

والنص الفرنسي الأصلي لهذه الفقرة كما يلي :

APRES LE CONGRES NOUS AVIONS UNE HAINE ENVERS OMAR BEN DJELLOUN QUI NE CESSE D'HUMILIER NOTE RELIGION.

جـ ـ أوزوكلا :

١ ـ جاء في الصفحة ٣ سطر ٢٨ / ٢٩ من محضر أوزوكلا : (بيّن لنا عبد العزيز أن دورنا ابتداء من الآن هو التنفيذ الحرفي لكل توجيهاته وأعطيناه كلنا موافقتنا الكاملة على هذا) .

والنص الفرنسي الأصلي هو :

IL PRECISA QUE NOTRE ROLE **DORENAVANT** CONSISTERA A EXECUTER, A LA LETTRE, SES INSTRUCTIONS. NOUS AVONS TOUS DONNER NOTRE ACCORD.

٢ ـ جاء في نفس المحضر الصفحة ٣ السطر ٣٣ / ٣٤
(عبد العزيز أوضح لنا أنه يجب علينا أن نهاجم الاستاذ المسمى المنياوي) .

والنص الفرنسي كما يلي :

ABDELAZIZ NOUS A DECLARÉ QUE NOUS DEVIONS ATTAQUER UN PROFESSEUR NOMME MENYAOUI.

٣ ـ جاء في نفس المحضر الصفحة ٥ السطر ١٤ / ١٥ :
(أخذ عبد العزيز الكلمة وصرح لنا بأنه قرر قتل عمر بن جلون) .

والنص الفرنسي كما يلي :

PRENANT LA PAROLE, ABDELAZIZ NOUS DIT QU'IL A DECIDE D'ASSASSINER OMAR BEN DJELLOUN.

د ـ **حليم** :

١ ـ جاء في الصفحة ٢ سطر ٥٣ / ٥٤ :
(سعد أحمد ـ وليس عبد العزيز كما ذكره الآخرون ـ وجهنا للذهاب لمهاجمة استاذ اللغة العربية) .

والنص الفرنسي كما يلي :

IL (SAAD) NOUS A INDIQUE QU'ON ALLAIT S'ATTAQUER A UN PROFESSEUR D'ARABE.

٢ ـ جاء في الصفحة ٣ السطر ٣١ / ٣٢ :
(سعد أخذ الكلمة مخاطبا لنا بأننا يجب علينا أن نصفي المسمى عمر بن جلون) .

والنص الفرنسي كما يلي :

CELUI CI (SAAD) A PRIS LA PAROLE POUR NOUS ANNONCER QU'IL NOUS FALLAIT SUPPRIMER LE NOMME OMAR BEN DJELLOUN

هـ ـ **مستقيم** :

ـ جاء في محضره الصفحة ٢ السطر ٧ :
(في هذا الاجتماع تقرر تأديب استاذ ....)

والنص الفرنسي كما يلي :

AU COURS DE CETTE REUNION , IL A ETE DECIDE D'EXECUTER UN PROFESSEUR.

و ـ **العامري** :

لم يرد في المحضر أي ذكر للاعتداء أو القتل وبالتالي ليس فيه عبارة واحدة تفيد أنهم اتفقوا أو أمروا بالاعتداء أو القتل .

ز ـ **خشان** :

جاء في الصفحة ٢ سطر ٥٦ من محضر خشان :
(حدثنا عبد العزيز عن تصفية بن جلون لأن لديه حظوظا قوية للفوز في الانتخابات المقبلة) .

ح ـ **أشعيب** :

جاء في الصفحة ٢ السطر ٨ ـ ٩ ـ ١٠ :
(حدثنا سعد عن الأعمال المعادية للاسلام التي يقوم بها بن جلون وألّح علينا بقتله .. وحبذنا فكرته جميعا) .

ط ـ **شوقي** :

لا شيء .

ي ـ **جابر** : لا شيء .

ك ـ **كندي** :

المحجوزات

ـ بتصفحنا للائحة المحجوزات ومحتوياتها يتأكد لنا عمليا ما ذهبنا اليه من أن عملية ضرب الفكر الاسلامي في هذه القضية واضحة جلية ، وهو أمر خطير للغاية . ويتبين ذلك فيما يلي :

أن كل ما عثر عليه لدى المتهمين هو أشياء عادية جدا ، ولا تتعلق بالقضية المطروحة علينا من قريب أو بعيد .

ذلك أن ما عثر عليه وحجز لا يتعدى كونه صورا فوتوغرافية لأصدقاء ، أو شهادات مدرسية أو شهادات مهنية أو اعدادا من جريدتي المحرر والعلم أو ايصالات ايجار لمسكن أو دكان أو كتبا اسلامية عادية .

واذا أردنا الايجاز والتحديد نقول :

١ ـ ان كل ما حجز لدى المتهمين لا يلقي أي شبهة على موقف جمعية الشبيبة الاسلامية وموكلي كمال وصاحبه مطيع .

٢ ـ ليس من بين المحجوزات أي شيء يمثل علاقة ما للمتهمين بكمال ومطيع والجمعية .

٣ ـ ليس من بين هذه المحجوزات أي شيء في ملك كمال ومطيع والجمعية أو لهم علاقة به .

٤ ـ ليس من بين المحجوزات أي وثيقة أو مراسلة تشير من قريب أو بعيد الى الجمعية أو مطيع وكمال بالتصريح أو التلميح .

٥ ـ لكن الملفت للنظر ، والسابقة الخطيرة في هذا الموضوع هو أن الشرطة حجزت عشرات الكتب الاسلامية المتواجدة في المكتبات العامة والتي تمثل تراث هذه الأمة من عهد النبوة الى يومنا هذا . والتي أرجح أن مكتبات جميع قضاة المغرب ومسؤوليه وعلمائه ومثقفيه تحتوي عليها .

ولم تميز الشرطة في حجزها هذا بين صحيح الامام البخاري الذي هو عبارة عن أحاديث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، ولا بين تفسير القرآن (في ظلال القرآن) الذي هو شرح لكلام الله سبحانه ، ولا بين كتاب الجهاد الذي هو عبارة عن أحاديث للرسول عليه الصلاة والسلام ومأثورات عن صحابته رضى الله عنهم جَمَعها أحد التابعين الأجلاء عبد الله بن المبارك رضى الله عنه ، ولا بين رياض الصالحين ، وهو أحاديث صحيحة للرسول صلى الله عليه وسلم ـ جمعها أحد أئمة السلف

الصالح الامام النووي وعشرات الكتب غيرها مثل الأذكار النبوية ـ ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين ـ منهاج التربية الاسلامية .. الخ .

ـ ماذا تريد الشرطة أن تثبت بحجز هذه الكتب ؟ وكلها لا تحرض على القتل .. وانما تعلم الناس أمور دينهم وتحضهم على التمسك باسلامهم على بصيرة ؟

ـ هل تريد أن تثبت أن هؤلاء المتهمين مسلمون ويطالعون كتب دينهم ؟ واذن كان من اللائق في هذه الحالة أن تعتقل كل المغاربة لأنهم كلهم مسلمون ، وأن تحجز جميع الكتب الاسلامية المتواجدة في الأسواق والمكتبات والبيوت .

إن ما وقع من حجز كتب اسلامية باعثٌ على الألم والحسرة والأسف ..

إن هذه الكتب الاسلامية المحجوزة كان على مسؤولي التعليم عندنا أن يقرروها في برامج التعليم ، كما قررتها دول اسلامية أخرى بدل حجزها ومحاولة اتخاذها وسيلة اثبات في جريمة قتل .

محاضر استماع الشهود

ـ جميع شهود الاثبات في هذه القضية لم يثبتوا شيئا ضد جمعية الشبيبة الاسلامية ورئيسها ونائبه .

بل إن التناقضات التي وقعوا فيها سواء فيما بين الواحد منهم والآخر ، وبينهم وبين ما نسب للمتهمين من أقوال في محاضر الشرطة والتحقيق ، وبين ما ذكرته الشرطة في تقاريرها ، وبين ما ذكره الطبيب الشرعي يلبس هذه القضية ثوبا من الغموض والاضطراب والتناقض ، مما يفقد وثائق القضية المعروضة علينا كل حجية ممكنة ، ويجعل أصل صدور فعل القتل من أي متهم معروض علينا غير ثابت وغير صحيح ، وبالتالي فمظنة التحريض على الجريمة من أي عضو من أعضاء الشبيبة الاسلامية غير وارد اطلاقا .

وإليكم التفاصيل ..

أ ـ الشهود في قضية المنياوي عبد الرحيم :

١ ـ بنكيران عبد الرحيم :

لم يستطع أن يبين أشخاص المعتدين ولا أسماءهم ولم يتعرف عليهم عندما واجه المعتقلين .

٢ ـ عسيلة نزهة :

حكمها حكم الشاهد السابق (بنكيران) .

٣ ـ القادري مصطفى :

حكمه حكم الشاهدين (عسيلة وبنكيران) .

٤ ـ المُعتدَى عليه المنياوي :

لم يستطع أن يصف من اعتدى عليه ولم يتعرف على أي واحد من المعتقلين حينما عرضوا عليه .

ـ صرح لدى قاضي التحقيق بأنه (يعتقد ان الدافع للاعتداء عليه يكتسي صبغة سياسية نظرا لانتمائه الذي يعتقده البعض يتعارض مع الدين الاسلامي) . ولكنه لم يبين منطلقات هذا الاعتقاد . ولا الحيثيات التي أدت به الى هذه القناعة ، كما لم يبين من هم هؤلاء البعض الذين يعتقدون أن مبادىء حزبه تتعارض مع الاسلام .

ب ـ الشهود في قضية بن جلون :

١ ـ حفاظ علال :

شهادة هذا الشاهد تناقض كلية جميع ما ورد في محاضر الضابطة القضائية الخاصة بجميع المتهمين ، وتناقض كذلك ما استنتجته الشرطة ، وما قرره الطبيب الشرعي وما ورد في قرار الاحالة وصك الاتهام .

ويتجلى هذا التناقض فيما يلي :

أ ـ هذا الشاهد رأى الضحية قبل أن يعتدى عليه وهو يحاول فتح سيارته .

ب ـ رأى شخصا واحدا ليس معه أحد يقترب منه ، ولما وصل خلفه ضربه ضربة واحدة بقضيب حديدي على رأسه ، تراجع الضحية بعدها وسقط على الأرض .

جـ ـ عقب سقوط الضحية صرخ الشاهد وهو واقف على متن دراجته النارية وعاتب المعتدي وأخبره بأنه رآه فهرب المعتدي وتبعه سائق شاحنة ومساعده والشرطي بن مالحة بوشعيب ثم الشاهد حفاظ علال وبعد مطاردة شاقة ومقاومة من المتهم اعتقل من قبل الشرطي بن مالحة بوشعيب الذي أوقف سيارة لاحد المارة واستقلها مع المتهم الى مكان الواقعة .

د ـ شهادة حفاظ علال تؤكد أن المعتدى شخص واحد وأنه لم تكن له دراجة نارية ، وأن الضربة واحدة وأن المارة انتبهوا للواقعة حال وقوعها فشاركوا في اعتقال المتهم .. وهذا كله مخالف لما ورد على ألسنة المتهمين في محاضر الشرطة ، ومحاضر التحقيق الابتدائي والتفصيلي وتقرير المعاينة الذي وضعته شرطة المقاطعة الثانية وتقرير الشرطة القضائية .

هـ ـ عندما ووجه الشاهد بالمتهمين لم يعرف أحدا منهم .. ولم يتعرف من بينهم على شخص المعتدي .

٢ ـ الشاهد بن مالحة بوشعيب :

أ ـ تصريحه لدى الشرطة ولدى قاضي التحقيق يؤكد تصريحات الشاهد الأول حفاظ علال الذي شاهد الجريمة بتفاصيلها قبل التنفيذ وبعده .. وذلك في الأمور التالية :

ـ المعتدي شخص واحد .
ـ المعتدي ليس له دراجة نارية .
ـ المعتدى عليه أول الأمر كان ساقطا على الأرض قرب سيارته وليس حوله أي بركة للدماء .

ب ـ بعد القاء القبض على المتهم اثر المطاردة الشاقة واعادته الى مكان الجريمة . وجد الضحية غارقا في بركة من الدماء .. مما يشير الى ان احدا غير المعتدي الأول قد أجهز على الضحية بطعنات قاتلة في الصدر أثناء مطاردة المعتدي وتجمهر العامة حول الضحية .. فمن استطاع القيام بهذا الفعل في هذه الظروف ؟ وكيف تنبه المارة الى المعتدي الأول وطارده بعضهم واعتقلوه ، وتحلق حول الضحية بعضهم الآخر دون أن يستطيعوا التنبه الى المعتدي الآخر أو المعتدين الآخرين الذين أجهزوا على الجريح .. بل لم يشهد أحدهم انه رأى أحدا يجهز عليه .

جـ ـ ذكر الشاهد بن مالحة انه عندما رجع بالمتهم الى مكان الجريمة لم يجد الا تجمعا للفضوليين حول الجثة ، ثم بعد وصوله ذهب لطلب مصالح الشرطة في حين أن تقرير المعاينة الذي وضعته شرطة المقاطعة الثانية ورد فيه (الصفحة ١ الفقرة ٥) أن فرقة الشرطة المكلفة بالبحث والمعاينة بينما كانت منشغلة بعمليات المحضر والبحث في الساعة ١٥ و ٢٠ دقيقة وصل المفتش بن مالحة بوشعيب رفقة الشاهد حفاظ علال والمتهم سعد مكبل اليدين فكيف نفسر هذا التناقض بين الشرطة وبين رجل من رجالها ؟.

لماذا وقع هذا التناقض ؟ من سبق الى عين المكان ؟ رجال شرطة المقاطعة الثانية أم الشاهد بن مالحة بوشعيب ؟

د ـ يؤكد الشاهد بن مالحة أن المعتدي شخص واحد وأنه لم يلاحظ أي شخص ثانٍ كما لم يلاحظ وجود شبهة حول مكان الجريمة ...

٣ ـ الشاهد السعودي عبد الله (عامل محطة البنزين) :

أ ـ لم يشاهد الجريمة قط .
ب ـ أكد أن محطته امتلأت بالمارة على الساعة ١٥ اثر وقوع الجريمة فكيف استطاع (المجهولون) أن يجهزوا على الضحية بعد سقوطها وأثناء تجمهر الناس حولها ؟.

٤ ـ الشاهد القرشاوي مصطفى :

أ ـ أول ملاحظة حول هذه الشهادة هي أن نتساءل :
ـ من طلب الاستماع الى القرشاوي .
هل الحزب ؟ أم أسرة القتيل ؟ أم الشرطة ؟ أم هل اقترح نفسه ؟
ـ نحن نتساءل عن هذا لأنه لم يحضر وقائع الجريمة .

ب ـ ان الاتحاد الاشتراكي طرف في الدعوى اذ انتصب مطالبا بالحق المدني ، بينما الشاهد عضو بالحزب المذكور وموظف في جريدته كما هو مسجل في مقدمة محضر الاستماع لدى

الشرطة . وعليه فشهادته غير مقبولة ولا ينبغي أن يؤدي اليمين . وكل شهادة لا يؤدي صاحبها اليمين تعتبر خبرا والخبر محمول على الصدق والكذب .

جـ ـ القرشاوي بصفته رئيس تحرير جريدة المحرر قد شن حملة صحفية ظالمة ضد الشبيبة الاسلامية ورئيسها مطيع ونائبه كمال ، كما أصدر أحكاما سابقة لأوانها عليهم ومخالفة للقانون اذ وصفهم برؤساء عصابة المجرمين قبل أن يجري أي تحقيق قضائي في القضية . كما نشرت المحرر عدة أكاذيب أخرى صارخة حول القضية ، منها أن الاستاذ كمال اعتقل وهو يحاول الهروب من المغرب في باب سبته ، مع أن الواقع ووثائق القضية ـ يثبتان أنه اعتقل وهو راجع الى المغرب من باب سبته . كما زفت المحرر الى قرائها في شهر ديسمبر ١٩٧٦ خبرا آخر فحواه أن الشرطة اعتقلت المدعو عبد العزيز النعماني ، ومرت لحد الآن أربع سنوات دون أن تصحح هذه الأكاذيب وبغض النظر عما يترتب عن ذلك من حقوق لفائدة موكلي الاستاذ كمال نحتفظ بها لأوانها ، وعما لهذه الحملة الظالمة من آثار على سير القضية ، فإنها كافية لعدم قبول القرشاوي شاهداً في هذه القضية .

د ـ القرشاوي يعيب ، في محضر الاستماع اليه ـ على مطيع أنه انفصل عن حزبه وأنه ينتقد مبادئه وفلسفته ، مع أن النقد والخلاف العقائدي حق لجميع المواطنين ولذا أقرّت الدولة تعدد الأحزاب .

والكل يعرف عواطف المتحزبين ازاء من ينفصل عنهم أو يعارض مبادىء زمرتهم وهذه قرينة أخرى تكشف عواطفه وأحقاده ازاء شخص يعتبره منفصلا عن منظمته ويحمل أفكارا معارضة لفلسفة حزبه الأمر الذي يجعل شهادته مبنية على العواطف والأحقاد ، والمحكمة لا تقبل مثل هذه الشهادات ، كما يجب ألا تستمع اليها .

هـ ـ في أول فقرة من شهادته لدى الشرطة صرح بأن شهادته كانت نتيجة تأثره بالشائعات التي راجت أثناء مراسيم جنازة الضحية ، والتي ذكر أنها تقول ان الجريمة قامت بها مجموعة دينية متعصبة .

وإذا كانت مراسيم الجنازة قد تمت بعد القتل بأقل من أربع وعشرين ساعة فمن هؤلاء الذين روجوا هذه الشائعات ؟ ولماذا لم يذكر أسماءهم ؟ مع العلم بأن التحقيق البوليسي لم يكن قد تم بعد ، ولم يصدر بذلك أي بيان رسمي عن طبيعة الجريمة ومنفذيها ، كما أن سرية التحقيق تتعارض مع الادعاء بأن هذه الشائعات قد راجت فعلا .

و ـ أقوال القرشاوي لدى الشرطة كانت نتيجة تأثره بالشائعات حسب ادعائه في مطلع الفقرة الأولى من محضر الاستماع اليه ، فإن صحّ هذا فإنه لم يكن حرّ الارادة مستقل التفكير متزن الأعصاب أثناء الاستماع اليه من طرف الشرطة وأن الخوف والهلع سيطرا على فكره بحيث استنتج من هذه الشائعات خيالات وأوهاما ذكرته برفيقه القديم ـ حسب زعمه ـ الذي يعتبره متزمتا ، ثم تداعت المعاني لديه في مسلسل خيالي الى أحداث وهواجس ضخمّها في ذهنه ووجدانه توهمه أنه سيكون الضحية المقبلة لهذه المجموعة المتزمتة مما أدى به الى الهلع والشك في كل تحرك عادي بجانبه أو بجوار بيته ، والى أن يتوهم أن كل سيارة متوقفة قرب بيته أو بيت أحد رفاقه في الحزب لها علاقة بالمجموعة المتزمتة دينيا وتكوّن لديه ما يسمى لدى علماء النفس بالفكرة الثابتة .

ز ـ صرح الشاهد بأن المناقشة التي كانت بمنزله بينه وبين مطيع جرت في شهر نوفمبر ١٩٧٤ وأن مطيع أسس بعد هذه المناقشة جمعية الشبيبة الاسلامية . وهذا مخالف للحقيقة فقد صرح مطيع بتأسيس جمعية الشبيبة الاسلامية بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢ .

ـ ما هو قصد القرشاوي من ربط الحادثة بمناقشته مع مطيع ؟.

ـ وبمَا ذكره في آخر أقواله عن شخص مزعوم سأل عن عنوان في الزنقة التي يسكنها القرشاوي ، وبتواجد سيارة متوقفة على ناصية الزنقة التي يسكنها وبها أربعة أشخاص ، وبتواجد سيارة أخرى متوقفة قرب مسكن رفيقه سيناصر الحبيب ؟ هل هدفه أن يتهم جمعية الشبيبة الاسلامية تلميحا لا تصريحاً ؟ كيف ينسجم هذا الاتهام التلميحي مع تصريحه بنفس محضر الشرطة بأنه لا يتهم الجمعية بالتورط في القضية ؟.

ما هي العلاقة بين تصريحه بأنه مهدد بالتصفية وبين بحث شخص مجهول عن عنوان في الزنقة التي يسكنها ؟ لا سيما وأن الشخص الذي زعم أنه هدده ، قد هدده في داخل بيته ـ كما زعم ـ ، اللّهم الا اذا كان القرشاوي قد بلغ به الذعر مداه ، أو أنه يرمي من وراء هذا الى اضفاء نوع من الزعامة والأهمية على نفسه ؟.

ح ـ ادعى الشاهد ان مطيع وجّه اليه والى قيادة الحزب تهديدات بالتصفية ، وهذا شيء خطير على نفسه وعلى حزبه ، فهل تقدم الشاهد أو الحزب الذي ينتمي اليه بشكاية ضد الفاعل بمجرد صدور التهديد .

ط ـ خلاصة ما نخرج به من استعراضنا لأقوال الشهود جميعا أن القرشاوي هو الشخص الوحيد الذي حاول اقحام أعضاء الشبيبة الاسلامية في هذه القضية تلميحا أحيانا وتصريحا أخرى .

وشهادته هذه مرفوضة شكلا وموضوعاً .

شكلا :

لأنه خصم عقائدي ـ حسب قوله ـ للشبيبة الاسلامية ورئيسها . ولأنه أصدر أحكاماً سابقة لأوانها على المتهمين بوصفه لهم بالمجرمين قبل التحقيق في القضية والحكم فيها بصفة قانونية وشرعية . ولأنه نشر أخباراً كاذبة في جريدة المحرر ضد المتهمين عامة وضد الاستاذ كمال بصفة خاصة .

ولأنه طرف في الدعوى بصفته موظفاً في الحزب المطالب بالحق المدني .

أما موضوعاً :

فان أقواله لا تستند على أي اساس صحيح ولم يدل بأي وثيقة أو حجة لاثباتها . كما أن بها من التناقضات المشار اليها أعلاه ، ما يهدمها ويفقدها كل قيمة . ولا أدل على انعدام قيمتها من أن السيد قاضي التحقيق وكذلك السيد النائب العام قد أهملاها تماما ولم يشيرا اليها في قرار الاحالة وصك الاتهام تصريحا أو تلميحا .

ونخرج من دراستنا للمحاضر التي هيأتها الضابطة القضائية للأقوال المنسوبة للمتهمين ، والأقوال الصادرة في الشهود ، والمذكرات الايضاحية وتقرير المعاينة والمحجوزات والرسائل الموجهة الى النيابة العامة ، بحقيقة أساسية مرة ، هي أن هذه الدعوى قد كشفت عن وصمتين أساسيتين عند إعداد هذه الوثائق ، والحصول على محتوياتها .

أولاهما : التجاوز على القانون ، إذ من البديهي أن جميع من أشرفوا على ذلك قد عينوا في مناصبهم تبعاً لمستواهم العلمي ، وبعد أن تلقوا دراسة خاصة بمهمتهم ، وبما يتعلق بها من قوانين وأحكام وهذا التجاوز لا يمكن أن يؤول بالجهل ، اذ الجهل غير جائز في حق من درسها وكلف بمراعاتها .

أما الوصمة الثانية : فهي قصور هذه الوثائق عن الاداء الى حد الخلل ، وقد اتضح من دراستنا هذه مدى الخلل البيّن في ملف هذه القضية المقدم إلينا من قبل الشرطة القضائية .

وواحدة من هاتين الوصمتين كافية لتجريد هذه الوثائق من كل أهلية لاستحقاق ثقة القضاء ، ومن كل حجية قانونية ممكنة .

ولذلك عجبنا كثيرا عندما لاحظنا أن قاضي التحقيق اعتمد على هذه الوثائق التي لا قيمة لها ، وأهدر كل قيمة لمحاضر التحقيق القضائي التي أشرف على انجازها بنفسه والتي ينبغي الاعتماد عليها .

ملاحظاتنا حول التحقيق القضائي (الابتدائي والتفصيلي)

١ ـ محاضر التحقيق الابتدائي لجميع المتهمين بدون استثناء لا تتضمن أي تصريح ضد جمعية الشبيبة أو ضد رئيسها ونائبه .

٢ ـ محاضر التحقيق التفصيلي أكد فيها جميع المتهمين بدون استثناء وبصورة واضحة وجلية وعقب استفسارهم من طرف السادة قضاة التحقيق بأنهم لا ينتمون أبداً لجمعية الشبيبة الاسلامية ولا علاقة لهم بها ولا يعرفون كمال ومطيع أبداً .

ملاحظاتنا حول قرار الاحالة
على غرفة الجنايات الذي قدمه
قاضي التحقيق السيد أحمد الكسيمي

بعد ما اطلع السيد أحمد الكسيمي قاضي التحقيق بالغرفة الأولى لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء على محاضر البحث التمهيدي الذي قامت به الشرطة وقام بالتحقيق الابتدائي والتفصيلي مع المتهمين وأجرى بينهم المقابلة واستمع الى الشهود قدم قراره بإحالة أربعة عشر شخصا فيهم رئيس جمعية الشبيبة الاسلامية مطيع عبد الكريم ونائبه ابراهيم كمال على غرفة الجنايات بتهمة جرائم تكوين عصابة مجرمين والقتل عمدا مع سبق الاصرار والترصد ومحاولة القتل عمدا .... الخ .

والحقيقة اننا فوجئنا بهذا القرار الذي يربط الشبيبة الاسلامية المغربية في شخص رئيسها ونائبه بهذه الجريمة التي لا علاقة لهم بها . فعكفنا نبحث عن الدواعي التي أدت بالسيد قاضي التحقيق الى هذا الاجراء المنافي لأبسط القواعد المنطقية والشرعية والقانونية .

أرجعنا البصر في محاضر الشرطة علنا نجد فيها مبررا لهذا الاجراء فما وجدنا إلا محاضر يهدم كل واحد منها نفسه ويهدم كل واحد منها غيره ثم أرجعنا البصر في محاضر التحقيق الابتدائي والتفصيلي التي أنجزها السيد قاضي التحقيق بنفسه هل نرى فيها من دليل أو قرينة أو شبه دليل أو شبه قرينة على ما ذهب اليه في قراره باحالة قيادة جمعية الشبيبة الاسلامية على غرفة الاتهام فلم نجد في هذه المحاضر إلا تصريحات واضحة بيّنة لا تقبل الشك والتأويل ، تصريحات تبرىء ساحة قيادة جمعية الشبيبة الاسلامية (مطيع وكمال) تبرئة كاملة ، وقد استمع السيد قاضي التحقيق بنفسه الى هذه التصريحات مباشرة . وأشرف على تسجيلها وتوقيعها واعتمادها ثم اذا به يضرب بها كلها عرض الحائط بدون أي داع أو مبرر ويعتمد فقط على محاضر الشرطة في قراره المذكور بالاحالة .

وعجبنا أيضا من أنه وصل من محتويات محاضر الشرطة الى قراره بالمتابعة لقيادة جمعية الشبيبة (كمال ومطيع) نظرا لأن هذه المحاضر نفسها لا تؤدي الى النتيجة التي وصل اليها لعدة أسباب منها :

١) أن كل محضر منها متناقض في نفسه بحيث تهدم محتوياته بعضها بعضاً .

٢) ان محتويات كل محضر متناقضة تماما مع محتويات المحاضر الأخرى .

٣) ان هذه المحاضر احتوت على معلومات خاطئة تماما ، بل ومثيرة للضحك أحيانا أخرى ، كما ورد في محضر أوزوكلا الذي يدعي فيه أن سعد أحمد زاره في منزله يوم الخميس ١٩٧٥/١٢/١٨ على الساعة ١٧,٣٠ مساء في حين أن سعد أحمد إذاك كان معتقلا عند الشرطة .

٤) ان هذه المحاضر كلها وبدون استثناء لم يرد فيها ما يدين قيادة جمعية الشبيبة الاسلامية (مطيع وكمال) أو يدين أي عضو عامل فيها .

ـ كنا نعتقد ولا زلنا نعتقد أن المقدمات تؤدي الى نتائج مناسبة لها ـ فالمقدمات الصحيحة تؤدي الى نتائج صحيحة والمقدمات الخاطئة تؤدي الى نتائج خاطئة تناسبها .

ولكننا لا نتصور ان مقدمات خاطئة تؤدي الى نوع ثالث من النتائج أي الى نتائج لا تتناسب في نوع خطئها بالمرة مع مقدماتها . فالمحاضر المتناقضة التي قدمت للسيد قاضي التحقيق كان من المنطقي والمعقول والقانوني والشرعي أن تكون نتيجة البحث الموضوعي فيها أن تلغى وتستبعد ولا ينظر اليها بالمرة وهذه هي النتيجة المنطقية السليمة للبحث في وثائق ظروف الحصول عليها غير سليمة وأسلوب الحصول عليها غير سليم ، والمعلومات التي تحتوي عليها غير سليمة كذلك . هذا القرار لو اتخذ (قرار استبعاد هذه الوثائق) لكان سليما ومنطقيا ومعقولا وشرعيا وقانونيا .

أما الوجه الثاني للمقدمات الفاسدة التي يعتمدها الباحث ويعتبرها ـ خطأ منه ـ صحيحة فهو أن يكون الخطأ في النتائج مناسبا للخطأ في المقدمة بحيث يدين قاضي التحقيق مَنْ ادانته محاضر الشرطة ويبرىء من برأته ، وذلك بأن يعتمد هذه المحاضر على علاتها في ادانة من تدينه وتبرئة من تبرئه وحتى بهذا المنطق فان قيادة جمعية الشبيبة الاسلامية (مطيع وكمال) لا ينبغي أن تتابع .

وإنما كان من اللائق والمنطقي ومن صميم مقتضيات محاضر الشرطة التي بين أيدينا أن يعلن عن عدم متابعتهما .. وهذا الوجه من أوجه التناسب بين المقدمات والنتائج على علاته لم يسلكه السيد قاضي التحقيق .

وإنما طلع علينا بفتح جديد في عالم المنطق والتناسب بين المقدمات والنتائج .. هذا الفتح الجديد لم نجد له أصلا في علم الكلام ولا المنطق ولا الفلسفة ولا القانون ولا الشرع .. ولا في أي علم من العلوم المتداولة بيننا ثم رجعنا الى العلوم العامية والدارجة ففوجئنا بأن له أصلا في الأمثال العامية وهو (طاحت الصومعة عقلوا الحجام) فهل بهذا المنطق يحكم بين الناس ؟ هل بهذا المنطق يدان الناس ويرسلون الى السجون والمشانق ؟.

فما السر في هذا يا ترى ؟ كيف استطاع السيد قاضي التحقيق أن يصل الى هذه النتائج من تلك المقدمات ؟.

الجواب بسيط جدا .. انه لم يجشم نفسه الا ثلاث قرارات :

١) ضرَبَ بعرض الحائط التحقيق الابتدائي والتحقيق التفصيلي اللذين أجراهما بنفسه واستبعدهما عمليا استبعادا كاملا .

٢) وضع بأسلوب انشائي خلاصات لمحاضر الشرطة لا تمت لهذه المحاضر بصلة .. وقوّل فيها المتهمين أقوالا لا علاقة لها بما سجل باسمهم فيها .

٣) بنى على هذه الخلاصات غير الحقيقية حكمه بالاحالة ، وهكذا أخذت القضية شكل مسرح « اللامعقول » .

فالقضية في جوهرها قضية واحدة يعلم الله كيف نفذت ومن نفذها ولكن من المنطقي أنها نفذت بطريقة واحدة ونفذها أفراد معلومون ، ولكن الغريب والعجيب واللامعقول أنها تقدم لنا في كل محضر من محاضر الشرطة على شكل مسرحية مختلفة تماما عما هي عليه في المحاضر الأخرى .

وبذلك يجوز أن نقول بأنها نفذت على أحد عشر شكلا بعدد المتهمين في القضية .

ثم لما أحيلت الى قاضي التحقيق أعطيت في التحقيق الابتدائي صورة أخرى فصارت اثنتي عشرة مسرحية .. ثم في التحقيق التفصيلي أعطيت صورة أخرى فصارت ثلاث عشرة مسرحية .. ثم عندما صاغها السيد قاضي التحقيق في خلاصات قرار الاحالة أعطاها شكلا آخر جديدا فصارت أربع عشرة مسرحية .. وسوف نرى أن النيابة العامة أعطتها شكلا آخر في صك الاتهام فصارت خمس عشرة مسرحية ، فأي مسرح للامعقول هذا ؟.

ويتضح ما ذهبنا اليه بمجرد مقارنة بسيطة بين قرار الاحالة ومحاضر الشرطة .

وقد كان من المناسب والمفيد أن نقوم بمقارنة مستقصية لأوجه الخلاف بين قرار الاحالة ومحاضر الشرطة التي اعتبرها قاضي التحقيق مصدره الوحيد لمتابعة قيادة جمعية الشبيبة الاسلامية لولا خوف التطويل والاطالة ـ لا سيما وهذا الأمر يهم مختلف زملائي المحامين الآخرين الذين يدافعون عن باقي المتهمين .. ولعل كل واحد منهم يقوم بدوره فيما يتعلق بالمتهم الذي ينوب عنه .

ونحن في كلمتنا هذه سوف نقتصر على المقارنة بين قرار الاحالة ، وبين محاضر الشرطة .. الوثيقة الوحيدة المعتمدة من قبل قاضي التحقيق ، فيما يتعلق بقيادة جمعية الشبيبة الاسلامية .

١) جاء في قرار الاحالة : ان المتهم سعد صرح لدى الشرطة بأنه ينتمي الى منظمة دينية مكونة من عشرة أفراد يسيرها المدعو النعماني عبد العزيز (المرجع : الفقرة الأولى تحت عنوان البحث التمهيدي صفحة ٢ من قرار الاحالة) .

تعقيب : بمراجعتنا لمحضر الشرطة الخاص بأحمد سعد لم نجد أثرا لهذا التصريح ولا ما يفيد معناه سواء كانت هذه المنظمة دينية أو سياسية أو ثقافية ، كما لم يرد على لسانه حسب محضر الشرطة نفسه أي اسم لأي منظمة سياسية أو دينية .

فلم يذكر قط اسم جمعية الشبيبة الاسلامية ولا منظمة الاخوان المسلمين ولا غيرها من الجمعيات الدينية الأخرى .

٢) ورد في قرار الاحالة أن المتهم سعد صرح لدى الشرطة بأن النعماني كان يحدث المجموعة عن مُسيري المجموعة الدينية (الفقرة الثانية تحت عنوان البحث التمهيدي صفحة ٢ من قرار الاحالة) .

تعقيب : بمراجعتنا لمحضر الشرطة الخاص بسعد لم نجد أي أثر لهذا التصريح وبالتالي لم ترد به اي اشارة أو تلميح أو تصريح الى أن النعماني قد حدثهم ولو مرة واحدة عن مُسيري الجمعية الدينية .. سواء كانت هذه الجمعية هي الشبيبة الاسلامية أو غيرها من الجمعيات الكثيرة المنتشرة في المغرب .

٣) ورد في قرار الاحالة أن المتهم سعد صرح لدى الشرطة بأن جميع أفراد المجموعة كانوا يرغبون ويلّحون في الاتصال بالمُسيرين (الفقرة الثانية تحت عنوان البحث التمهيدي الصفحة الثانية من قرار الاحالة) .

تعقيب : لم نجد كذلك أي أثر لهذا التصريح في محضر الشرطة الخاص بسعد بل لم نجد أثرا لأي مطلب قدمته المجموعة للمسمى النعماني .. بل لم يرد في المحضر أي تساؤل منهم عن اسم اي منظمة من المنظمات أو جمعية من الجمعيات أو شخص من الأشخاص .

٤) ورد في قرار الاحالة أن المتهم سعد صرح لدى الشرطة أن النعماني قدم اليهم في منزل خزار مصطفى كلا من مطيع وكمال بصفتهما مُسيرين (الفقرة الثانية تحت عنوان « البحث التمهيدي صفحة ٢ من قرار الاحالة) .

تعقيب : لم يرد في محضر الشرطة الخاص بسعد أن النعماني قدم كمال ومطيع بصفتهما مُسيرين .. وانما بصفتهما (مسلمين داعيتين وناصحين ـ وأستاذين) بالتعبير الفرنسي كما جاء حرفيا في محضر الشرطة :

CES DEUX DERNIES NOUS ONT ETE PRESENTES PAR ABDELAZIZ EN TANT QUE MUSULMANS PERVENTS ET CONSEILLERS ET MAITRES.

(المرجع : محضر الشرطة الخاص بسعد صفحة ٢ السطر ٢٨ / ٢٩) .

٥) ورد في قرار الاحالة : أن المتهم سعد صرح لدى الشرطة بأن تقديم عبد العزيز للأخوين كمال ومطيع كان أثناء اجتماع ضم مجموعة عبد العزيز النعماني مع الأخوين كمال ومطيع في بيت خزار مصطفى (الفقرة الثانية تحت عنوان البحث التمهيدي صفحة ٢ من قرار الاحالة) .

تعقيب : هذا الاجتماع المزعوم الذي قيل أنه وقع في بيت مصطفى خزار لا أساس له من الصحة لعدة أسباب :

١ ـ فصاحب البيت خزار مصطفى نفسه ينفي في محضر الشرطة الخاص به وقوع هذا الاجتماع بل يؤكد قائلا : لم أتعرف على أي شخص يسير تنظيم المجموعة غير عبد العزيز .

وكما ورد حرفياً باللغة الفرنسية في محضر الشرطة الخاص بخزار صفحة ٤ السطر ٥١/٥٢ :

JE N'AI FAIT LA CONNAISSANCE D'AUCUNE PERSONNE A PART D'ABDELAZIZ QUI DIRIGE L'ORGANISATION.

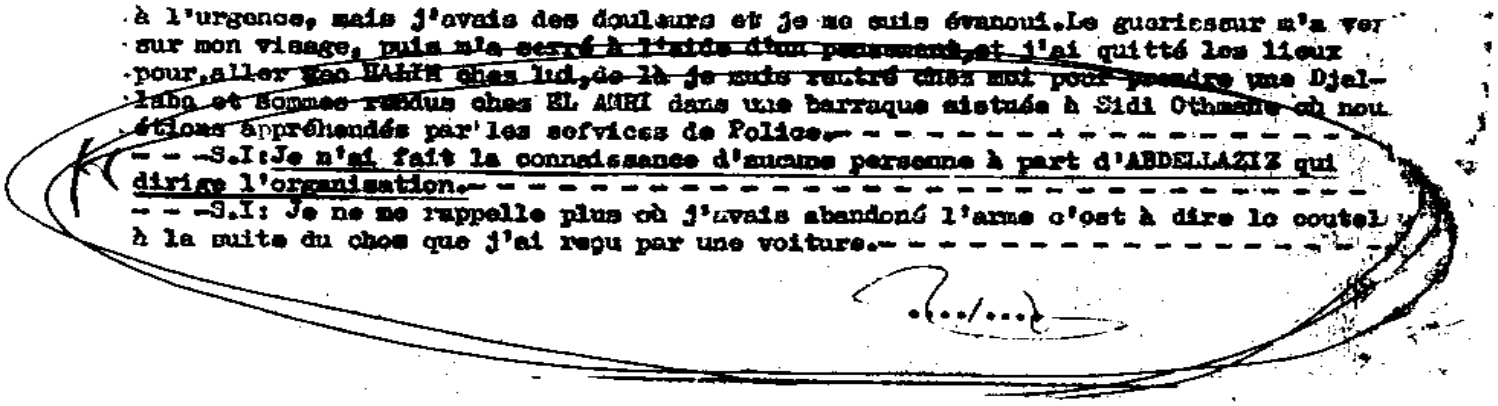
à l'urgence, mais j'avais des douleurs et je me suis évanoui.Le guerisseur m'a ver
sur mon visage, puis m'a serré à l'aide d'un pansement,et j'ai quitté les lieux
pour,aller Rue HABRI chez lui,de là je suis rentré chez moi pour prendre ma Djel-
laba et Sommes rendus chez EL AMRI dans une barraque sistuée à Sidi Othmane où nou
étions appréhendés par'les sofvices de Police.- - - - - - - - - - - - - - - - - -
- - -S.I:Je n'ai fait la connaissance d'aucune personne à part d'ABDELLAZIZ qui
dirige l'organisation.- -
- - -S.I: Je ne me rappelle plus où j'avais abandonné l'arme c'est à dire le couteau
à la suite du choc que j'ai reçu par une voiture.- - - - - - - - - - - - - - - -
.../...

من محضر الشرطة الخاص بخزار
الصفحة ٤ السطر ٥١ / ٥٢

٢ ـ جميع المتهمين الآخرين لم يرد في محاضرة الشرطة الخاصة بهم أنهم اجتمعوا في بيت خزار مصطفى ولو مرة واحدة في حياتهم سواء بحضور كمال ومطيع أو بدون حضورهما ، وهذا يؤكد وهمية هذا الاجتماع .

٦) ورد في قرار الاحالة أن المتهم سعد صرح لدى الشرطة أن مطيع وكمال نصحا المجموعة

أثناء الاجتماع المزعوم ببيت خزار المزعوم بالامتثال لتعليمات النعماني (المرجع : الفقرة الثانية تحت عنوان البحث التمهيدي صفحة ٣ من قرار الاحالة) .

تعقيب : نتساءل هنا : لماذا أورد السيد قاضي التحقيق هذه الفقرة ولم يورد فقرة أخرى تتعلق بها وتنسخها فقرة وردت على لسان سعد نفسه في الصفحة الرابعة السطر ٤/٣ من محضر الشرطة الخاص به .

هذه الفقرة التي تنسخ الفقرة السابقة وتلغيها معناها ما يلي :
(أمر الحاج مطيع والحاج كمال زملائي بألا يثقوا في المسمى عبد العزيز النعماني وألا ينفذوا أوامره) ونصها باللغة الفرنسية بمحضر الشرطة ورد كما يلي :

LES DEUX SUS-NOMMES (HADJ MOTI ET HADJ KAMAL) ONT ORDONNE AUX COLLEGUES DE NE POINT CROIRE NI EXECUTER LES INSTRUCTIONS DU NOMME ABDELAZIZ NAAMANI.

والحال أن مجرد اجتماع الأخوين كمال ومطيع بهذه المجموعة غير صحيح ولا أساس له مما يجعل كل ما ادعى أنه ذكر في هذا الاجتماع غير صحيح ، وما دمنا نطعن في مبدإ وقوع هذا الاجتماع ، فإن كل ما بني عليه باطل ولا أصل له .

وحتى على افتراض وقوع هذا الاجتماع وحضور الأخوين مطيع وكمال فيه وهو شيء مستحيل الوقوع ، فإن الفقرة المذكورة (أمر الحاج مطيع والحاج كمال الزملاء بألا يثقوا في المسمى النعماني وألا ينفذوا أوامره) تهدم الفقرة التي ذكرها قاضي التحقيق وأراد أن يبني عليها ظلما اتهامه للشبيبة الاسلامية في شخص مطيع وكمال .

بعد أن ذكر قاضي التحقيق على لسان سعد الجملة التي فحواها أن مطيع وكمال أمراهم بالامتثال لتعليمات النعماني ، ألحقها مباشرة بجملة : (وهكذا تم تعيين الضحية المنياوي بايعاز من النعماني) وقد أراد قاضي التحقيق أن يلخص مضمون محضر الشرطة الخاص بسعد فيما يتعلق بهذه النقطة بأسلوب رواغ مناور يلقي ظلالا على أوامر النعماني توحي بأن مصدرها الأول هو كمال ومطيع ، مع أن المحضر نفسه ينص ـ كما رأينا ـ على جملة أخرى تابعة لها تقول بأنهما أمرا المجموعة بعدم الثقة في النعماني وعدم تنفيذ توجيهاته .

ونحن نعلم باليقين والايمان وبالتجربة أيضا ان الاساليب الغامضة والراوغة لا تقاوم وتدفع ويبطل مفعولها الا بالوضوح التام والقصد والدقة ولذلك نسوق الفقرة المتعلقة بهذا المعنى والواردة في محضر الشرطة الخاص بسعد بأصلها الفرنسي وترجمتها الى العربية :
النص الفرنسي للفقرة :

AU COURANT DU MOIS DE NOVEMBRE ECOULE (1975), ABDELAZIZ NOUS PARLA DE LA PREMIERE OPERATION DE CORRECTION. IL NOUS PRESENTA LE NOMME MENYAOUI PROFESSEUR... ET NOUS ORDONNA A LE

CORRIGER. IL FUT ATTAQUE A SA RENTREE AU COLLEGE LE LENDEMAIN MERCREDI 21 OCOTBRE 1975.

(المرجع : محضر الشرطة الخاص بسعد صفحة ٢ السطر ٣٨ ـ ٣٩ / ٤٠ ـ ٤١ ـ ٤٨) .

الترجمة العربية للنص الأصلي الفرنسي :

(في شهر نوفمبر الماضي « ١٩٧٥ » عبد العزيز حدثنا عن أول عملية لنا للتأديب وقدم لنا المسمى المنياوي أستاذ .. وأمرنا بتأديبه .. ثم هوجم عند دخوله للثانوية يوم الاربعاء ٢١ اكتوبر ١٩٧٥) .

ومن هذه الفقرة نستخلص ما يلي :

١) لا علاقة للاعتداء على المنياوي بمطيع وكمال ، والأسلوب الذي لخص به قاضي التحقيق هذه الفقرة لا يمت الى معناها الحقيقي بصلة لأن النص صريح وواضح على أن الأمر بالاعتداء صادر من النعماني عبد العزيز وحده ولم يرد في النص ما يشير الى أنه أمر منقول لهم من أي جهة أخرى سواء كمال أو مطيع أو غيرهما وهو كما يقول سعد :

IL NOUS ORDONNA A LE CORRIGER

(أمرنا بتأديبه) .

٢) بالرغم من أن سعد قال أن مطيع وكمال أمراهم بعدم الثقة في النعماني وعدم تنفيذ أوامره فانه صرح لدى الشرطة أيضا بأنه مع زملائه كانوا منساقين وراء النعماني بدون تعقل أو روية .

وإليكم نص ما ورد في محضر الشرطة حرفيا الصفحة ٤ السطر الحادي عشر :

JE CROYAIS LES DIRES AVANCES PAR ABDELAZIZ NAAMANY QUI QUALIFIAIT LES VICTIMES D'ATHES ET DE PERSONNES DANGEREUSES A L'EGARD DES CROYANTS ET DE L'ISLAM.

وترجمته بالعربية كما يلي : (كنت على ثقة تامة بكلام عبد العزيز الذي كان يحكم على الضحايا بأنهم ملاحدة وخطيرون على المؤمنين وعلى الاسلام) .

وهذه الجملة تؤكد بصراحة أن المجموعة كانت تثق بعبد العزيز النعماني ثقة عمياء لم تؤثر فيها أي تعليمات مضادة أو توجيهات مخالفة .. ولم تضعفها أو تمحها أوامر كمال ومطيع بعدم الثقة في النعماني وعدم تنفيذ أوامره . ولهذا وحتى على فرض أن مطيع وكمال لهما علاقة بهذه المجموعة وهو فرض مستحيل الاحتمال ـ فإنهما لا يتحملان مسؤولية أعمال هذه المجموعة لأنهما حذراها من تنفيذ أوامر النعماني ومن الثقة فيه كما جاء على لسان سعد نفسه في محضر الشرطة الخاص به . ولأن سعد نفسه اعترف بأن المجموعة كانت منساقة لأوامر النعماني بشكل لا يدع مجالا لأي توجيهات مضادة أي بشكل أعمى لا أثر للتعقل أو للتثبت أو للتفكير فيه .

٣) ورد في هذه الفقرة المنقولة حرفيا من محضر الشرطة الخاص بسعد أن النعماني حدثهم لأول مرة عن أول عملية لهم ضد المنياوي في شهر نوفمبر ١٩٧٥ ثم نفذوا العملية بعد ذلك في ٢١ اكتوبر ١٩٧٥ وهذا التناقض الفاضح وحده يكفي لدفع محضر الشرطة الخاص بسعد كله وسلبه كل حجية قانونية يمكن أن يعتمد عليها قاضي التحقيق . وبالتالي يفقده كل قابلية للتأويل الخاطىء يمكن أن يعتمد عليه لاقحام جمعية الشبيبة الاسلامية وكمال ومطيع في هذه القضية .

وخلاصة الأمر ان محضر الشرطة الخاص بسعد لم يلخص في قرار الاحالة تلخيصا أمينا فجاءت الخلاصة التي قام بها السيد قاضي التحقيق مغايرة تماما لمضمون أصل المحضر .

ونحن في كل الأحوال نعتقد أن جمعية الشبيبة الاسلامية وقيادتها بريئة تماما مما يراد اتهامها به . والأمر هنا لا يحتمل الا ثلاثة أحوال :

الحال الأول :

تلخيص قاضي التحقيق في قرار الاحالة الذي لا أصل له ولا يمت الى محضر الشرطة بصلة وهذا التلخيص نفسه لم يتضمن أي حجة أو قرينة ضد الشبيبة الاسلامية وقيادتها (كمال ومطيع) . وبالتالي فجمعية الشبيبة الاسلامية بقيادتها وأعضائها بعيدة تماما وبريئة تماما من أي علاقة بهذه القضية المعروضة على أنظار المحكمة .

الحالة الثانية :

منطوق محضر الشرطة الخاص بسعد على اعتبار أنه صدر حقا من سعد وهو أيضا لا يشتمل على ما يدين جمعية الشبيبة الاسلامية بما فيها أعضاءها وقيادتها (مطيع وكمال) .

الحال الثالث :

استبعاد محضر الشرطة الخاص بسعد نظرا لتناقضه مع نفسه وتناقضه مع غيره من محاضر الشرطة الأخرى ، ونظرا لتراجع سعد في التحقيق الابتدائي عن كل تصريحاته المتعلقة (بكمال ومطيع) وفي التحقيق التفصيلي عن محتويات المحضر كله ، جملة وتفصيلا ـ واعتبار هذا المحضر ملغى . وفي هذه الحالة فان جمعية الشبيبة الاسلامية وقيادتها (مطيع وكمال) بريئة تماما أيضا من هذه التهمة وبعيدة تماما عن هذه القضية .

ـ المتهم خزار مصطفى (أقواله لدى الشرطة كما لخصها السيد قاضي التحقيق في قرار الاحالة) :

١) ورد في الفقرة السادسة من الصفحة ٣ من قرار الاحالة (أن المتهم خزار مصطفى أكد التفاصيل التي أدلى بها سعد بشأن الانتماء الى خلية النعماني) .

التعقيب : يلاحظ أن السيد قاضي التحقيق نسب الى سعد أقوالا لم ترد قط في محضر الشرطة ثم أراد أن ينسبها للمسمى خزار بجرة قلم عندما حاول تلخيص أقواله في هذه الفقرة فلم يجد وسيلة خيرا

من التعميم والغموض ومحاولة تمريرها بأسلوب (أكد خزار التفاصيل التي أدلى بها سعد) . فما هي هذه التفاصيل التي أكدها خزار والتي تدين جمعية الشبيبة الاسلامية وقيادتها (مطيع وكمال) ؟

بالقائنا نظرة أولية على محضري سعد وخزار يتبين لنا ان ما ادعاه السيد قاضي التحقيق من أن خزار أكد التفاصيل التي أدلى بها سعد فيما يتعلق بانتمائه لخلية النعماني للجمعية الدينية غير صحيح وتفصيل ذلك كما يلي :

١) سعد يقول انه تعرف على خزار والمجموعة بواسطة عبد العزيز وخزار يقول انه تعرف على عبد العزيز والمجموعة بواسطة سعد .

٢) سعد يقول بأنه كان يرتاد فقط مساجد السنة والمحمدي وبوشنتوف واليوسفي أما خزار فيقول : كان سعد يدّرسهم في مسجد قرية الجماعة .

٣) سعد يقول انه تعرف على المجموعة في رمضان ١٩٧٥ أي شهر سبتمبر ٧٥ أما خزار فيقول انه مع المجموعة وضمنهم سعد ذهبوا لمخيم مولاي عبد الله في شهر يوليو ١٩٧٥ أي قبل تعارفهم حسب قول سعد .

٤) سعد يقول أن اول اجتماع كان بدعوى من عبد العزيز في معمل حسن جابر ثم ستة اجتماعات أخرى بنفس المكان ثم اجتماع واحد في بيت خزار ثم عدة جلسات في بيت حسن جابر ثم اجتماع واحد في دكان سعد ثم آخر في بيت حسن جابر ثم آخر في بيت سعد ولم يذكر شيئا عن مخيم مولاي عبد الله بالجديدة . في حين أن خزار صرح بأن اللقاءات كانت في مسجد قرية الجماعة باشراف سعد ثم انتقلت الى دكان سعد الذي لم يستطع خزار أن يعين مكان وجوده بالمرة ، فادعى مرتين انه بساحة السراغنة مع أنه بحي سيدي معروف الأول ، ثم خمسة عشر يوما متوالية بمخيم مولاي عبد الله ثم اجتماع واحد ببيت حسن جابر ثم آخر بمسجد سيدي عثمان ثم آخر بدكان سعد بساحة السراغنة (بسيدي معروف الأول كما هو في الحقيقة) ثم آخر في مسكن سعد ثم آخر ببيت حسن جابر ثم آخر في دكان سعد .

٥) سعد قال ان مطيع وكمال حضرا ببيت خزار ، وخزار صاحب البيت يقول انه لا يعرفهما أبدا ولم يحضرا بيته بل لم يقع أي اجتماع ببيته .

٦) سعد يقول انهم لم يكونوا يدرسون في كتاب معين وإنما كانت دروسهم شفوية أما خزار فيقول انهم كانوا يدرسون في كتاب منهاج المسلم .

ويطول مجال مقارنة التناقض بين أقوال سعد وأقوال خزار مما يؤكد ان تعبير قرار الاحالة بأن (اقوال خزار أكدت التفاصيل التي أدلى بها سعد) غير صحيح بل الحقيقة أن تصريحات خزار هدمت تصريحات سعد وتصريحات سعد هدمت تصريحات خزار تهديما كاملا وفقد بذلك المحضران كل حجية قانونية .

٢) وردت في قرار الاحالة جملة غريبة ولحن غريب نسمع بهما لأول مرة ، هي : (بشأن انتمائه الى خلية النعماني للجمعية الدينية) (فقرة ٦ صفحة ٣ من قرار الاحالة) .

تعقيب : هذا التعبير جديد ، ولا ندري من أين استقاه السيد قاضي التحقيق ـ وقد أراد أن يمهد به للادعاء بأن مجموعة النعماني هي خلية من خلايا الشبيبة الاسلامية .

وفاته ما يلي :

١ ـ أن محاضر الشرطة كلها لم يرد فيها أي اشارة أو تلميح أو تصريح بأن هذه المجموعة فرع من أصل أو خلية من منظمة ، بل تتواتر الأقوال المنسوبة للمتهمين فيها على أنهم تنظيم مستقل ومجموعة مقطوعة باستثناء قول مستقيم بأنه لا يعتقد أن مطيع وكمال على علم بتصرفات النعماني الذي يبدو أنه مُسيَّر من قبل اشخاص غير مطيع وكمال ، رفض النعماني رفضا باتا أن يكشف لمجموعته عنهم ـ بل حتى تعبيرهم عن قرارات مجموعتهم تأتي في محاضر الشرطة بصيغة « قررنا » « وقرر عبد العزيز » مما يدل على أنهم لا يتلقون أي توجيهات من خارج مجموعتهم .

٢ ـ ان السيد قاضي التحقيق يتناقض مع نفسه في نفس قراره الذي أنشأه بخط يمينه فهو في الصفحة ٢ الفقرة الأولى من البحث التمهيدي يقول حرفيا : (صرح المتهم سعد بأنه ينتمي الى منظمة دينية مكونة من عشرة أفراد يسيرها النعماني) ثم اذا به يغير أسلوبه ومساره بطريقة اعتباطية فيقول في الفقرة ٦ الصفحة ٥ من قرار الاحالة (بشأن انتمائه الى خلية النعماني للجمعية الدينية) .

وهذا فوق أنه تناقض فهو افتيات على خزار وافتيات على محضر الشرطة الذي ينسب فيه لخزار قوله : (انه لم يتعرف على أي واحد يسير تنظيم مجموعتهم سوى عبد العزيز) .

٣ ـ ورد في قرار الاحالة صفحة ٣ الفقرة ٦ أن المتهم خزار أكد التفاصيل التي أدلى بها سعد بشأن الاعداد للجريمة وتنفيذها .

تعقيب : هذا أيضا غير صحيح . فخزار لم يؤكد أبدا التفاصيل التي أدلى بها سعد بشأن الاعداد للجريمة وتنفيذها بل أن أقوال خزار في التفاصيل تناقض تماما أقوال سعد وتهدمها واليكم أمثلة على ذلك :

١) يقول سعد أن المجموعة التي اعتدت على المنياوي تكونت من سبعة أفراد هم : سعد ـ عبد العزيز ـ خشان ـ أوزوكلا ـ مستقيم ـ حليم ـ جابر .

أما خزار فيقول أربعة هم : حليم ـ خشان ـ سعد ـ أوزوكلا ، أما التي كلفت ببنجلون فهي حسب قول سعد سبعة : (سعد ـ خزار ـ خشان ـ حسن كندي ـ حليم ـ أشعيب ـ أوزوكلا ـ وهي حسب قول خزار ستة لا غير (المجموعة السابقة بحذف أوزوكلا) .

٢) حسب قول سعد فان عبد العزيز حدثهم عن بن جلون لأول مرة في يوم عيد الأضحى ١٩٧٥/١٢/١٣ أما حسب قول خزار فقد حدثهم عبد العزيز عن ذلك في شهر يوليو ١٩٧٥ أي قبل أن

يروا بعضهم أو يتعارفوا فيما بينهم حسب تصريحات سعد التي تقول أنهم لم يتعارفوا الا في شهر سبتمبر ١٩٧٥ .

٣) يقول سعد ان حليم ترصد الضحية من المطبعة الى البيت يوم الآحد ١٩٧٥/١٢/١٤ أي قبل الحادثة بأربعة أيام ، أما خزار فيقول ان حليم ترصده من مكتبه (لا من المطبعة) الى بيته قبل خمسة عشر يوما من الحادثة .

٤) يقول سعد ان المجموعة كاملة (سبعة أفراد ليس بينهم عبد العزيز) ذهبوا الى بيت الضحية يوم الاثنين ١٩٧٥/١٢/١٥ ساعة ١٧,٠٠ ولكن العملية لم تتم لأن بن جلون التحق ببيته مبكرا أما خزار فيقول : ان ثلاثة فقط هم : سعد ـ خزار ـ خشان ذهبوا الى بيت الضحية في نفس اليوم فوجدوا زملاءهم الآخرين وفيهم عبد العزيز وأخبروهم بأن بن بجلون خرج من بيته قبل حضورهم .

٥) أما سبب فشلهم في هذا اليوم فهو حسب قول سعد رجوع الضحية الى بيته باكرا وهو حسب قول خزار ثلاثة أقوال متضاربة مرة مغادرة الضحية بيته قبل حضورهم ومرة اشتباههم في سيارة رونو ١٦ المغرب ٤٩ وظنوا أنها سيارة شرطة ومرة ذكروا أنهم انتظروا أمام بيته دون جدوى ثم رجعوا الى بيوتهم .

٦) ذكر خزار أن سعد أمره بثقب عجلة سيارة بن جلون يوم الاربعاء ١٩٧٥/١٢/١٧ ليلا الساعة ٢١ أما سعد فلم يذكر أن هذه الحادثة وقعت .

٧) الأسلحة المستخدمة حسب قول سعد هي سكين مطبخ COUTEAU DE CUISINE وسكين يطوى COUTEAU PLIANT لخشان ، أما حسب قول خزار فهي مدية COUTELAS لخزار ومثلها لخشان .

٨) قال سعد بأن خزار وخشان كانا بجانب سعد أثناء التنفيذ وكان أحمد السدور يقوم بالحراسة أما خزار فقال ان احمد السدور هو الذي كان بجانب سعد .

٩) قال سعد أنه ضرب الضحية على رأسه فسقط على ظهره وأخذ يركل سعد برجليه ثم طعنه خزار في صدره أما خزار فيقول أن سعد ضرب بنجلون فأخذ بنجلون يصيح ويستغيث وأمسك بسعد فطعنه خزار في بطنه مرتين .

١٠) قال سعد ان المجموعة كانت متفقة على أن تلتحق بعبد العزيز بعد التنفيذ في مسجد السنة ، أما خزار فقال ان عبد العزيز كان ينتظرهم في بيت سعد وليس في مسجد السنة .

من هذه الأمثلة العشرة التي تبين أوجه التناقض بين أقوال سعد وأقوال خزار فيما يتعلق بالاعداد للجريمة وتنفيذها ، يتأكد لنا بما لا يدع مجالا للشك والتردد أن خزار لم يؤكد التفاصيل التي أوردها سعد في الموضوع كما ادعى السيد قاضي التحقيق .. وانما يتأكد لنا أن تفاصيل خزار قد هدمت بصفة نهائية التفاصيل التي أوردها سعد ، وأن تصريحات كل واحد منهما أفقدت تصريحات الآخر كل حجية قانونية . فكيف بعد هذا يدعي السيد قاضي التحقيق أن أقوال خزار أكدت أقوال سعد ؟ مع العلم بأننا

سقنا الأمثلة العشرة على أوجه التناقض بين أقوال سعد وأقوال خزار في نفس الموضوع (الاعداد للجريمة والتنفيذ) ولولا خوف الاطالة لأتينا بكثير من الأمثلة الأخرى التي لا تكاد تعد .

٤ ـ نخرج من خلاصة السيد قاضي التحقيق لأقوال خزار لدى الشرطة بشيء واحد هو أن أقواله مثل أقوال سعد لا تحتوي على حجة أو قرينة أو شبهة ضد موكلي الأخ كمال وجمعية الشبيبة الاسلامية ورئيسها .

تلخيص قاضي التحقيق لأقوال المتهم خشان عبد المجيد لدى الشرطة :

ركز قاضي التحقيق على ادعاء خشان بأن مطيع وكمال كانا يوجهان المجموعة بواسطة النعماني وأنهما حضرا جلسة واحدة من جلساتهم . وهو ادعاء غير صحيح لعدم وجود ما يثبته ولأن جميع المتهمين الآخرين نفوا هذا كما نفاه نفس المتهم في التحقيق الابتدائي والتحقيق التفصيلي .

تلخيص قاضي التحقيق لأقوال المتهم أوزوكلا لدى الشرطة :

ورد في قرار الاحالة أن أوزوكلا سمع لأول مرة باسم الحاج مطيع والحاج كمال من النعماني عبد العزيز الذي دعاهم لحضور الدرس الذي يعطيانه بدار الشباب ولكنه لم يحضر لأي درس من دروسهما . وتعقيبنا على هذه الفقرة من ناحيتين: الشكل والمضمون .

من حيث شكلها :

عندما قارناها بأصلها في محضر الشرطة تأكدنا من أنها لا تؤدي بتاتا المعنى الذي ورد باللغة الفرنسية في محضر الشرطة ، فالنص الفرنسي الأصلي هو :

CELUI-CI NOUS CONSEILLA DE NOUS RENDRE A LA MAISON DE JEUNESSE DE DERB GHALLEF APRES LA RUPTURE DU JEUN, ECOUTER LA CAUSERIE RELIGIEUSE QUI Y SERA DONNEE PAR LES SIEURS HADJ KAMAL ET HADJ MOTI, DONT J'ENTENDS POUR LA PREMIERE FOIS LEUR NOM.
ABDELAZIZ NE NOUS DIT RIEN A LEUR SUJET, IL NO PRESICA PAS SA PENSEE A CE SUJET.. JE NE ME SUIS PAS RENDU A CETTE CAUSERIE.

(المرجع : محضر الشرطة الخاص بأوزوكلا ، الصفحة ٦ السطر ٢٨ ..) .

والترجمة الحرفية لهذه الفقرة كما يلي :

(عبد العزيز نصحنا « ولم يدعنا ـ كما قال قاضي التحقيق ، لأن الدعوة الى هذه المحاضرة قامت بها دار الشباب التابعة لوزارة الشبيبة والرياضة بصفة علنية ولأن الدعوة الى هذه النشاطات الرسمية ليست من اختصاص عبد العزيز ولا غيره من الأفراد » .. نصحنا بالذهاب الى دار الشباب بدرب غلف بعد الافطار من الصيام للاستماع الى المحاضرة الدينية ـ العرض الديني ـ الذي سيلقى من طرف السيدين كمال ومطيع « وليس الدرس الذي يعطيانه باستمرار بدار الشباب كما ورد في كلام

السيد قاضي التحقيق » من طرف السيد كمال ومطيع الذين أسمع باسمهما لأول مرة .. عبد العزيز لم يذكر لنا شيئا عن هذين الشخصين ولم يبين لنا رأيه فيهما « هذه الجملة أغفلها السيد قاضي التحقيق ولم يشر اليها من قريب أو بعيد » .. ويتابع أوزوكلا قوله : لم أحضر هذه المحاضرة (وليس كما قال قاضي التحقيق لم أحضر لأي درس من دروسهما) .

من مقارنة تعابير قاضي التحقيق بأصولها الفرنسية في محضر الشرطة الخاص بأوزوكلا يتضح لنا أنه فهم من محاضر الشرطة غير الذي ينبغي أن يفهم : فالمحاضرة الدينية (العرض الديني) تحول عند السيد قاضي التحقيق الى دروس لا ندري موضوعاتها هل هي دينية أو سياسية أو علمية أو فنية أو غير ذلك . وكلمة (سيلقيان المحاضرة) تحولت عنده الى (الدروس التي يلقيانها مما يفهم منه أنهما يلقيانها باستمرار) . وكلمة (نصحنا عبد العزيز) تحولت عند السيد قاضي التحقيق الى كلمة (دعانا عبد العزيز) مع أن السيد قاضي التحقيق أول من يعلم أن الدعوة الى مثل هذه المحاضرات تكون باسم وزارة الشبيبة والرياضة ، وجملة (لم أحضر هذه المحاضرة) تحولت عند قاضي التحقيق الى (لم أحضر لأي درس من دروسهما) ثم ان قاضي التحقيق أغفل جملتين أساسيتين هما قول أوزوكلا : (عبد العزيز لم يذكر لنا شيئا عن هذين الشخصين « مطيع وكمال » ولم يبين لنا رأيه فيهما) .

وهكذا يتبين لنا أن السيد قاضي التحقيق انطلق من منطلق خاطىء وفهم خاطىء لأقوال المتهم أوزوكلا فاستنتج أحكاماً خاطئة ووصل الى نتائج خاطئة .

هذا من حيث الشكل ، أما من حيث الجوهر :
فملاحظاتنا كالتالي :

١) المحاضرة إذا صح أنها ألقيت ليست جريمة بل هي خدمة وطنية ودينية يستحق صاحبها كل ثناء .

٢) المحاضرة إذا صح أنها ألقيت كان القاءها بدار الشباب التابعة لوزارة الشبيبة والرياضة بدرب غلف بمناسبة رمضان ، وهذا معناه أن الذي دعا لها ونظمها وانتدب لها مطيع وكمال هو مفتشية الشبيبة والرياضة ، واذا كان حضور هذه المجموعة المتهمة الى هذه المحاضرة يعتبر جريمة فان الذي ارتكبها هو مفتشية الشبيبة والرياضة التي نظمتها ودعتهم اليها .

٣) تصريح المتهم بأنه سمع لأول مرة باسم الحاج كمال والحاج مطيع بهذه المناسبة يهدم ما ادعاه سعد من أن الحاج مطيع والحاج كمال اجتمعا بالمجموعة كاملة غير منقوصة في بيت خزار ويهدم كذلك ما ادعاه خشان .

٤) تصريح أوزوكلا بأن عبد العزيز لم يذكر لهم شيئا عن الحاج كمال والحاج مطيع ولم يبين لهم رأيه فيهما يهدم ما نسب في محضر الشرطة لمستقيم من (أن عبد العزيز ذكر لهم أن الحاج مطيع والحاج كمال من أعضاء لجنة ادارة منظمتهم ولكنهما ليسا على علم بتصرفات عبد العزيز الذي يبدو أنه يسّخر من طرف أشخاص مجهولين غيرهما رفض أن يبين هويتهم لأتباعه) .

٥) تصريح أوزوكلا بأنه لم يذهب الى محاضرتهما وذهب بدلا من ذلك الى محاضر أبي بكر الجزائري المنتدب من الحكومة السعودية للوعظ ، دليل آخر على عدم وجود أي ارتباط تنظيمي أو حركي أو وجداني أو فكري بينه وبينهما (أي مطيع وكمال) . اذ كما هو معهود في التكتلات الطائفية أو الحزبية أو الفكرية يفضل العضو الحضور لمحاضرات زعيم حركته أو منظمته ، لتكثير سواد تجمعاته على الحضور لأي زعيم آخر أو تجمع آخر أو منظمة أخرى .

٦) وفي آخر هذه الملاحظات حول هذه الفقرة نتحف السادة أعضاء المحكمة بالخبر التالي : انه تأكد لدينا بعد البحث في برامج دار الشباب بدار غلف منذ أسست الى الآن وبعد استقصاء المحاضرات التي قام بها الحاج مطيع والحاج كمال في المغرب كله وطيلة عملهم في الدعوة الاسلامية ، تأكد لنا أن الحاج مطيع لم يسبق قط أن ألقى محاضرة دينية أو غير دينية بدار الشباب بدرب غلف وعلى المحكمة أو النيابة العامة أو مدعي الحق المدني أو المتهمين أن يثبتوا غير هذا . كما أنه تأكد لنا أن الحاج مطيع والحاج كمال لم يسبق لهما قط في حياتهما أن اشتركا معا في القاء محاضرة أو عرض ديني أو ندوة دينية أو غير دينية سواء في دار الشباب بدرب غلف أو في دور الشباب الأخرى أو في جميع المراكز الثقافية أو الدينية أو المساجد بأي منطقة من مناطق المغرب وفي أي زمان من الأزمان ، وعلى هذا فالخبر في أصله وحقيقته كذب وباطل وما يبنى على الكذب والباطل لا يكون إلا كذبا وباطلا .

وسواء اذا اعتبرنا محضر الشرطة المكتوب بالفرنسية صحيحا أو اعتبرناه باطلا أو اعتبرنا فهم السيد قاضي التحقيق له وتلخيصه له صحيحا أو باطلا فاننا نخرج بنتيجة واحدة هي أن جمعية الشبيبة الاسلامية بقيادتها (مطيع وكمال) بريئة من الاتصال بهذه المجموعة سواء كانت هذه المجموعة بريئة أو مدانة .

أقوال المتهم حليم لدى الشرطة كما فهمها السيد قاضي التحقيق :

١) ذكر قاضي التحقيق أن حليم عمر اعترف بانتمائه لجماعة عبد العزيز النعماني (الفقرة الثانية ـ ٢ ـ الصفحة ٤) .

التعقيب : هذا غير صحيح أيضا فان حليم عمر لم يرد على لسانه قط انه اعترف بانتمائه الى جماعة عبد العزيز النعماني وانما نسب له في محضر الشرطة أنه لا يعرف عبد العزيز النعماني قط وأنه لم يحضر أي اجتماع من اجتماعات المجموعة قط وأنه لم يدرس معهم في أي كتاب وأن المجموعة التي اعتدت على المنياوي تتركب من خمسة أشخاص فقط هم سعد ـ خشان ـ أوزوكلا ـ مستقيم وحليم وأن المجموعة التي قامت بعملية قتل بن جلون أربعة فقط هم حليم وسعد وخزار وخشان وأن رئيس المجموعة هو سعد لا عبد العزيز ، وكل تصريحات حليم لا أثر فيها لأي اعتراف بأنه ينتمي الى جماعة عبد العزيز النعماني أو أنه سبق أن تعرف عليه .

٢) نثبت هنا أن محضر الشرطة الخاص بحليم لم يرد فيه ما يدين جمعية الشبيبة الاسلامية وقيادتها (مطيع وكمال) كما أن قاضي التحقيق نفسه لم يستطع أن يستخرج منها أي شبهة يمكن أن يلقيها على الجمعية أو على كمال ومطيع .

أقوال المتهم مستقيم محمد عند الشرطة كما عبر عنها قاضي التحقيق :

١) ذكر قاضي التحقيق أن المتهم صرح بأن النعماني قدم لهما كمال ومطيع ..

تعقيب : لم يذكر قاضي التحقيق متى ولا أين قدمهما وبرجوعنا الى محضر الشرطة نجد أن مستقيم صرح أن النعماني قدم للمجموعة اسمي كمال ومطيع وهما يلقيان محاضرة دينية وعلى هذا لم يقع التقديم أثناء اجتماع خاص أو درس خاص ولم يقع تقديم كل طرف الى آخر بمعنى أن عبد العزيز لم يقدم المجموعة الى مطيع وكمال أو يقدم مطيع وكمال الى المجموعة بطريقة مباشرة وانما ذكر لهم أن المحاضرين الجالسين على المنصة في المحاضرة العامة يسميان كمال ومطيع .

وهذا لا يعتبر جريمة أو قرينة على وجود جريمة لأن من البديهي أن يتساءل المستمعون عن أسماء المحاضرين .

٢) ذكر قاضي التحقيق في قرار الاحالة ان النعماني قال لأصحابه ان مطيع وكمال من مُسيري الجمعية (وهذا غير صحيح ولم يرد قط على لسان مستقيم في محضر الشرطة) وإنما جاء على لسانه ما يلي : (قدم لنا عبد العزيز يوما ما الحاج كمال والحاج مطيع على أنهما من أعضاء ادارة لجنة منظمتنا خلال محاضرتين دينيتين ألقيتا من قبلهما ويظهر أنهما ربما ينتميان الى منظمة الاخوان المسلمين) والنص الفرنسي هو كما يلي :

ABDELAZIZ NOUS A PRESENTE UN JOUR LES NOMMES HADJ KAMAL ET HADJ MOTI COMME ETANT DES MEMBRES DU COMITE DIRECTEUR DE NOTRE ORGANISATION A TRAVERS DEUX CAUSERIES RELIGIEUSES DONNEES PAR CES DEUX PERSONNES, IL SEMBLAIT QUE CEUX-CI FONT PARTIE DE L'ORGANISATION (IKHOUANE AL MOUSLIMINE).

(المرجع : محضر الشرطة الخاص بمستقيم الصفحة ٢ السطر ٤١) .

ومن هذا النص يبدو ما يلي :

١ ـ أن التقديم كان أثناء القاء كمال ومطيع لمحاضرتين دينيتين وأنهما لم يكونا حاضرين أثناء التقديم .

٢ ـ أنهما ليسا رقيبين ذوي سلطان على عبد العزيز أو غيره من الناس أثناء غيابهما فكل واحد يستطيع أن يقول ما يشاء وقت ما يشاء ويكذب علي من شاء اذا ضمن غياب المكذوب عليه وعيسى بن مريم عليه السلام ـ والقياس مع الفارق ـ قال للناس أنه رسول الله فلما غاب قال الناس انه ابن الله ولما سأله الله عن ذلك أجابه : (فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم) .

٣ ـ من هذه الفقرة يتأكد لنا أن المتهم مستقيم لم يذكر قط (جمعية) «ASSOCIATION» كما ذكر قاضي التحقيق في قرار الاحالة وهذا دليل واضح على أن المتهم لا يعرف الجمعية ولم يدر في

خلده قط أنه ينتمي الى جمعية سواء كانت جمعية دينية أو ثقافية أو رياضية مع العلم بأن نشاط كمال ومطيع داخل في اطار جمعية رسمية معترف بها هي جمعية الشبيبة الاسلامية .

٤ ـ يزداد هذا الأمر وضوحاً ويزداد مستقيم وأصحابه عن جمعية الشبيبة الاسلامية بعدا عندما يصرح بأنه يظن ـ من خلال استماعه لمحاضرتيهما ـ انهما ينتميان الى منظمة الاخوان المسلمين وهذا التصريح يؤكد جهله بالرجلين وبجمعيتهما الشبيبة الاسلامية ، لا سيما اذا عرفنا أنه لا توجد منظمة رسمية علنية أو سرية بالمغرب تطلق على نفسها اسم الاخوان المسلمين .

٥ ـ مما يؤكد أن المجموعة لم تتصل اتصالا مباشرا بمطيع وكمال كون مستقيم لم يستطع أن يتأكد من حقيقة انتماء مطيع وكمال الى أية جمعية أو منظمة ، فجاء تعبيره بصيغة (الظن والحدس والتخمين أي بصيغة « ربما ») .. ولو كانوا قد اتصلوا بهما مباشرة لاستطاعوا أن يسألوهما عن اسم الجمعية التي ينتميان اليها ، وعن مسؤوليتهما داخل الجمعية لا سيما وهذه معلومات غير سرية وقد صرح بها لدى الدوائر المسؤولة .

٣) ذكر قاضي التحقيق : ان مستقيم صرح لدى الشرطة بأنه يعتقد بأن مطيع وكمال ليسا على علم بتصرفات النعماني (الصفحة ٤ من قرار الاحالة) ، هذا حق ولكنه حق ناقص فقد سلك فيه السيد قاضي التحقيق أسلوب (ويل للمصلين) ؟ ونحن لا ندري من المستفيد من حذف الجملة التي تلي هذه الجملة مباشرة وتكملها وتشد أزرها . فقد ورد في محضر الشرطة الخاص بمستقيم حرفيا وبالنص ما يلي :

JE NE PENSE PAS QU'ILS SOIENT (MOTI ET KAMAL) AU COURANT DES ACTIVITES DE ABDELAZIZ QUI SERAIT MANIPULÉ PAR D'AUTRES PERSONNES QU'IL N'A JAMAIS VOULU DEVOILER.

(المرجع : محضر الشرطة الخاص بمستقيم الصفحة ٢ السطر ٤٤) .

ومعناها حرفيا ما يلي :

(لا أعتقد بأنهما « مطيع وكمال » على علم بتصرفات عبد العزيز النعماني الذي ربما كان يسخّر من طرف أشخاص آخرين رفض أن يكشف عنهم رفضا مطلقاً) .

وتعقيبنا على هذا كما يلي :

١ ـ ما دام السيد قاضي التحقيق اتخذ محضر الشرطة مصدراً واحداً ووحيداً لاصدار قراره بالاحالة وما دام اعترف بأن هذا المحضر نفسه جاء فيه أن مطيع وكمال ليسا على علم بتصرفات النعماني فلماذا يقحمهما في هذه القضية ويلبسهما هذه التهمة ظلماً وعدواناً .

٢ ـ ما دام جاء في نفس المحضر الذي اعتمده قاضي التحقيق واعتبره صحيحاً وسليماً ، على لسان مستقيم أن النعماني يسير من طرف أفراد مجهولين فلماذا لم يعر السيد قاضي التحقيق هذه الجملة ما تستحقه من دراسة واهتمام ولم يسير تحقيقه الابتدائي والتفصيلي على ضوئها ، ولماذا حصر دائرة الاتهام في مطيع وكمال ؟.

أقوال المتهم العامري والمتهم كندي حسن وشوقي أحمد وجابر حسن لدى الشرطة كما لخصها قاضي التحقيق :

لم يرد في قرار الاحالة أي شيء يتعلق بجمعية الشبيبة الاسلامية ورئيسها ونائب رئيسها سلباً أو ايجابا .

أقوال المتهم أشعيب أحمد لدى الشرطة كما عبر عنها قاضي التحقيق :

تبنى قاضي التحقيق ما نسب لأشعيب في محضر الشرطة من ادعاء الانتساب الى جمعية الشبيبة الاسلامية مع زملائه مع أن :

١) كل زملائه الاخرين نفوا انتماءهم لهذه الجمعية في محاضر الشرطة كما نفاه أشعيب نفسه عند التحقيق الابتدائي والتفصيلي .

٢) لم يذكر قط في محضر الشرطة انه تعرف على مطيع وكمال أو سمع بهما بأي صفة من الصفات .

٣) لقد سبق مناقشة هذه الادعاءات وفندناها جملة وتفصيلا عن تحليلنا لمحضر الشرطة الخاص بأشعيب فليرجع اليه .

كمال :

١) يلاحظ أن قاضي التحقيق لم يلخص الأقوال المنسوبة لكمال لدى الشرطة وأن محضر الاستماع غير موجود في الملف المعروض علينا .

٢) اعتمد قاضي التحقيق من أجل اقحام كمال ومطيع في هذه القضية على رسالة ادارية صادرة من عميد الشرطة غير موقعة من طرف كمال المعني بالأمر لعدم إطلاعه عليها ، وهي جواب على رسالة اليه من القاضي غير مرقمة وغير مؤرخة ، وقد سبق مناقشتها ورددناها شكلا ومضمونا في مستهل هذه المرافعة .

هذا هو فهم قاضي التحقيق لمحاضر الشرطة .. وقد بينّا بما لا يدع مجالا للشك أو الريب أن محاضر الشرطة هذه نفسها ليس فيها ما يمكن أن يصلح سببا لاقحام جمعية الشبيبة الاسلامية وقيادتها في هذه القضية .

كما بينّا أيضا أنه ، حتى بما فهمه قاضي التحقيق منها ، وما أوله من معانيها وما حذفه أو زاده في جملها وتعابيرها ، لم يستطع أن يصل الى مستوى ايراد حجة واحدة أو دليل واحد أو قرينة أو شبهة على تورط كمال ومطيع في هذه القضية التي لا علاقة لهما بها .

فمن أين استقى قاضي التحقيق حكمه باحالة مطيع وكمال ؟ لعله استقاه من أقوال الشهود ؟

أقوال الشهود بين أيدينا وقد أوردها قاضي التحقيق في نفس قرار الاحالة وكلها لا تتحدث اطلاقا

عن رئيس الجمعية ونائبه كمال كما ورد ذلك مفصلا في قرار الاحالة الذي حرره قاضي التحقيق نفسه .

فمن أين استقى قاضي التحقيق قراره هذا ؟ هل استقاه من التحقيقين الابتدائي والتفصيلي اللذين أنجزهما هو بنفسه ؟ بين أيدينا هذه المحاضر مفصلة وبين أيدينا تلخيصها في قرار الاحالة ، وكلها تؤكد أنه لا علاقة لمطيع وكمال بالقضية .

نعود الى السؤال السابق مرة أخرى :

من أين استقى قاضي التحقيق حكمه بإحالة كمال ومطيع واتهامهما بعد أن تبين لنا أن محاضر الشرطة وفهم قاضي التحقيق لها ومحاضر التحقيق كلها لا تدين كمال ومطيع وجمعيتهما ؟

ثم نعود للسؤال : كيف استطاع قاضي التحقيق أن يتهم رجلا هو كمال لم يصدر عنه أي اعتراف أو شبهة اعتراف بالجريمة أو بالعلم بها ، أو المشاركة فيها أو التحريض عليها أو الرضى بها أو الاتصال بمرتكبيها ، وانما كل أقواله تثبت البراءة المطلقة له وللجمعية (الشبيبة الاسلامية) ولرئيسها مطيع من هذه التهمة الملفقة ، واليكم بعض تصريحات كمال كما وردت في التحقيق الابتدائي والتفصيلي :

يقول الأخ كمال في التحقيق الابتدائي : (إني أنفي نفياً باتاً التهم المنسوبة اليّ . وكل ما في الأمر أني عضو عامل في جمعية الشبيبة الاسلامية التي يرأسها السيد مطيع عبد الكريم والمقصود منها الدعوة الى الله وتبشير الشباب بالاسلام وتحذيرهم من الايديولوجيات الهدامة وكانت وسائلنا هي الدعوة الى الدين بالحكمة والموعظة الحسنة بعيدين كل البعد عن استعمال العنف .. أما الحاج مطيع فقد رافقته الى اسبانيا على متن سيارتي الشخصية لحضور مؤتمر الجمعية الاسلامية بمدينة غرناطة ورجعت الى البيضاء حيث وقع اعتقالي بباب سبته وقد تركت صديقي الاستاذ الحاج مطيع بغرناطة قصد انجاز ما كلف به من مهام .

أما في الاستنطاق التفصيلي فقد صرح :

(انني أنفي نفياً تاماً جميع التهم الموجهة إليّ .. وقد أنشئت بمعونة بعض المثقفين جمعية سميناها جمعية الشبيبة الاسلامية واستهدفنا من نشاطها التوعية الاسلامية بالحكمة والموعظة الحسنة وقد كان الاستاذ الحاج مطيع عبد الكريم من بين المؤسسين لهذه الجمعية وكان يتولى رئاستها بينما كنت أنا أشغل منصب نائب الرئيس .. وان هؤلاء الأشخاص الذين نسب اليهم أنهم حاولوا قتل الاستاذ المنياوي وقتلوا الاستاذ بنجلون وكانوا يكوّنون عصابة مجرمين لا أعرف أحدا منهم إلا في السجن ولم يكن أحد منهم ينتمي الى جمعيتنا (جمعية الشبيبة الاسلامية) ولم يكن أحد منهم من رواد المجالس العلمية أو الندوات التي تقدمها الجمعية ، انني صديق ورفيق للسيد الحاج مطيع ومتأكد من أن نشاطه كان يقتصر على تسيير جمعية الشبيبة الاسلامية وجلب المثقفين اليها وعلى أن تؤدي مهمتها في التوعية كما يجب ، وانه ما أفضى إليّ أبدا بفكرة عن أي شخص ولا بحقده على أحد ولا بأن له اتصالات سرية مع أي جماعة ، وطيلة صحبتي له لم أرَ عليه أي أثر لوجود تحفظات في المذاكرة معي ولا اضطراب .. لم

أتعرف شخصيا على أي واحد من المتهمين في القضية أو أحرض على استعمال الوسائل الغير المشروعة وبالأخص العنف وهي وسائل تتنافى مع أهداف الجمعية ووسائل عملها كما ان الاستاذ عبد الكريم مطيع بدوره لم يحدثني عن أي واحد من المتهمين بهذا المعنى أو ألاحظ عليه الجنوح الى استعمال الوسائل المذكورة) .

كيف استطاع قاضي التحقيق أن يتهم رجلا لم يعترف بأي كلمة تدينه ولم يعترف أي شخص من المتهمين الآخرين بأي شيء ضده .

كيف استطاع قاضي التحقيق أن يتهم رجلا ليست هناك أي قرينة أو دليل مادي أو معنوي أو منطقي على تورطه في هذه القضية البعيدة عنه كل البعد .

بل بتعبير آخر سليم : كيف استطاع السيد قاضي التحقيق أن يقنع نفسه أنه وصل الى قراره باحالة مطيع وكمال ؟ لقد سلك الى ذلك عدة طرق ملتوية نوجزها فيما يلي :

١) المرحلة الأولى :

لخص محاضر الشرطة تلخيصاً اعتمد فيه على ما يلي :

١ ـ انتقى بعض الجمل التي وردت منسوبة الى المتهمين وحرف ترجمتها وصاغها صياغة لا تؤدي معناها الحقيقي .

٢ ـ حذف بعض الجمل التي تثبت براءة جمعية الشبيبة الاسلامية ومطيع وكمال .

٣ ـ صاغ بعض الجمل بأسلوب غامض يحتمل عدة معاني .

٢) المرحلة الثانية :

لخص محاضر التحقيق الابتدائي بالأسلوب التالي :

١ ـ اعتمد الغموض والتعميم وقرر أن كل متهم قد أكد ما صدر منه في محاضر الشرطة .

٢ ـ لم يبين تفاصيل ما صرح به كل متهم لدى الشرطة ولدى التحقيق الابتدائي .

٣ ـ اعتمد هذا لكي يقرر ـ خلافاً للحقيقة والواقع ـ أن المتهمين ذكروا في التحقيق الابتدائي اسم الشبيبة الاسلامية واسم كمال ومطيع فيكون تلخيصه لمحاضر التحقيق الابتدائي تتمة للجسر الذي أسسه بتلخيصه لمحاضر الشرطة .

٤ ـ الحقيقة أن محاضر التحقيق الابتدائي لم يرد فيها ذكر لمطيع وكمال ولا الشبيبة الاسلامية وإنما أكد المتهمون أنهم لا ينتمون لأي منظمة دينية أو سياسية أو نقابية وهو عين ما صرحوا به لدى الشرطة ، ودونته الشرطة في مقدمة هذه المحاضر (فقد صرح كل واحد منهم فيها بقوله : ليس لي أي انتماء سياسي ولا نقابي) .

٣ ـ المرحلة الثالثة :

لخص محاضر التحقيق التفصيلي وذكر فيها أن المتهمين تراجعوا عن أقوالهم في محاضر الشرطة ومحاضر التحقيق الابتدائي ، ثم دفع هذا التراجع بحجة قاطعة ودليل لا يرقى اليه الشك عنده هو أن (ظروف النازلة تكذب تصريحاتهم) وبذلك لم يبق له إلا الاعتماد على ما لخصه من محاضر الشرطة من تلخيص مخالف لها .

ومن الجدير بالذكر أن محاضر الشرطة هي مجرد جمع استدلالات دون حلف يمين ، وممن ليست له صفة قضائية ، وهي لهذا لا يُعوَّل عليها . وإنما المُعَّول عليه هو التحقيق القضائي ، ومن عجب أن المُعوَّل عليه أهدِرَ ، وما يجب إهداره عُوِّل عليه .

ملاحظاتنا حول صك الاتهام المقدم من الوكيل العام للملك

الحقيقة اننا فوجئنا بتلمس النيابة العامة ـ سلطة الاتهام ، فوجئنا بمحتواه أكثر مما صدمنا بقرار الاحالة الصادر عن غرفة التحقيق الأولى وعجبنا له .

واذا كان السيد قاضي التحقيق قد سلك طريقا ملتوية للوصول الى قراره باحالة مسؤولي جمعية الشبيبة الاسلامية على غرفة الجنايات ، فاننا قد فوجئنا بالسيد الوكيل العام لا يعتمد فقط على تحوير قاضي التحقيق للمحاضر وتغييره لمنطوقها واضافاته الى احداثها . وانما يزيد الاضافات اضافات أخرى ويقوِّل المحاضر تقولات أخرى لم ترد قط فيها ولم ترد قط في محاضر التحقيق القضائي ولا في قرار الاحالة .

كنا نعتقد أن السيد الوكيل العام سيعتمد في كتابة صك الاتهام على بعض المراجع كمحاضر الشرطة الأصلية أو على الأقل على ما ذكره قاضي التحقيق في قرار الاحالة ، أو على محاضر التحقيق الابتدائي والتفصيلي ، لكن يبدو أن للسيد الوكيل العام مرجعاً آخر مجهولا استقى منه معلومات أوردها في صك الاتهام ولا أصل لها في جميع وثائق القضية المعروضة علينا .

وقد تساءلنا عن سبب هذا التغيير والتخبط والخلط والتحوير في مفاهيم محاضر الشرطة ومحاضر التحقيق لدى سلطة الاتهام (النيابة العامة) فلم نجد مبرراً لذلك .

وسوف أتتبع صك الاتهام صفحة صفحة تبعاً للتقسيم الذي اعتمدته النيابة العامة عند وضعها له ..

الوقائع كما عرضتها النيابة العامة :

١ ـ جاء في الصفحة ٢ السطر (٢٠ ـ ٢١) من صك الاتهام : (اثناء البحث الذي أجرى من طرف الضابطة القضائية ومن خلال تصريحات المتهمين تبين أن المتهمين ينتمون الى جمعية الشبيبة الاسلامية التي تدافع عن الاسلام وتسعى لرفع رايته التي كان يترأسها عبد الكريم مطيع) .

تعقيب :

فهمنا من هذه الفقرة أن مصدر النيابة العامة لهذه الاخبارية (انتماء المتهمين للجمعية ورئاسة مطيع السابقة لها) جهتان : البحث الذي أجرته الضابطة القضائية ، ثم تصريحات المتهمين . فهل حقا توجد هذه المعلومات في محاضر الضابطة القضائية وفي تصريحات المتهمين ؟.

راجعنا محاضر الشرطة واحداً واحداً ، ودرسناها جملة جملة وكلمة كلمة وحرفا حرفا ، فلم نجد أحدا منهم صرح بأنه يعرف جمعية الشبيبة الاسلامية أو يسمع باسمها أو حضر بعض نشاطاتها أو انتمى اليها أو أنه يعرف من يرأسها كما أن الشرطة لم يرد عنها في أي محضر من هذه المحاضر أنها استنتجت أن المتهمين ينتمون الى جمعية الشبيبة الاسلامية . باستثناء ما نسب لأشعيب الذي لم يعتقل إلا بعد الحادثة بثلاث سنوات ، بل ان اسم هذه الجمعية لم يرد قط في هذه المحاضر سواء بالسلب أو الايجاب ، وراجعنا محاضر التحقيق الابتدائي والتفصيلي فلم نجد أثراً لهذا التصريح ولا لما يؤدي معناه أو يمكن أن يؤول به .

وراجعنا قرار الاحالة فلم نجد فيه ما ذهب اليه السيد الوكيل العام ودونه في صك الاتهام .

فمن أين استقى الوكيل العام هذا الخبر مع أن المتهمين كلهم باستثناء أشعيب يؤكدون في محاضر الشرطة أنهم لا ينتمون الى الشبيبة الاسلامية .

٢ ـ يفهم من الجملة السابقة نفسها أن المتهمين صرحوا أن مطيع **كان** رئيساً للجمعية .

تعقيب :

لم نجد كذلك أصلا لهذا التصريح سواء في محاضر الشرطة أو محاضر التحقيق ولم يذكر أحد منهم أن جمعية تدعى الشبيبة الاسلامية يرأسها عبد الكريم مطيع . أو كان يرأسها عبد الكريم مطيع .

الذي نعرفه ويعرفه الجميع أن عبد الكريم مطيع ما زال رئيسا للجمعية منذ تأسيسها ولم يسبق أن استقال أو أقيل فمن أين للنيابة العامة هذه المعلومات الجديدة ؟ وما هو مصدرها فيها ؟

البحث التمهيدي كما عرضته النيابة العامة

قبل مناقشة عرض النيابة العامة وتلخيصها لمحاضر البحث التمهيدي والتحقيق لا بد أن نشير الى ملاحظة هامة وخطيرة لا يسعنا السكوت عنها . وهي أن النيابة العامة اعتبرت تصريحات المتهمين في التحقيق الابتدائي مطابقة تماما لتصريحاتهم لدى الشرطة فوضعت للبحث التمهيدي لدى الشرطة والتحقيق الابتدائي خلاصة واحدة اعتبرتها خلاصة لمحاضر الشرطة ومحاضر التحقيق الابتدائي معا . وقد مهدت لهذه الخلاصات في جميع فقرات صك الاتهام بالجملة الآتية : (عند استنطاق المتهم .. من طرف الضابطة القضائية وأمام السيد قاضي التحقيق في استنطاقه الابتدائي اعترف بما نسب اليه) . أو بجملة : (عند الاستماع الى المتهم من طرف الضابطة القضائية اعترف .. وعند استنطاقه ابتدائيا جدد اعترافه ..) .

وفي هذا الأسلوب ما فيه من الغموض والتعميم بحيث يوهم القارىء أن المتهم قد اعترف لدى الشرطة بما يدين جمعية الشبيبة الاسلامية في شخص قيادتها (مطيع وكمال) وأنه قد جدد اعترافه بهذا عند الاستنطاق الابتدائي وكل هذا لا أساس له من الصحة .

ونفصل هذا فيما يلي :

كيف عرضت النيابة العامة أقوال سعد :

ـ ذكرت النيابة العامة أن سعد اعترف لدى الشرطة وفي الاستنطاق الابتدائي بأنه تعرف على كمال ومطيع .

تعقيب :

في هذه الجملة بعض الحق وبعض الباطل ، صحيح أنه نسب له ذلك في محاضر الشرطة ولكن ليس صحيحاً أنه ذكر ذلك في محضر الاستنطاق الابتدائي .

١ ـ في محضر الشرطة :

نسب لسعد انه ذكر ذلك ، ولكن لماذا لم يذكر الوكيل العام تصريحات أخرى له في نفس المحضر تزيد الأمر وضوحا ولماذا لم يذكر أنه ورد في محضر الشرطة الخاص به على لسانه : (أمر مطيع وكمال المجموعة بعدم الثقة في عبد العزيز النعماني وعدم تنفيذ أوامره) .

كما ورد على لسانه في نفس المحضر أيضاً : (كنا منساقين وراء عبد العزيز بدون تعقل أو روية أو تفكير) وهاتان الفقرتان تهدمان ما يريد أن يسوقه الوكيل العام من ادانة لكمال ومطيع .

لماذا لم يذكر الوكيل العام أن خزار نفى أن يكون قد وقع في بيته الاجتماع الذي زعم سعد في محضر الشرطة أنه تعرف فيه على مطيع وكمال ؟

لماذا لم يذكر أن جميع المتهمين العشرة أنكروا وقوع هذا الاجتماع ؟ وأنكروا انهم عرفوا بيت خزار أو اجتمعوا فيه حتى لدى الشرطة .

٢ ـ أما في التحقيق الابتدائي :

فان سعد لم يذكر ابدا اسم كمال أو مطيع أو جمعية الشبيبة الاسلامية . فكيف يدعي الوكيل العام أن سعد قد ذكر في الاستنطاق الابتدائي ذلك .

كيف عرضت النيابة العامة أقوال خزار في صك الاتهام :

سلكت النيابة العامة عند تلخيصها لأقوال خزار مصطفى نفس سلوك قاضي التحقيق فادعت ان خزار أكد لدى الشرطة ما ورد في محضر تصريح أحمد سعد لدى الشرطة .

وقد بينّا في تعليقنا على قرار الاحالة أن محضر الشرطة الخاص بخزار لا يؤكد أبدا محضر الشرطة الخاص بسعد وإنما يناقضه ويهدمه من أساسه وفيما يتعلق بموكلي وبجمعية الشبيبة الاسلامية

ورئيسها مطيع فان بمحضر الشرطة الخاص بخزار تصريحين يؤكدان براءة الجمعية وقيادتها ، وهذان التصريحان هما :

١ ـ تصريح خزار بأنه لم يقع في بيته أي اجتماع للمجموعة حضره مطيع وكمال .
٢ ـ تصريحه بأنه لا يعرف لمجموعته مسيرا سوى عبد العزيز ولكن النيابة العامة وقاضي التحقيق ربما لم (ينتبها) لهاتين النقطتين .

وهكذا يتضح لنا أيضا ان خزار لم يتهم جمعية الشبيبة الاسلامية في شخص أي عضو من أعضائها ولم يدع أنه يعرف أحدا منهم أو سبق له أن رآه في جميع محاضر الشرطة والتحقيق الابتدائي والتفصيلي .

كيف عرضت النيابة العامة أقوال خشان في صك الاتهام :

ذكرت النيابة العامة أنه اعترف بمحاولة قتل المنياوي وكذا قتل بن جلون في محضر الشرطة الخاص ثم جدد اعترافه هذا في الاستنطاق الابتدائي ثم تراجع عن اعترافاته في استنطاق التفصيل .

ونسجل هنا أن النيابة العامة لم تسجل عليه هنا أي قول يدين كمال وصاحبه مطيع وجمعية الشبيبة الاسلامية سواء في تصريحاته لدى الضابطة القضائية أو الاستنطاقين الابتدائي والتفصيلي .

كيف عرضت النيابة العامة أقوال أوزوكلا عمر :

ذكرت النيابة العامة في الصفحة ٤ السطر ٢١ من صك الاتهام :
(أن أوزوكلا عمر اعترف لدى الضابطة القضائية بانتسابه لجمعية الشبيبة الاسلامية التي يترأسها النعماني عبد العزيز) .

تعقيب :

١ ـ رجعنا الى محضر الشرطة الخاص بأوزوكلا عمر فلم نجد أثرا لهذا التصريح ، ورجعنا الى محضري الاستنطاق الابتدائي والتفصيلي الخاصين بنفس المتهم فلم نجد أثرا لهذا التصريح أيضاً ، ورجعنا الى قرار الاحالة فلم نجد له أثرا ايضا .. ثم تأكدنا من هذه الفقرة التي وردت في صك الاتهام فلم نجد لها أصلا من قول أو منطق .

٢ ـ عند رجوعنا الى محضر أوزوكلا تبين لنا أن تصريحاته لدى الضابطة القضائية تناقض تماما ما ذكرت النيابة العامة ، فقد نسب لأوزوكلا قول بأن عبد العزيز ذكر لهم أن تحركاته كلها تحت اسم الاخوان المسلمين الصفحة ٣ السطر ٢٦ ـ ٢٧ :

(IL NOUS DIT ALORS QUE NOTRE MOUVEMENT PORTERA LE NOM DES FRERES MUSULMANS).

وهذا يناقض تماما ما ذكره الوكيل العام في شأن اعتراف أوزوكلا الوهمي والذي لا أصل له في أي وثيقة من وثائق الملف المعروض علينا .. وعلى كل حال ، وسواء كانت منظمة الاخوان المسلمين

التي نسب محضر الشرطة أوزوكلا اليها موجودة في المغرب أم غير موجودة ، فانها ليست بحال من الأحوال جمعية الشبيبة الاسلامية المغربية . فمن أين استقى الوكيل العام خبره بانتماء أوزوكلا الى الشبيبة الاسلامية وما نسب له من تصريحات لدى الضابطة القضائية يناقض هذا الانتساب الموهوم .

٣ ـ في الجملة السابقة نفسها يقول السيد الوكيل العام : « ان أوزوكلا اعترف بأن جمعية الشبيبة الاسلامية يرأسها المسمى النعماني عبد العزيز ، وهذا مخالف للحقيقة تماما في الشكل والمضمون » .

من حيث الشكل فان أوزوكلا لم يصرح مطلقا بهذا لدى الضابطة القضائية ولم يجر اسم الشبيبة الاسلامية على لسانه أبدا ولم يذكر أن لها رئيسا اسمه مطيع أو النعماني بل لم يذكر أنه يعرف حتى مجرد اسم الجمعية أو أن بالمغرب جمعية بهذا الاسم . ولم يسجل بمحضر الضابطة القضائية أي فقرة أو جملة أو كلمة بهذا المعنى أو يمكن أن تؤول بهذا المعنى ـ فمن أين أتى الوكيل العام بهذه المعلومات الجديدة ؟.

أما من حيث الجوهر فان لجمعية الشبيبة الاسلامية رئيسا اسمه عبد الكريم مطيع لم يتغير لحد الان والوثائق الرسمية للجمعية المودعة لدى عمالة الدار البيضاء تثبت هذا . فمن أخبر الوكيل العام بهذا الخبر الكاذب الذي هو رئاسة النعماني الوهمية لجمعية الشبيبة الاسلامية ؟.

٤ ـ من تصريحات الأخ كمال ومن البيانات التي أصدرتها جمعية الشبيبة الاسلامية ومن واقع محضر الشرطة الخاص بأوزوكلا ومحاضر الشرطة الخاصة بالمتهمين غيره يتأكد لنا أن هذه المجموعة التي يقال أن النعماني يرأسها لا علاقة لها بجمعية الشبيبة الاسلامية وبقيادتها (مطيع وكمال) سواء في اطار العضوية أو في اطار المسؤولية . ويزيد الأمر وضوحا عدم وجود بطاقة الانتساب الى الجمعية عند أي واحد منهم وعدم وجود اسم أي منهم في سجلات الجمعية أو ضمن لائحة أسماء المكتب الوطني ، أو أي لجنة من لجانها .

٥ ـ يؤكد ما ذكرناه أيضا كون أوزوكلا نفسه نسب لدى الشرطة بأنه سمع باسم مطيع وكمال مرة واحدة في حياته دون أن يراهما بمناسبة محاضرتين لهما بدار الشباب بدرب غلف . ولكنه لم يحضر المحاضرتين .

أما عن التحقيق الابتدائي فقد ذكرت النيابة العامة أن أوزوكلا أكد فيه أقواله لدى الشرطة . ونحن نستغرب هذا ، لا سيما وأن المتهم لم يذكر شيئا عن كمال ومطيع في التحقيق الابتدائي مطلقا .. اذا كان قد أكد مشاركته في الجريمة وما يتعلق بها فهذا شأنه وشأن النيابة العامة وحدهما .. أما فيما يتعلق بالشبيبة الاسلامية وقيادتها (مطيع وكمال) فقد كان من واجب النيابة الا تطلق الأحكام وتعممها فتحرق الأخضر واليابس وتتهم المتهم والبريء .. إن أوزوكلا في التحقيق الابتدائي لم يؤكد أي شيء في حق مطيع وكمال والشبيبة الاسلامية ولم يذكر أنه عضو فيها أو أنه اتصل بأحد من اعضائها سواء من المسؤولين أو الأعضاء العاديين ، ولم يشارك في أي نشاط من نشاطاتها .

ونحن لا نعتبر هذه الفقرة المسجلة في صك الاتهام إلا كما هي في الحقيقة قولا مخالفا لما هو

مسجل في محضر أوزوكلا .. لم يقله أوزوكلا ، ولم تدونه الشرطة في محضرها ، وغير موجود في أي وثيقة من وثائق القضية .

أما في الاستنطاق التفصيلي فان السيد الوكيل العام ذكر أن أوزوكلا تراجع عما صرح به لدى الشرطة ولدى الاستنطاق الابتدائي .

واذا كان أوزوكلا قد أكد لدى الشرطة أنه لا يعرف مطيع وكمال أبدا ولم يرهما قط ولم يسمع بهما إلا مرة واحدة كما سبق ذكره . واذا كان في الاستنطاق الابتدائي لم يذكرهما بالمرة بما يدينهما ، فانه في الاستنطاق التفصيلي قد فصل اعترافه وبين أنه ليس عضوا في الجمعية ولا يعرف أحدا منها ولم يتلق أية أوامر من أي شخص منها وأنه لا يعرف مطيع وكمال ولم يرهما .. ان تصريحاته في جميع مراحل التحقيق في موضوع كمال ومطيع منسجمة .

والخلاصة .. أن أقوال أوزوكلا كلها في جميع مراحل التحقيق تنفي أي علاقة بينه وبين الجمعية ورئيسها ونائب رئيسها .

كيف عرضت النيابة العامة أقوال حليم :

لم يرد في تلخيص النيابة العامة لأقوال حليم ما يدين كمال ومطيع وجمعيتهما .

كيف عرضت النيابة العامة أقوال مستقيم :

١ ـ ذكر الوكيل العام أن مستقيم اعترف لدى الضابطة القضائية بأنه شارك في عملية بنجلون والمنياوي ثم تراجع عن بعض أقواله في الاستنطاق الابتدائي ثم تراجع عن كل أقواله في الاستنطاق التفصيلي .

وفيما يتعلق بكمال ومطيع وجمعية الشبيبة الاسلامية لم يذكر الوكيل العام أي شيء في حقهم سواء كان سلبيا او ايجابيا .

ونحن لا يسعنا إلا أن نذكر النيابة العامة بأن تصريحات مستقيم بها ما يفيدنا في تقصي الحق والعدل وإنارة السبيل أمام هيئة القضاء الموقرة .. ومن هذه التصريحات :

أ ـ ذكر مستقيم في محضر الضابطة القضائية : (من خلال محاضرتي كمال ومطيع بدا لي أنهما ينتميان الى منظمة الاخوان المسلمين) . وهذه حجة على أن مستقيم لا يعرف مطيع وكمال وعلى أنه لا يملك وسيلة للتعرف على حقيقة انتمائهما الا الظن والحدس والتخمين الشخصي المبنى على استماعه الى محاضرتين لم يثبت أبدا لنا أنهما ألقيتا من طرفهما في دار الشباب بدرب غلف .

ب ـ قال مستقيم في محضر الضابطة القضائية (أعتقد أن مطيع وكمال ليسا على علم بتصرفات عبد العزيز النعماني) وهذه تبرئة صريحة لهما من أي انتساب أو علاقة لهما بعبد العزيز أو علم بتصرفاته .

جـ ـ **قال مستقيم في محضر الضابطة القضائية** : (إن عبد العزيز النعماني يسخّر من قبل

أشخاص مجهولين - ليس من بينهم مطيع وكمال - وقد رفض النعماني أن يكشف لنا عن هويتهم) .

وهذه تبرئة أخرى صريحة لساحة كمال ومطيع وجمعية الشبيبة الاسلامية . تبرئة كاملة لا شبهة فيها .

أما في التحقيق الابتدائي فان الوكيل العام لم يذكر شيئا كذلك عن هذه التصريحات التي تبرىء ساحة كمال ومطيع وجمعيتهما وإنما عمم وأغمض وعمى بما لا يدع مجالا لتبين حقيقة تصريحات مستقيم في التحقيق الابتدائي .. مع أنه في هذه المرحلة من التحقيق أيضا لم يذكر شيئا يؤاخذ به مطيع وكمال وجمعية الشبيبة الاسلامية ..

أما في التحقيق التفصيلي فقد زاد تصريحاته لدى الشرطة وفي الاستنطاق الابتدائي توضيحا فأكد أنه لا يعرف جمعية الشبيبة الاسلامية ولا مطيع أو كمال وليس له أي انتماء أو علاقة بجميع أعضاء الجمعية على مستوى المسؤولية أو العضوية .

كيف عرضت النيابة أقوال المتهم كندي حسن :

ذكرت النيابة العامة أنه اعترف لدى الضابطة القضائية بما نسب اليه بالكيفية التي شرحها رفقاؤه الآخرون .

بغض النظر عما سبق أن شرحناه بتفصيل من أن ادعاء مطابقة أقوال أي واحد منهم لدى الشرطة لأقوال الآخرين ادعاء مردود وغير صحيح . كما برهنا عليه عند دراستنا لمحاضر الشرطة .

فاننا نوضح هنا - فيما يتعلق بالآخوين (مطيع وكمال) أنه لم يرد أي تصريح على لسان حسن كندي يدينهما أو يدين جمعيتهما .. سواء لدى الضابطة القضائية أو في الاستنطاق الابتدائي .. وقد زاد الأمر توضيحا في الاستنطاق التفصيلي فنفى نفياً مطلقاً معرفته للجمعية أو انتماءه لها أو معرفته لأي من مطيع وكمال أو لأي أحد من أعضائها .

كيف عرضت النيابة العامة أقوال أشعيب أحمد :

١ ـ يلاحظ أنها كعادتها إدعت أن تصريحاته لدى الضابطة القضائية تطابق حرفيا تصريحات الآخرين . وهذا ما برهنا على بطلانه وعدم صحته وبعده عن الحقيقة فيما سبق من فصول هذه المرافعة .

٢ ـ يلاحظ أن النيابة العامة لم تستطع أن تسجل ضد كمال وصاحبه مطيع أي تصريح من تصريحات أشعيب لدى الضابطة القضائية أو في الاستنطاق الابتدائي .

٣ ـ أما في الاستنطاق التفصيلي فقد زاد تصريحاته السابقة توضيحا وأكد أنه لم يسبق أن عرف أو رأى كلا من مطيع وكمال ، ولا يعلم أن جمعية الشبيبة الاسلامية موجودة ، وتدعو الى الله .

كيف عرضت النيابة أقوال المتهمين العمري وشوقي وجابر :

لم يرد في تصريحاتهم لدى الضابطة القضائية وفي الاستنطاقين الابتدائي والتفصيلي ما يدين كمال ومطيع وجمعية الشبيبة .

كيف عرضت النيابة العامة أقوال الاستاذ / كمال :

ـ لم تشر النيابة ـ كما لم يشر قاضي التحقيق ـ الى أي قول ادُعي ان كمال قاله لدى الضابطة القضائية .

ـ في التحقيق الابتدائي أكد كمال عدم وجود أي علاقة له أو لمطيع أو لجمعية الشبيبة الاسلامية بهذه الجرائم أو بالذين اتهموا بالقيام بها . وأكد ذلك في الاستنطاق التفصيلي ، كما أكد أن أسلوبه وأسلوب مطيع والجمعية هو الوعظ والارشاد بالحكمة والموعظة الحسنة بعيدا عن كل أساليب العنف وأسبابها . وهكذا نخرج من استعراضنا لفقرات صك الاتهام الخاصة بأقوال المتهمين بحكم قاطع واحد هو براءة موكلي كمال وصاحبه مطيع وجمعيتهما الشبيبة الاسلامية ، وعدم وجود أي علاقة لهم بهذه المجموعة التي أطلق عليها (مجموعة عبد العزيز) وأطلق عليها البعض الآخر (مجموعة سعد) .

وينتصب أمام ناظرنا في نهاية المطاف السؤال الملحاح : كيف استطاع الوكيل العام أن يقتنع باتهام كمال ومطيع وجمعية الشبيبة الاسلامية ، وليس بين يديه أي دليل أو حجة على ما ذهب اليه ؟.

استنتاجات النيابة العامة :

من دراستنا لاستنتاجات النيابة في صك الاتهام اتضح لنا ان الوكيل العام بنى اتهامه على الحيثيات التالية :

١ ـ حيث ان المتهم كمال أنكر ما نسب اليه مشيرا الى أنه عضو في جمعية الشبيبة الاسلامية التي يترأسها مطيع ، وأنه لم يشارك في جريمتي قتل بنجلون ومحاولة قتل المنياوي .

٢ ـ وحيث أن انكاره هذا تكذبه ظروف النازلة .

٣ ـ وحيث ان انكاره تكذبه تصريحات المتهمين التي أفادت أنهم كانوا يتلقون التعليمات والأوامر منه ومن رئيس الجمعية عبد الكريم مطيع .

٤ ـ وحيث أن عبد الكريم مطيع في حالة فرار .

٥ ـ وحيث أن القرائن التي تدينهما كافية ومتوفرة .

ونتناول بالبحث والتحليل كل حيثية من هذه الحيثيات لنرى إلى أي حد تصمد للمناقشة المنطقية الموضوعية :

الحيثية الأولى :

وهي قول الوكيل العام (حيث أن المتهم كمال أنكر ما نسب اليه مشيرا الى أنه عضو في جمعية الشبيبة الاسلامية التي يرأسها مطيع .. وأنه لم يشارك في جريمتي قتل بنجلون ومحاولة قتل المنياوي) ..

نتساءل بادىء ذي بدء : من نسب لكمال الجريمة ؟

تصفحنا محاضر الشرطة الخاصة بالمتهمين الأحد عشر (سعد ـ خزار ـ حليم ـ أوزوكلا ـ مستقيم ـ شوقي ـ العامري ـ جابر ـ كندي حسن ـ شعيب أحمد ـ خشان) فلم نجد أن واحدا منهم نسب الى الأخ كمال أو الى جمعية الشبيبة الاسلامية ورئيسها مطيع شيئاً .

بل لم يجر ذكر اسم مطيع وكمال الا على لسان ثلاثة منهم فقط هم :

١ ـ سعد ولم يذكر قط أن مطيع أو كمال يرسلان التوجيهات أو الأوامر الى المجموعة بواسطته أو واسطة غيره ، وانما صرح بأن مطيع وكمال نصحا المجموعة في اجتماع مزعوم بعدم الثقة في النعماني وعدم تنفيذ أوامره ولكنهم كانوا منساقين وراء النعماني دون تفكير أو وعي .

ثم إن خزار صاحب البيت الذي وقع فيه الاجتماع المزعوم قد أنكر وقوع هذا الاجتماع في جميع مراحل التحقيق . كما أنكر وقوعه جميع المتهمين الاخرين .. ورغم أن سعد قال ان مطيع وكمال نصحاهم بعدم الثقة في النعماني وعدم تنفيذ أوامره في الاجتماع المزعوم ، فإن هذا الاجتماع نفسه لم يقع وليست للنيابة أي حجة على انعقاده .. بالرغم من أن ما ورد عما وقع فيه لصالح موكلي .

٢ ـ أما الشخص الثاني الذي ذكر اسم كمال ومطيع على لسانه فهو أوزوكلا ، وقد أكد في محضر الضابطة القضائية ـ أنه لم يرَ كمال ومطيع قط وأنه سمع باسمهما مرة واحدة بمناسبة محاضرتين مزعومتين لهما بدار الشباب بدرب غلف ، ولكنه لم يحضر هاتين المحاضرتين اللتين بيّنا سابقا أنهما من نسج خيال المتهم أو من نسج خيال الشخص الذي قام بتحرير محضر الضابطة القضائية .. اذ كمال ومطيع لم يسبق أن اشتركا في القاء محاضرتين أو ندوة في مكان واحد وزمن واحد .

٣ ـ أما الشخص الثالث الذي جرى ذكر مطيع وكمال على لسانه فهو مستقيم : وقد بيّنا سابقا أنه ذكر أنه يعتقد ان مطيع وكمال ليسا على علم بتصرفات النعماني وأن النعماني مسخر من قبل أشخاص مجهولين ليس من بينهم مطيع وكمال .. ولكن الوكيل العام وقاضي التحقيق مرّا على هذه التصريحات مرور الكرام .

أما ما نسب لخشان عنهما فقد بيّنا سابقا عدم حجيته وعدم واقعيته وقد تراجع خشان عن ادعائه في التحقيق القضائي .

هؤلاء هم الذين جرى ذكر اسم كمال ومطيع على ألسنتهم .. ولكن بما لا يدينهما ويقحمهما في هذه القضية .. وإنما ذكروهما بما يبرىء ساحتهما تبرئة كاملة .

أما الباقون من المتهمين فلم يجر على ألسنتم في محاضر الشرطة أي ذكر لكمال ومطيع بالسلب أو الايجاب ، بل لم يشيروا الى أنهم يعرفون أن بالدنيا شخصين يسميان مطيع وكمال وجمعية اسمها الشبيبة الاسلامية .

وعلى هذا فاننا رأينا بوضوح أن جميع المتهمين لم ينسبوا لكمال ما يدينه وانما الذي حاول اتهامه هو عميد الشرطة في رسالته الى قاضي التحقيق ، وقد بيّنا في مستهل هذه المرافعة ملاحظاتنا حول هذه الرسالة ووضحنا تهافتها وعدم حجيتها .

لذلك فان انكار الأخ كمال لما نسب اليه انكار موضوعي ومناسب لظروف الحادثة وليس إلا تأكيدا منه لواقع وحقيقة لا يتطرق اليهما الشك والريب والتهمة .

الحيثية الثانية :

قول الوكيل العام (ان انكار كمال تكذبه ظروف النازلة) .

ونحن عندما استعرضنا ظروف هذه النازلة وجدنا أنها لا تكذب أقوال كمال ولا تدفع إنكاره المشاركة في الجريمة إنكارا كليا ، ولكن ظروف النازلة هذه تؤكد كلام كمال وتشد أزره وتثبته وتعطي الدليل القاطع على أن تصريحاته هي الحق والحقيقة .. والصدق والصواب .. كذلك فان اقوال المتهمين كلها وبدون استثناء تؤكد براءة كمال من هذه التهمة ، وبالتالي تؤكد صدقه .

وسواء من الأقوال : أقوالهم لدى الضابطة القضائية أو في التحقيق الابتدائي أو التحقيق التفصيلي .

ثم ان ظروف تنفيذ الجريمة تعتبر بالعقل البسيط المجرد ظروفا اعتباطية ، لا تدل على تخطيط مسبق أو تفكير رصين أو حتى خبرة بعالم الارهاب والجريمة . فقد قتل بن جلون في واضحة النهار وفي شارع مزدحم بالمارة وثنائي الحركة وأثناء خروج الناس إلى أعمالهم وأمام بيته وأمام مركز المقاطعة الثانية للشرطة وبوسائل بدائية وأسلوب بدائي مما يؤكد عفوية التنفيذ ورعونته . وأنه لا علاقة لمطيع وكمال بهذه الحادثة ، وأن صيغة : (ظروف الحادثة تدفع تصريحات كمال) صيغة غير ذات معنى ، وصيغة مردودة . كما أن الظروف الخاصة لليسار المغربي وللاتحاد الاشتراكي وبنجلون بشكل أخص تبعد التهمة كذلك عن الشبيبة الاسلامية وقيادتها .

كذلك فان الصراع الشديد بين بنجلون والاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وبينه وبين الاتحاد المغربي للشغل ، وبينه وبين التيار الماركسي اللينيني ذي النزعة الصينية والكوبية - لاسيما وهو ينتمي الى اليسار الفرنسي - ، والصراع فيما بينه وبين منافسيه داخل حزبه ، هؤلاء المنافسون الذين فسح لهم المجال للظهور والبروز بمجرد اختفائه ، والصراع بينه وبين الأنصار المتطرفين للرأسمالية ، والأنصار المتطرفين للثورة والتمرد ، وبينه وبين التيار الشيوعي الموالي لموسكو ، والانقسام الحاد الذي وقع في صفوف اليسار المغربي والعالمي ، بسبب قضايا فكرية وسياسية مثل قضية الصحراء والعنف الثوري ودكتاتورية الطبقة العاملة ومفهوم الأممية الاشتراكية .. واتهام الضحية بن جلون في عدة محاولات للانقضاض على السلطة .

كل هذه الصراعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية التي خاض فيها القتيل تجعل له أعداء كثيرين وتؤكد أن المستفيد من قتله جهات كثيرة قد تكون أي جهة مما ذكرنا ، باستثناء جمعية الشبيبة الاسلامية في شخص مطيع وكمال والتي تعتبر الخاسر الوحيد دنيويا في هذه الصفقة الغامضة .

أما عن ظروف التحقيق في الحادثة فنسأل عنها الأمراض المستعصية التي أصابت الأخ كمال بسبب التعذيب والعملية التي أجريت له داخل السجن في مواطن التعذيب من جسده ونسأل عنها أذنه اليمنى التي أصيبت بالصمم بسبب التعذيب ، وعقل أشعيب أحمد غير المتزن ، نسأل عنها ظهر ابن الأخ مطيع الذي اعتقل وجلد من قبل الشرطة .

هذه هي ظروف الحادثة ، وظروف تنفيذها ، وظروف وقوعها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ونقابيا وحزبيا داخليا وخارجيا . وهذه هي ظروف التحقيق فيها أوجزناها ايجازا كبيرا ، وكلها ظروف لصالح موكلي الحاج كمال وجمعية الشبيبة الاسلامية ورئيسها .

فماذا يعني السيد الوكيل العام ومن قبله السيد قاضي التحقيق بظروف النازلة التي تدفع تصريحات كمال وباقي المتهمين في التحقيق الابتدائي والتحقيق التفصيلي ؟

ان دراستنا لهذه الظروف أكدت لنا أنها لا تدفع تصريحات كمال وباقي المتهمين ببراءة جمعية الشبيبة الاسلامية وقيادتها (مطيع وكمال) وانما تؤيد هذه التصريحات وتؤكدها وتثبتها وتشد أزرها ، بل إن هذه الظروف نفسها زادتنا قناعة بأن جميع المتهمين المعروضين علينا براء ، بما فيهم **سعد أحمد** الذي أكد الشاهدان بن مالحة وحفاظ علال أنه كان وحده ، وضرب الضحية ضربة واحدة ، أكد تقرير الطب الشرعي أنها غير قاتلة ، ثم لما عرض المتهم على الشاهدين لم يتعرفا عليه . وبما فيهم **خزار مصطفى** الذي أكد الشاهدان أنه لم يكن حاضراً أثناء الاعتداء على الضحية . واعترافه بالحضور والمشاركة في الاعتداء ليس حجة ، لأن ظروف الحادثة وشهادة الشهود تؤكدان عكس اعترافه . ولأنه لم يقدم لنا ما يثبت به أنه كان موجودا بمكان الحادثة ساعة وقوعها ، ولا ما يدفع به شهادة « الشاهدين بن مالحة وحفاظ » بأن المعتدي شخص واحد فقط وأن الضربة التي تلقاها الضحية واحدة فقط ، وغير مميتة كما أكد الطب الشرعي ، ولم يتأكد لنا أنها صادرة من سعد بسبب عدم تعرف الشاهدين عليه . وذلك بالرغم من اعترافه الذي لا ينسجم مع تسلسل الوقائع وظروف الحادثة ، مما يحتمل معه أن هذين المتهمين معترفان بما نسب اليهما تحت ضغوط معينة ، وأنهما غير حري الارادة ، وغير تامي الاستقلال ، وغير قادرين على إعلان براءتهما من الأفعال المنسوبة إليهما لظروف مجهولة لدينا .

لذلك نتساءل هل يقصد الوكيل العام وقاضي التحقيق بالظروف ظروفا أخرى مجهولة لدينا ؟. ونحن هنا لا نملك إلا أن نردد ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ فيما رواه ابن أبي حاتم عن أمّ الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم ـ أنه قال : (إن الله تجاوز لأمّتي عن ثلاث عن الخطأ والنسيان والاستكراه) قال أبو بكر فذكرت ذلك للحَسَن فقال : « أجل ، اما تقرأ بذلك قرآنا : « ربَّنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا » .

الحيثية الثالثة :

قول الوكيل العام (ان انكار كمال تكذبه تصريحات المتهمين التي أفادت أنهم يتلقون التعليمات والأوامر منه ومن رئيس الجمعية مطيع) .

هذه نغمة جديدة أخرى .. وتعبير آخر طريف لم نسمع به أو نقرأه في أي وثيقة من وثائق الملف المعروض علينا .

ومع ذلك راجعنا الملف من جديد علّ أعيننا تكون خانتنا ، ولعل ذاكرتنا تكون قد غفلت عن التقاط هذه التصريحات الوهمية في محاضر الضابطة القضائية ، أو محاضر الاستنطاق الابتدائي ، أو الاستنطاق التفصيلي ، فلم نجد فيها ما يثبت الحيثية ولم نجد أثرا لهذه التصريحات .

ـ ورد في قول النيابة « جملة أخرى » مناقضة لما سبقها ، وهي التي يذكر فيها الوكيل العام أن مطيع رئيس جمعية الشبيبة الاسلامية . واذا رجعنا الى فقرات صك الاتهام السابقة وجدنا الوكيل العام نفسه يقول : (مطيع كان يرأس جمعية الشبيبة الاسلامية) ويقول في جملة أخرى تليها (النعماني يرأس جمعية الشبيبة الاسلامية) فبأي أحكام الوكيل العام نأخذ ؟ ومن هو رئيس جمعية الشبيبة الاسلامية في نظره ؟.

لقد كان خليقا بالسيد الوكيل العام أن يتأكد قبل أن يكتب صك الاتهام من اسم رئيس جمعية الشبيبة الاسلامية الحقيقي هل هو مطيع أو النعماني أو شخص اخر غيرهما ؟ وبامكانه ذلك .

الحيثية الرابعة :

قال الوكيل العام (وحيث أن عبد الكريم مطيع في حالة فرار) .

ـ عجبنا من هذه الحيثية الواهية التي حاولت النيابة العامة أن تبنى عليها حكما جليلا وخطيراً ...

ـ ان عبد الكريم مطيع عندما طلب من طرف الشرطة كان خارج القطر في مهمة كلف بها اثناء اجازته الشخصية بمناسبة نهاية السنة الميلادية وعيد الأضحى .. وأثناء سفره أصيب بمرض شديد أرسل به شهادة اجازة طبية مدتها ستة شهور الى وزارة التعليم التي بادرت بطرده من وظيفته دون ان تتبع ابسط الأصول الادارية لذلك .. مما أدى به الى رفع تظلم اداري الى المسؤولين في التعليم والى الديوان الملكي .. والى تسجيل دعوى ادارية ضد وزارة التعليم ، وقد أجابه وزير التعليم الى عنوانه بالرياض .. كما أجابه السيد مدير الديوان الملكي الى نفس العنوان ..

وقد اضطر للعمل من أجل الانفاق على عياله .. ثم انه وهو بالمملكة العربية السعودية صدق توقيعه على وثائق ادارية خاصة بزوجته وأولاده في السفارة المغربية .. ثم انه أرسل شهادة طبية للاعتذار عن حضور الجلسة الأولى السابقة رغم انه لم يبلغه اي استدعاء .

ومن هذا يتضح لنا أنه ليس في حالة فرار ولذلك لا يمكن أن يتخذ غيابه حيثية أو قرينة لاثبات شيء باطل لا أساس له .

الحيثية الخامسة :

قول الوكيل العام (وحيث أن القرائن التي تدينهما كافية ومتوفرة) .

نحن نسأل النيابة العامة : ما هي هذه القرائن ؟ انها لم تدل لنا بقرينة واحدة . فكيف أن هناك قرائن كافية ومتوفرة .

انه لا بد ان تذكر هذه القرائن واحدة واحدة .. أما التعميم والغموض فانه لا يليق أن يُدْفَعَ به خلقُ الله الى السجون والمعتقلات والمشانق .

واذا كانت النيابة العامة تعني بهذه القرائن تلك الأقوال التي لا أصل لها والتي وردت في صك الاتهام ، فاننا قد بينا بما لا يدع مجالا للشك انها مردودة وباطلة ولا أصل لها في محاضر الشرطة ومحاضر الاستنطاقين الابتدائي والتفصيلي واذا كانت تعني قرائن أخرى فيجب أن تبينها لنا لنرد عليها .

والذي نعرفه أن محاضر الشرطة ومحاضر التحقيق الابتدائي ومحاضر التحقيق التفصيلي كلها حجج لنا لا علينا كما بينا ذلك سابقا بتفصيل . والقرائن التي لدينا انما هي على براءة كمال وجمعية الشبيبة الاسلامية ورئيسها لا على ادانتهم .

وما دام أن الأصل براءة الذمة فاننا لا نحتاج الى ذكر أية أدلة على براءة موكلي وجمعيته ورئيسها ما دامت النيابة العامة لم تستطع ان تدلي بأي حجة أو قرينة لها أصل من محاضر القضية ووثائقها ، أو من اعترافات المتهمين أو من شهود أو من أي جهة أخرى .

ومع ذلك فان لنا أدلة للبراءة كثيرة فمحاضر الضابطة القضائية ـ كما بينّا سابقا ـ كلها أدلة لنا ، ومحاضر الاستنطاق الابتدائي والتفصيلي كذلك أدلة لنا بالاضافة الى العديد من القرائن المبثوثة في ملف القضية والتي لا تكاد تحصى والتي شرحناها في عدة مجالات من هذه المرافعة ومن هذه القرائن والأدلة على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

١ ـ اعتباطية التخطيط للجريمة وتنفيذها .
٢ ـ بدائية الوسائل المستخدمة .
٣ ـ تناقض كل محضر من محاضر الشرطة مع نفسه اذا ما قورنت فقراته ببعضها .
٤ ـ تناقض كل محضر من محاضر الشرطة مع المحاضر الأخرى .
٥ ـ ذكر سعد أن مطيع وكمال نصحاهم في اجتماع ببيت خزار بألا يثقوا في عبد العزيز النعماني ولا ينفذوا توجيهاته .
٦ ـ ذكر سعد أيضا أن المجموعة كانت منساقة وراء عبد العزيز دون تعقل .
٧ ـ ذكر أن عبد العزيز النعماني كان على خصام مع مطيع وكمال .
٨ ـ جميع المتهمين الآخرين أكدوا لدى الشرطة أنهم لا يعرفون كمال ومطيع ولم يلتقوا بهما ولم يجتمعوا بهما وأنه لا علاقة لهم بهما ولا بجمعيتهما .

٩ ـ صيغة ورود قرارهم بتنفيذ الجريمتين جاء على لسان كل منهم لدى الشرطة بتعبير (قررنا قتل فلان .. قرر عبد العزيز .. أمرنا عبد العزيز) ولم يرد قط أنه أمر نقل اليهم بواسطة شخص ما من مطيع أو كمال أو من الجمعية .
١٠ ـ تصريح المتهم مستقيم بأنه يعتقد بأن مطيع وكمال ليسا على علم بتصرفات النعماني .
١١ ـ قوله بأن عبد العزيز مسخر من قبل أشخاص مجهولين ليس من بينهم مطيع وكمال وان عبد العزيز رفض الكشف عن هويتهم .
١٢ ـ تصريح جميع المتهمين بأنهم لا يعرفون الا عبد العزيز أو سعد رئيسا للمجموعة .
١٣ ـ عدم ورود اسم جمعية الشبيبة الاسلامية على لسان أي واحد باستثناء أشعيب أحمد الذي أنكر محتوى محضر الشرطة لدى التحقيق .

١٤ ـ عدم وجود أي وثيقة مع أي متهم من المتهمين أو لدى أي جهة من الجهات تثبت عضوية أي واحد منهم للجمعية .

١٥ ـ ما ذكر خزار في محضر الشرطة من أنه تكون لدى المجموعة حقد على بنجلون بعد حضورهم لمؤتمر الاتحاد الاشتراكي وبسبب ما قرأوه في جريدة المحرر وما سمعوه من محاضرات .

١٦ ـ تصريحاتهم جميعا لدى التحقيق الابتدائي لم يرد فيها أي ذكر لكمال ومطيع وجمعية الشبيبة الاسلامية .

١٧ ـ تصريحاتهم في الاستنطاق التفصيلي كلها تؤكد عدم وجود أي علاقة لهم بكمال ومطيع وجمعيتهما الشبيبة الاسلامية .

١٨ ـ ظروف الحادثة سياسيا واجتماعيا ونقابيا وعَقَديا .

١٩ ـ ظروفها داخليا وخارجيا .

٢٠ ـ تصريحات جميع المتهمين أمام المحكمة وكلها تبرىء ساحة كمال وجمعية الشبيبة الاسلامية ورئيسها مطيع .

وهناك أدلة وقرائن كثيرة ذكرنا بعضها في سياق هذه المرافعة وكلها لا تدع مجالا لاتهام موكلي وجمعيته ورئيسها .. فما هي القرائن التي يعنيها السيد الوكيل العام ؟ اننا نتحداه أن يبين لنا قرينة واحدة ثابتة وحقيقية على اتهام موكلي وجمعيته ورئيسها ..

سيدي الرئيس .. حضرات السادة المستشارين ..

بعد دراستنا لملف هذه القضية كاملا وبكل موضوعية وتجرد وجدنا أنفسنا أمام سؤال كبير وخطير لم تستطع وثائق الملف الاجابة عليه بكل دقة .. وهذا السؤال هو :

متى قتل بنجلون ومن هو القاتل الحقيقي ؟

ونوضح هذا فيما يلي :

١ ـ ان وقت مقتل بنجلون لم يحدد بدقة في محاضر الشرطة ولم يتفق المتهمون على رأي واحد حوله وهو حسب أقوالهم يتأرجح ما بين الساعة ١٤ و ٤٥ دقيقة وبين الساعة ١٥ و ٣٠ دقيقة .

أما الشهود فأقوالهم في الموضوع كما يلي :

حفاظ علال :

ذكر أنه خرج من عمله بعين الذياب الساعة ١٥ و ١٠ دقائق ـ ثم بعد أن وصل الى قرب بيت بنجلون رأى شخصا متجها نحو بنجلون وأهوى بقضيب حديدي على رأسه فيكون الاعتداء قد وقع حسب قوله حوالي الساعة ١٥ و ٢٠ دقيقة على أقل تقدير .

بن مالحة بو شعيب :

يقول أنه رأى المطاردة الساعة ١٥ .

ـ **أما تقرير شرطة المعاينة :**

فقد ورد فيه أن أحد المارة أخبرهم بالجريمة الساعة ١٥ ـ وأن بن مالحة أحضر لهم المتهم بعين مكان الجريمة على الساعة ١٥ و ٢٠ دقيقة .

ـ وأن تقرير المعاينة كتب وطبع ووقع وختم ووجه الى المرجع الأعلى على الساعة ١٥ و ٢٠ دقيقة .

تعقيب :

١ ـ كيف نوفق بين : ما ذكرته الشرطة من أنها أنهت على الساعة ١٥ و ٢٠ دقيقة كتابة محضر المعاينة وطبعته ، بعد أن وضعت الرسم البياني للجريمة وأنهت اجراءات القياس والفحص الطبي الشرعي واستمعت الى الشهود (بن مالحة وحفاظ والسعودي) وبحثت عن آلة الاعتداء في جميع المظان ، وبين ساعة التنفيذ التي ذكرها الشهود والمتهمون والتي يرجح أنها الساعة ١٥ و ٢٠ دقيقة .

كما أن محضر الشرطة نفسه ذكر أن العامل والمراقب العام رئيس الأمن حضرا الى مكان الجريمة في الساعة ١٥ و ٣٠ دقيقة .

٢ ـ **قد تبدو هذه الملاحظات غير ذات** قيمة كبيرة ولكنها اذا أضيفت اليها الملاحظتان التاليتان تصير القضية ذات أبعاد أخرى وهي :

أ ـ ما نسب لاشعيب من أن القتل كان في شهر فبراير ١٩٧٥ م .
ـ وما نسب لخشان من أن المجموعة كاملة كانت تختبيء للضحية في مركز الشرطة للمقاطعة الثانية طيلة ثلاث أيام متواليات (المرجع : الصفحة ٣ سطر ٢ من محضر الشرطة الخاص به) .

ـ وما نسب لحليم أن بعضهم اختبأ للضحية جوار مركز الشرطة للمقاطعة الثانية .
ـ وما نسب للشاهد حفاظ علال من أن سعد بعد أن ضرب الضحية على رأسه فر في اتجاه مركز الشرطة للمقاطعة الثانية (المرجع الصفحة الاولى السطر ٢٨/٢٧ من محضر الاستماع الى الشاهد حفاظ الذي أنجزته الشرطة) .
وكل هذه ادعاءات خطيرة يصعب علينا تصديقها كما يصعب تكذيبها .

ب ـ ان ورقة الارسال الصادرة عن المقاطعة الثانية للشرطة ـ والحاملة لرقم ١٩٨٣ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/١٨ م وردت فيها في الاطار الخاص بمراجع المراسلة اشارة الى (بلاغ) MESSAGE رقم ٣٤٠٤٤ مؤرخ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/١٧ م ومتعلق بقضية اغتيال بنجلون ، أي أن هذا البلاغ صدر قبل مقتل الضحية بيوم واحد فما هو مضمون هذا البلاغ ؟ ومن أرسله ؟ ولماذا كان تاريخه سابقا عن تاريخ الجريمة بيوم

واحد ؟ ومتى قتل الضحية بالضبط ؟ واذا كان البلاغ متعلقا بقضية القتل فما هي الاجراءات المتخذة لمنع هذه الجريمة .

٣ ـ أما عن الجواب على الشطر الثاني للسؤال ، وهو : من قتل بنجلون ؟ فكما يلي :

ـ الشاهد حفاظ علال أكد أنه رأى سعد وحده يسير خلف الضحية ورآه وهو يضربه ضربة واحدة على رأسه من الخلف سقط على اثرها . وهذا يطابق تقرير الطبيب الشرعي ، وبعد أن صاح الشاهد هرب المتهم منفردا وتبعه مطاردوه الذين ألقوا عليه القبض .

ـ الشاهد بن مالحة : أكد أن سعد كان وحده أثناء الاعتداء .

ـ **تقرير الشرطة الاقليمية** : ذكر أن :

ـ سعد ضرب الضحية ضربتين .

ـ خزار طعنه بسكين في صدره .

ـ خشان طعنه بسكين في أسفل ظهره .

ـ **التقرير الطبي** : يقول :

أ ـ الضحية تلقى أول الأمر ضربة واحدة على رأسه غير مميتة .

ب ـ الضحية تلقى طعنة في الظهر والعمود الفقري .

جـ ـ الضحية تلقى طعنة قاتلة في الصدر .

التعقيب :

من خلال استعراضنا لما سبق يبدو أن المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع متناقضة تماما وأن وصف عملية الاغتيال غير دقيق وغير منسجم .. ولا يؤدي الى معرفة القاتل الحقيقي لبنجلون .. ويتجلى ذلك فيما يلي :

١ ـ اذا كان قد اشترك في قتل بنجلون كل من سعد وخزار وخشان وأشعيب فلماذا لم تتفق أقوالهم عند وصفهم لطريقة التنفيذ ؟ .

٢ ـ ما هو مصدر معلومات الشرطة فيما ادعته بأن سعد ضرب الضحية ضربتين على رأسه مع أن هذا لم يرد في أي وثيقة ويخالف ما ذكره الشاهد حفاظ علال وما قرره الطبيب الشرعي .

٣ ـ ما هو مصدر معلومات الشرطة التي تقول ان خشان طعن الضحية في ظهره ؟ مع أن أحدا من المتهمين والشهود لم يذكر هذا ؟ .

٤ ـ اذا كان الطبيب الشرعي يقول بأن الضحية ربما أغمى عليه وسقط عقب الضربة الرأسية الأولى ، واذا كان هذا القول يؤكده الشاهد حفاظ علال الذي شاهد الاعتداء قبل التنفيذ وبعده ، وطارد المتهم وهو على متن دراجته ولم ير أحدا معه . فكيف طعن بنجلون في ظهره وصدره معا وهو مغمى

عليه ؟ ومن قام بهذا أثناء مطاردة سعد وأثناء تصايح المارة وتجمهرهم ؟ كما ذكر الشاهد عبد الله السعودي العامل بمحطة طوطال الذي أكد أن محطته امتلأت بالناس بسبب القتل على الساعة ١٥ .

٥ ـ اذا كان الشهود يؤكدون عدم وجود خزار والآخرين ساعة وقوع الجريمة ، وكان الطبيب الشرعي قد أكد أن ضربة سعد لبنجلون ليست قاتلة ولم تعثر الشرطة على أدوات القتل كلها فمن قتل بنجلون ؟

لا شك أن القاتل الحقيقي لم يعتقل بعد ، فمن هو ؟ ...

بعد كل هذا نتساءل : لماذا زج بجمعية الشبيبة الاسلامية في هذه الجريمة الغامضة .

لعل شبهة تلقى على طبيعة الجمعية أو حول أهدافها ووسائلها ؟

لذلك نرى أنفسنا مضطرين لاستعراض ما يبين طبيعة هذه الجمعية وأهدافها ووسائلها ..

ونبدأ بقانونها الاساسي ثم بتصريحات أعضائها المنشورة في الصحف والمجلات ثم ببياناتها التي أصدرتها :

١ ـ **أهداف الشبيبة** كما هو مدون في قانونها الاساسي المودع بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢ :

المساهمة في البناء الاجتماعي ونشر الاخلاق الكريمة وحث المواطنين والمواطنات على الخير والفضيلة والصلاح بواسطة تطبيق منهج الله الذي هو الاسلام (الفصل الأول ـ من قانون الجمعية ـ البند الثاني) .

٢ ـ **وسائلها كما هو مدون في القانون الاساسي :**

اعادة التربية ـ التربية الاسلامية ـ محاربة الامية ـ المخيمات الصيفية ـ ومراكز الهواء الطلق ـ تكوين الاطارات ـ تنظيم مجالس الآباء للتوجيه ـ الحملات العامة للمحافظة على الصحة ـ الاتصالات العامة من أجل الاستفادة فيما يتعلق بتربية الأبناء والارشاد في هذه الميادين ـ المحاضرات ـ الندوات ـ الرحلات ـ الدراسات ـ النشاطات التربوية والدينية والفنية والرياضية (الفصل الأول من قانون الجمعية ـ البند الثالث) . يمتنع على أي سلطة داخل الجمعية حتى ولو كانت سلطة المؤتمر العام أن تغير قوانينها بما يجعلها تسخر جهودها لأي فكر غير اسلامي أو تربية غير اسلامية (الفصل الخامس من قانون الجمعية ـ البند العاشر) ..

وهكذا نجد أن قانون الجمعية كله مساير للشريعة الاسلامية وللقوانين الجاري بها العمل ؟ .

٣ ـ **بيانات الشبيبة الاسلامية** : التي صدرت عنها كلها تؤكد طبيعة أهدافها ومنهجها وأساليب عملها السلمية .

تقول جمعية الشبيبة الاسلامية في بيانها الذي أصدرته يوم ١٥ محرم ١٣٩٦ هـ ونشرته صحيفة « النور » المغربية لسان « جمعية البعث الاسلامي » وجريدة الميثاق الاسلامية التي تصدرها (رابطة علماء المغرب) برئاسة فضيلة الشيخ عبد الله كنون في عددها ٢٢٧ السنة الثانية

عشرة بتاريخ ١٥ رجب ١٣٩٦ هـ ومجلة « المجتمع » الكويتية في عددها ٣٠٧ بتاريخ ٢ رجب ١٣٩٦ هـ ما يلي :

(جمعية الشبيبة الاسلامية جمعية دينية تربوية نشاطها قانوني ومرخص به وهي بصفتها هذه بعيدة عن الاحتراف السياسي (اهتماما وممارسة) اما أسلوبها التربوي فهو خاضع حتما لقاعدة وجوب الدعوة الى الله بالتي هي أحسن « ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ») .

(جمعية الشبيبة الاسلامية « جماعة من المسلمين » وليست « جماعة المسلمين » .. كما أن لها نظمها الاساسية التي تضبط صفة الانتساب اليها وهي بذلك لا تمثل الا أعضاءها) .

(لها رأيها الاسلامي المنبثق من القرآن الكريم والسنة المطهرة والقواعد الشرعية الثابتة والمخالف لآراء الطوائف الضالة والدعوات المنحرفة ، ولكنها آلت على نفسها أن تتخذ لتخليص المجتمع المغربي من هذه الأفكار الظالمة وسيلة أساسية ووحيدة هي توضيح العقيدة الاسلامية) .

(لم يغب على أعضاء جمعية الشبيبة الاسلامية والقائمين عليها ما كان يحاك ضدها طيلة سنوات من مؤامرات تهدف الى القضاء عليها كصورة مشرقة لمبادىء الاسلام ومثله الطيبة وقد درس أعضاء الجمعية مخططات هذا الكيد الخبيث وطبيعته وتمت القناعة في حينها بأن شيئا ما يحاك في الخفاء لتبرير قمع الجمعية ، ونعتقد أن هذا لن يخفى ان شاء الله ـ على المتبصرين الذين يعرفون حقيقة ما يجري في البلاد كما لا يخفى على العقلاء والاسوياء من مختلف الهيئات والجماعات) .

(تهيب الجمعية بأعضائها ان يواصلوا تمسكهم بالحكمة والتروي والصبر واجتناب المراء والجدل) .

(وليعلموا أن الدعوات الصادقة لا بد أن تلقى من الظالمين والغاصبين والمنحرفين خصومة شديدة وعداوة قاسية وسيستعينون في ذلك بالنفوس الضعيفة والأخلاق الضعيفة والأيدي القذرة وسيثيرون حولها غبار الشبهات وظلم الاتهامات وسيحاولون أن يلصقوا بها كل نقيصة وأن يظهروها للناس في أبشع صورة معتمدين على قوتهم وسلطانهم ومغرورين بأموالهم ونفوذهم « يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون » وسيدخل بذلك أصحاب الدعوة الصادقون في دور التجربة والامتحان فيسجنون ويعتقلون ويشردون وتصادر مصالحهم وتعطل أعمالهم وتفتش بيوتهم ويروع صبيانهم وأزواجهم وأقاربهم ، وقد يطول مدى هذا الامتحان « أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون » ، ولكن الله وعدهم من بعد ذلك نصرة المجاهدين ومثوبة العاملين المحسنين « فأيدنا الذين آمنوا على عدوهم فأصبحوا ظاهرين ») .

بهذه الكلمات النورانية الطيبة التي تفيض رحمة واستسلاما لقضاء الله وقدره وثقة فيه ـ سبحانه وتعالى ـ ووعيا بطبيعة الطريق الاسلامي وسنة الله في دعاته (أشدكم بلاء الانبياء ثم الأمثل فالأمثل) .. بهذا الأسلوب الرباني ردت جمعية الشبيبة الاسلامية على الحملة الصحفية الظالمة التي قادتها بعض الصحف اليسارية والتي لم تتورع عن استخدام أساليب القذف والبهتان والتشويه في حق هذه الجمعية الربانية وفي حق القائمين عليها .

- في يوم ١٨ ديسمبر ١٩٧٦م نشرت جريدة « المحرر » مقالا حول مصير التحقيق في هذه القضية وحاولت فيه أن تلصق التهمة بالشبيبة الاسلامية في شخص (مطيع وكمال) زاعمة أن المسمى « عبد العزيز النعماني » ينتمي الى الشبيبة الاسلامية .

وقد أصدرت الشبيبة الاسلامية في حينها بيانا لتوضيح الحقيقة « نشر بمجلة « البلاغ » الكويتية عدد ٢٠ فبراير ١٩٧٧م رقم ٢٩٣ وفي مجلة « المجتمع » عدد ٢٣٧ بتاريخ ٢٧ صفر ١٣٩٧هـ . يقول :

(لا علاقة للجمعية اطلاقا بما ذكرته جريدة المحرر من اغتيال ونحوه كما أن المتهمين في قضية اغتيال « عمر بنجلون » **بما في ذلك رئيسهم النعماني الذي لم يعتقل بعد** ليسوا بأعضاء في الجمعية وليسوا من أنصارها ولا تربطهم بها أي رابطة كيف ما كان نوعها) .

- وفي ٢٧ رجب ١٣٩٧هـ عقب حملة اعلامية ظالمة ضد الشبيبة الاسلامية نشرت الجمعية بيانا اخر تؤكد فيه مواقفها وقد نشر هذا البيان في مجلة « المجتمع » عدد ٣٦١ وفي مجلة « البلاغ » بتاريخ ٢٨ رمضان ١٣٩٧هـ وجاء فيه ما يلي :

تعلن الجمعية أنها :

١ ـ ليست طرفا في أي صراع سياسي قائم بين الأحزاب الوطنية ، وأنها في الحياد الصرف الذي يتيح لها أن تبقى علاقات المحبة والوئام والحوار الايجابي قائمة بينها وبين عموم المواطنين ، وأن تبقى للكلمة الطيبة والدعوة الهادئة المتزنة والنصيحة اللينة الرشيدة طريقها الى القلوب على اختلاف مشاربها واتجاهاتها .

٢ ـ لا تضم بين أعضائها أي شخص يمكن أن يعتدي على غيره بأي حجة من الحجج ، وأن كل من ارتكب او يرتكب ما يخالف آداب الاسلام في الحوار السلمي والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة لا يمكن أن يكون عضوا في الجمعية . ولا تقبل التعامل معه بأي صفة من الصفات .

٣ ـ تشجب كل أعمال العنف والتطرف ابتداء ، وانتهاء ، قبلا وبعد ، سواء صدرت هذه الأعمال من الأفراد أو التجمعات أو المؤسسات ، عملا بالقاعدة الشرعية (لا ضرر ولا ضرار) .

٤ ـ ليست لها أي علاقة بالتنظيم المزعوم الذي يسمي نفسه (التجمع المغربي للمنظمات الاسلامية) . والذي وزع بالبريد بيانين عنونهما بـ (البيان رقم ١) (والبيان رقم ٢) يتهدد فيهما ويتوعد ويعرض بالمسؤولين في الأمن الوطني ويشتم أولياء أمور الأمة ، ويشيد بأعمال العنف ويتبناها ويفخر بها ، وتؤكد الجمعية أن هذين البيانين مرفوضان من قبلها شكلا ومضمونا . وانهما - بغض النظر عن نوايا مُصْدِريهما الذين لا نعرفهم - يسيئان الى الدعوة الاسلامية .. ويساعدان على توريطها في مجالات لا يليق بها أن تقتحمها ، ولا يليق بذوي النوايا الحسنة أن يقحموها فيها .

من هذه البيانات التي أصدرتها جمعية الشبيبة الاسلامية ووزعتها على الصحف في الداخل والخارج بواسطة البريد ـ المضمون أحيانا ـ أوضحت كل لبس أو غموض قد ينتاب من لا يعرفها

ودفعت كل شبهة يمكن ان يرميها بها حاقد أو حاسد أو جاهل أو مغرض . فهي في هذه البيانات بينت أن هدفها توضيح العقيدة ووسيلتها « ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة » وتبرأت من كل أعمال العنف وشجبتها ابتداء وانتهاء وتبرأت من المتهم الهارب « عبد العزيز النعماني » ومن المجموعة التي قيل بأنه يرأسها وبينت أنهم جميعا ليسوا بأعضاء في الشبيبة الاسلامية ولا تربطهم بها أي رابطة وطالبت بالحاح ان يفتح المسؤولون تحقيقا جديا ونزيها حول أعمال العنف التي يراد وصم الدعوة الاسلامية بها وطالبت السلطات الرسمية ان تتحمل مسؤوليتها كاملة ازاء هذه التصرفات غير المسؤولة .

فهل بعد هذا مجال لاتهام الشبيبة الاسلامية أو رئيسها ونائبه ؟ .

انه لا يقول عاقل بهذا ..

لعل أحدا يقول : ان العنف ليس من طبيعة الجمعية ولكنه قد يكون من طبيعة أشخاص القائمين عليها .

وحتى هذه الشبهة الظنية المستحيلة الاحتمال لدينا ما يدفعها ويدحضها من تصريحات رئيس الجمعية :

أجرت مجلة « المجتمع » الكويتية مع مطيع لقاء نشرته في عددها ٣٨٩ بتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٣٩٨ هـ وكان من جملة ما ألقى عليه من أسئلة :

س : هل كانت لك علاقة عداء مع ـ عمر بنجلون ـ ؟.

جـ : لا أبدا لم أحمل في قلبي أي عداء له قط . ولماذا أعاديه ؟ ان المسلم لا يحمل في قلبه كراهية ولا غلا ولا حقدا ولا حسدا . المؤمن لا يعرف الا المحبة والوداد والرحمة والشفقة التي تحفزه الى بذل المعروف الى الخلق أجمعين .

س : ما هو أسلوبكم في الدعوة ، وما هو موقفك شخصيا من مقتل ـ عمر بنجلون ـ ؟

جـ : كل أعضاء الشبيبة الاسلامية ـ بدون استثناء ـ يحرصون على أن يلتزموا بتعاليم الاسلام في دعوة الناس وارشادهم ووعظهم . وقد كان منهجنا وسوف يستمر ـ ان شاء الله ـ قوله تعالى : « ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ـ ادفع بالتي هي احسن فاذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم ـ خذ العفو وأمر بالعرف ، وأعرض عن الجاهلين » .

أما موقفي الشخصي وموقف الشبيبة الاسلامية من مقتل بنجلون ـ فقد بيناه ـ في ثلاثة بيانات : الأول بتاريخ ١٣٩٦/١/١٥ هـ والثاني بتاريخ ١٣٩٧/٢/٣ هـ والثالث بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٧ م ونشرتها الصحف الاسلامية المغربية ـ الميثاق لسان رابطة علماء المغرب ـ ومجلة الايمان لسان جمعية شباب النهضة الاسلامية ـ والمغرب العربي لسان الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية ـ والنور التي تصدرها جمعية البعث الاسلامي ـ كما نشرتها الصحف الاسلامية العالمية مثل مجلة جمعية الاصلاح الاجتماعي بالكويت ـ المجتمع ـ ومجلة البلاغ الكويتية ، وجريدة أخبار العالم الاسلامي التي

تصدرها رابطة العالم الاسلامي في مكة المكرمة ـ ومجلة الدعوة التي تصدرها مؤسسة الدعوة الاسلامية الصحفية بالرياض بالمملكة العربية السعودية ، ومجلة الدعوة التي تصدر في القاهرة ، ونشرة الأخبار التي يصدرها الاتحاد الاسلامي العالمي للمنظمات الطلابية ومجلة الرائد التي يصدرها المركز الاسلامي في مدينة آخن بألمانيا ـ وغيرها من الصحف الأخرى .

وفي كل هذه البيانات أكدنا مواقفنا السليمة وبراءتنا مما نسب الينا ، أو مما يمكن ان ينسب .. وشجبنا العنف بكل مظاهره وصوره ابتداء وانتهاء . وهو لنا موقف عَقدِى ومبدئى ، كما أنه سلوك اجتماعي في التعامل والاتصال والدعوة والارشاد وفي جميع مجالات الحياة التي تعرض لنا أفرادا ومجموعة . وأعتقد أن هذا هو موقفي الشخصي وموقف جميع أعضاء الشبيبة الاسلامية ، بدون استثناء .

وهكذا فكل تصريحات رئيس الجمعية تبين ـ بما لا يدع مجالا للشك سلامة أهداف الجمعية والقائمين عليها وسلامة وسائلهم ونبل غاياتهم واستقامة تفكيرهم .

وهكذا يتأكد لنا أن هذه التهم والشبه التي يحاول البعض القاءها على موكلي وجمعيته باطلة من أساسها .

وبالاضافة الى هذه الحجج الدامغة التي لا تحصى الا بصعوبة والتي تؤيد وتؤكد براءة موكلي الأستاذ كمال مع صاحبه مطيع وجمعيتهما (الشبيبة الاسلامية) فان التأييد والتضامن اللذين صدرا نحوهم من مختلف المنظمات الاسلامية في الداخل والخارج يؤكدان بعد الجمعية وأعضائها عن هذه التهمة الملفقة .

فمطيع بالاضافة الى عضويته في (الأمانة الدائمة للندوة العالمية للشباب الاسلامي) ممثلا للعالم العربي ، وعضويته في الاتحاد العالمي للمنظمات الطلابية الاسلامية) ممثلا (للشبيبة الاسلامية المغربية) **انتخب عقب خروجه من** المغرب في سنة ١٣٩٦ هـ **وعقب محاولة الصاق هذه التهمة بالشبيبة الاسلامية** وبه وبالأخ كمال ، انتخب عضوا في (المجلس التأسيسي للاتحاد العالمي للمدارس الدولية العربية الاسلامية) . وهذا يؤكد الثقة **الكبيرة التي تتمتع بها الشبيبة الاسلامية** ورئيسها في الخارج مما يجعلها بعيدة عن مثل هذه الأعمال .

وزعماء المسلمين وعلماؤهم في مشارق الأرض ومغاربها يطالبون بانصاف الجمعية ورئيسها ونائبه فهل بعد هذا الاجماع العالمي على براءة موكلي وجمعيته وصاحبه مطيع مجال لأي شبهة تلقى عليهم ؟ .

أما في داخل المغرب فان جميع "صحف الاسلامية قد أعلنت عن تضامنها مع الشبيبة الاسلامية وفي مقدمتها جريدة « الميثاق » التي تصدرها رابطة علماء المغرب والتي نشرت بيانات الشبيبة الاسلامية .

ونسوق فيما يلي نموذجا من مواقف هذه الصحف الاسلامية المغربية نقتبسه من جريدة النور ، التي تصدرها « جمعية البعث الاسلامي » بتطوان والتي يرأسها « الأستاذ اسماعيل الخطيب » في

عددها ٧٠ بتاريخ ١٥ ذي الحجة ١٣٩٨ هـ : (اننا اذ نرحب بكل عمل من شأنه تثبيت دعائم الحرية الايجابية والمسؤولية البناءة ، نطالب بالنظر في ملف جمعية الشبيبة الاسلامية التي تعرف منذ سنوات حالة أقل ما يقال عنها أنها سيئة فبعض أفرادها رهن الاعتقال والبعض الآخر ينتظر العودة وقد سبق لهذه الجمعية ان نشرت عدة بلاغات توضح فيها براءتها مما نسب اليها ..) .

وفي أيام ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ محرم ١٣٩٩ هـ اجتمع بمدينة « الشاون » ممثلون عن جميع الجمعيات الاسلامية في المغرب وتونس والكويت والمملكة العربية السعودية وأصدروا توصية باجماع المؤتمرين نشرت بجريدة « النصيحة » التي يصدرها الأستاذ / علي بن أحمد الريسوني بمدينة « شفشاون » في العدد السابع بتاريخ فاتح ربيع الثاني ١٣٩٩ هـ وقد جاء في التوصية ما يلي :

(يسجل الملتقى ما تعرضت له الشبيبة الاسلامية في شخص رئيسها الأستاذ عبد الكريم مطيع ونائبه الأستاذ / ابراهيم كمال ، ويوصي بانصافهما بالسماح للأول بالعودة الى وطنه واطلاق سراح الثاني وذلك بتطبيق المسطرة القانونية ، ويهيب الملتقى باطلاق كل المعتقلين الدعاة الى الله تعالى ليتابعوا أداء رسالتهم من أجل بقاء هذا البلد معتزا باسلامه وماضيه المجيد) .

ان هذا الاجماع على تبرئة ساحة الشبيبة الاسلامية بما فيها كمال وصاحبه مطيع وعلى التضامن معهم وتأييدهم والمطالبة بعدم اقحامهم في هذه القضية البعيدة عنهم كل البعد لمما يندر وجود مثله .

ان هذا الاجماع من قادة الحركات الاسلامية في الداخل والخارج ومن المنظمات الاسلامية في الداخل والخارج والصحف الاسلامية في الداخل والخارج يعتبر خير دليل على سلامة موقف كمال وجمعيته ورئيسها واعضائها جميعا ، وخير مؤيد لي كمدافع في هذه القضية في مطالبتي باعتبار التهم الموجهة اليهم باطلة .

خاتمة ..

وبعد .. أيها السادة أعضاء المحكمة الموقرة ..

فقد شاء اللهُ عز وجل أن يختار أمة الاسلام لتحمل رسالة الهداية للناس أجمعين ، وجعلها أمة الشهادة والدعوة ومنحها منزلة الخيرية بذلك ، فقال سبحانه : (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله) .

وصار كل من ينتسب الى هذا الدين ويستظل بلوائه مطالبا أن يكون حارسا لهذا الحق الذي جاء به الاسلام ، قائما به داعية اليه ، وهذا معنى الشهادة التي عناها الله بقوله : (وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا) ، (وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم ابراهيم هو سماكم المسلمين من قبل ، وفي هذا ليكون الرسول شهيدا عليكم ، وتكونوا شهداء على الناس فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واعتصموا بالله ، هو مولاكم ، فنعم المولى ونعم النصير) .

وقد ابتليت هذه الأمة بتداعي الأمم عليها كما تتداعى الاكلة على قصعتها ، فوهنت من داخلها وانتشرت فيها تيارات الاباحية والانحراف والالحاد وهددت حصونها من داخلها فهب أهل الدعوة يذودون عن حياض العقيدة والأخلاق .

فكانت جمعية الشبيبة الاسلامية من طلائع هذه القافلة المؤمنة فهدى الله بها قلوبا غلفا ، وفتح لها اذانا صما ، وأقبل عليها الشباب ، فغدوا الى بيوت الله فعمروها والى علم النبوة فنشروه بين الناس ، والى الاخوة في الله فوثقوا عروتها وأحيوا رابطتها ، والى معالم الاخلاق فأقاموها .. وكان الأمل كبيرا ان تشد الدولة من أزرهم وتتركهم وما ندبوا انفسهم اليه .. ولكن كيف ؟ وهناك من يصطادون في الماء العكر ، ومن يسهرون الليل ليمكروا بالمؤمنين ، ويحاولوا تعطيل مسيرتهم ، فكانت هذه القضية لتتخذ مبررا لتعطيل الجماعة عن أداء دورها والقيام بمهمتها ، ويعلم الله والمؤمنون والعارفون ببواطن الأمور أن الجماعة من الأمر براءوأن الحق أحق أن يتبع ، وأن من العدل أن تبادر الدولة الى تصحيح هذا الوضع الخاطىء فتدعو الجماعة الى المضي في طريقها والاستمرار في دعوتها فان في ذلك شرفا للأمة وللدولة وللجمعية . وصدق الله اذ يقول : (ومن أحسن قولا ممن دعا الى الله وعمل صالحا وقال إنني من المسلمين) . ومن الظلم والعنت والبغي ان تمنع الجماعة من مباشرة هذا الحق والقيام به . يقول الله تعالى : (ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين ، لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم) .

ان حركة الامة الاسلامية وديناميكيتها مرتبطة بحرية الدعوة واستمرار عملها وفاعليتها ، ان هذه الحركة للأمة علامة صحة وحيوية ، وإن تعطيلها وإقامة العقبات في طريقها تجميد لطاقات الأمة وخنق لأنفاسها وظلم صارخ بتعطيل مسيرتها ، وفي نفس الوقت يعطي الفرصة لأعدائها والمتربصين بها ، وينمي تيارات الالحاد والمادية والاباحية التي تعود بالأمة القهقري الى عهود الظلام والاستعمار .. هذه التيارات التي تولي وجهها شطر الظلام والكفر لا شطر المسجد الحرام .. فالله الله في أمتكم .. الله الله في دعوة نبيكم .

إن قضية الاصلاح داخل الأمة قضية حيوية وخطيرة ، وليس للأمة الا أبناؤها المخلصون ، والا عقيدتها الحقة . فالتيار لا يواجه الا بتيار مثله ، ولا تدرأ الشبهة وتفند الا بقولة الحق صريحة واضحة (بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون) .

الا ان الصراع بين الحق والباطل قائم الى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

الا وان أولياء العدالة والناس أجمعين مطالبون بأن يقفوا مع الحق وينصروه ، كي يسعدوا في الدنيا والآخرة . فالاسلام وحده هو الحق ، ومناصرة الداعين الى الله على بصيرة هي طريق الخلاص وطوق النجاة ، مما تعانيه الأمة . وإن أعداء الاسلام هم الذين يحولون بأمكر الوسائل دون عودة الأمة الى حظيرة ايمانها واسلامها ، كي تظل غنيمة باردة في سوق المساومة بين الكبار .. وان امتنا في الفترة العصيبة لاحوج ما تكون الى أن توحد كلمتها وترص صفوفها لمواجهة ما يحدق بها من أخطار ، وليس كالاسلام ، عقيدة الأمة ، سبيلا الى تحقيق هذه الغاية ، وليس كالدعاة حراسا للعقيدة وأرض الاسلام ..